المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

مضبطة
الجلسة الثامنة

المعقودة يوم الثلاثاء
23 ربيع الآخر سنة 1434هـ
الموافق 5 مارس 2013م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلا

منذ بدء الحياة النيابية

[494 / ف15 / ب]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

(مضبطة الجلسة الثامنة)

المعقودة يوم الثلاثاء 23 ربيع الآخر سنة 1434هـ

الموافــق 05 مارس سنة 2013م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	الافتتاح وكلمة سعادة رئيس الجلسة :	**10**
الأول	**الاعتذارات .....**	**8**
الثاني	**الأسئلة : .....**	**10**
	1. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة "	**10**
	2. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ عبيد حسن بن ركاض حول " احلال المبنى المدرسي لمدرسة الراعفة للتعليم الأساسي والثانوي للبنين في إمارة أم القيوين "	**10**
	- تأجيل السؤالين لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة	**10**
	3. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية "	**10**
	- تلاوة نص السؤال	**10**
	- أجاب معالي الوزير على السؤال شخصياً ثم عقب سعادة العضو مقدم السؤال على إجابته مرتين	**14-11**
	- موافقة المجلس على إصدار توصية بناءً على طلب سعادة العضو	**14**
	4. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " دعم مهنة صيد الأسماك في الدولة "	**15**
	- تلاوة نص السؤال	**15**
	- أجاب معالي الوزير على السؤال شخصياً ثم عقب سعادة العضو مقدم السؤال على إجابته مرتين	**20-15**

تابع / ... المحتويـات

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	5. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " النتائج والمؤشرات الإحصائية لمبادرة "الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية"	**20**
	- تلاوة نص السؤال	**20**
	- أجاب معالي الوزير على السؤال شخصياً ثم عقب سعادة العضو مقدم السؤال على إجابته مرتين	**24-21**
	6. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد محمد رحمة الشامسي حول "إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية"	**24**
	- تلاوة نص السؤال	**24**
	- أجاب معالي الوزير على السؤال شخصياً ثم عقب سعادة العضو مقدم السؤال على إجابته مرتين	**31-24**
	- موافقة المجلس على إصدار توصية بناءً على طلب سعادة العضو	**31**
الثالث	**الموضوعات العامة : .....**	**32**
	- مناقشة موضوع " سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي "	**32**
	- تلاوة نص الموضوع	**32**
	- الموافقة على الإكتفاء بتلاوة ملخص تقرير اللجنة وإبداء الملاحظات على التقرير بشكل عام	**33**
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع وردود معالي وزير البيئة والمياه على أسئلة وملاحظات الأعضاء	**101-36**
	- الموافقة على إعادة التوصيات إلى اللجنة المختصة مرة أخرى لإعادة صياغتها بناء على مناقشة الموضوع ورفعها مرة أخرى إلى المجلس للموافقة عليها في صيغتها النهائية	**100**

تابع / ... المحتويـات

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
الرابع	**مشروعات القوانين المحالة من اللجان : .....**	**101**
	- استكمال مناقشة مشروع قانون اتحادي في شأن " الشركات "	**101**
	- الموافقة على تأجيله لورود رسالة من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي تفيد بذلك بتاريخ 2013/03/05	**102**
الخامس	**التقارير الواردة من اللجان : .....**	**102**
	- تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان "	**102**
	- تلاوة التوصيات الواردة في التقرير بنداً بنداً.....	**121-103**
	- موافقة المجلس على هذه التوصيات	**121**
الخامس	**ما استجد من أعمال : .....**	**121**
	- وارد من هيئة المكتب	**121**
	1. مشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان	**121**
	2. مقترح مقدم من لجنة رؤساء اللجان بتعديل نظام عمل اللجنة	**121**
	- موافقة المجلس على مشروع النظام من حيث المبدأ	**121**
	- تلاوة مشروع النظام مادة مادة.	**130-122**
	- موافقة المجلس على إحالة مشروع النظام إلى هيئة المكتب لإجراء مزيد من الدراسة ومن ثم طرحها في جلسة لاحقة	**130**
	3. قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب "	**138**
	- موافقة المجلس على إحالة الموضوع إلى لجنة مؤقتة من مقدمي الطلب	**138**
الملاحق	**ملحق رقم (1) : .....**	**141**
	- نصي السؤالين الأول والثاني ورسالة اعتذار معالي الوزير	**142**
	ملحق رقم (2) :	**145**
	- تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية في شأن موضوع " سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي "	**146**

تابع / ... المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
ملحق رقم (3) :	.....	168
	- تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان "	169
ملحق رقم (4) :	.....	172
	- قرار هيئة المكتب بإنشاء لجنة حقوق الإنسان ، ومشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان	173
ملحق رقم (5) :	.....	176
	- قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب "	177
ملحق رقم (6) :	.....	178
	- نصي التوصيتين الصادرتين في شأن السؤالين الثالث والسادس " في صيغتهما النهائية "	179
ملحق رقم (7) :	ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الثامنة المعقودة بتاريخ 2013/03/05م	181

جدول أعمال الجلسة الثامنة

المعقودة يوم : الثلاثاء 23 ربيع الآخر 1434 هـ

الموافق : 5 مارس 2013م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني :الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة " .
2. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ عبيد حسن بن ركاض حول " احلال المبنى المدرسي لمدرسة الراعفة للتعليم الأساسي والثانوي للبنين في إمارة أم القيوين " .
3. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية " .
4. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " دعم مهنة صيد الأسماك في الدولة " .
5. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " النتائج والمؤشرات الإحصائية لمبادرة " الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية " .
6. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد محمد رحمة الشامسي حول " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية " .

البند الثالث : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي " .

(مرفق تقرير لجنة الشئون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية)

البند الرابع: مشروعات القوانين المحالة من اللجان:

- استكمال مناقشة " مشروع قانون اتحادي بشأن الشركات " .

(مرفق تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية والصناعية) .

البند الخامس : التقارير الواردة من اللجان :

- تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان " .

البند السادس : ما يستجد من أعمال.

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثامنة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة :0809 من صباح يوم الثلاثاء 10 ربيع الأول سنة 1434هـ الموافق 22 يناير سنة 2013م برئاسة معالي / محمد أحمد المر – رئيس المجلس.

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة **لمهمة رسمية** كل من :

1. سعادة / أحمد علي الزعابي
2. سعـادة / أحمد محمد الجـروان
3. سعادة / سالم محمد هويدن
4. سعادة / سلطان جمعة الشامسي

كما تغيّب عن حضور هذه الجلسة سعادة / محمد بطي القبيسي .

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / د. أنور محمد قرقاش	" وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
معالي / د. راشد أحمد بن فهد	" وزير البيئة والمياه "
سعادة / طارق هلال لوتاه	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / د. سعيد محمد الغفلي	" الأمين العام المساعد لوزارة شؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / سلطان عبدالله علوان	" وكيل وزارة البيئة والمياه المساعد للتدقيق الخارجي "
سعادة / المهندس سيف الشرع	" وكيل وزارة البيئة والمياه المساعد للموارد مائية والمحافظة على الطبيعة بالوكالة "
سعادة / محمد الزعابي	" وكيل وزارة البيئة والمياه المساعد لشؤون البيئة "
السيد / محمد بدري	" مدير عام هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بالوكالة "
سعادة / سعد الدين النميري	" مستشار وزارة البيئة والمياه "
السيد / محمد المحياس	" مدير إدارة المختبرات "
المهندس / عبدالله سالم جنعان	" مدير عام إدارة محطات التجارب "
الدكتور / باسم جواهرة	" إدارة السلامة الغذائية – وزارة البيئة والمياه "
المهندس / فاطمة الصريدي	" إدارة التنمية الزراعية – وزارة البيئة والمياه "
المهندس / سعيد بن عواس	" رئيس قسم الصحة النباتية – وزارة البيئة والمياه "

كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – الخبير الدستوري والإداري بالمجلس ، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وحضرها وفد من طلبة كلية الشرطة في أبوظبي وعدد من طلبة بعض المدارس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولـى الأمانة العامة سعادة الأستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي - الأمين العام للمجلس .

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في مطلع جلستنا الثانية لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس ، يسعدنا الترحيب بمعالي / الدكتور راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه ، وبمعالي / الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبالأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والضيوف والإعلاميين الكرام ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة فليتفضل سعادة الأمين العام بتلاوة البند الأول .

*** البند الأول : الاعتذارات :**

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين حسب ما هو مثبت في صدر المضبطة)

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى البند الثاني .

*** البند الثاني : الأسئلة :**

معالي الرئيس :

بالنسبة للسؤالين* الأول والثاني فهما موجهان إلى معالي وزير التربية والتعليم ، وقد وصلنا رد كتابي يفيد بتأجيل طرح هذين السؤالين إلى جلسة قادمة . والآن ننتقل إلى السؤال الثالث .

3. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / الدكتور راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه :

يشكو الكثير من مربي الماشية في الدولة من ارتفاع أسعار الأعلاف المخصصة للماشية وخاصة بعد إيقاف زراعة بعض الأعلاف المحلية التي تؤدي إلى استهلاك المياه الجوفية .

---

*نصي السؤالين الأول والثاني ورسالة اعتذار معالي الوزير ملحق رقم (1) بالمضبطة .

فهل هناك خطة لإنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار هذه الأعلاف ؟ " .

معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

بسم الله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، معالي الرئيس ، أصحاب السعادة أعضاء المجلس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، يشرفني تواجدي اليوم معكم في هذه الجلسة ، وبخصوص سؤال سعادة العضو حول هل يوجد توجه لإنشاء صندوق لدعم الأعلاف ، فكما هو معروف - معالي الرئيس ، أصحاب السعادة - أن دولة الإمارات ووزارة البيئة بحكم الاختصاص تبذل جهوداً في موضوع تنمية الثروة الحيوانية من خلال تعزيز الاستفادة من الموارد الطبيعية بدولة الإمارات ، وكما ذكر العضو متمثلة في موضوع الزراعة أو استنباط نباتات أو أعلاف جديدة ، وهذا بالفعل هو التحدي الأكبر والأعظم لتربية الماشية أو للصناعات الغذائية كتربية الدواجن ، وأكبر معضلة تواجهنا هي الأعلاف ، حيث يتم استيراد كثير من الأعلاف من خارج الدولة ، وفي نفس الوقت في وزارة البيئة والمياه في ظل هذه التحديات والظروف خصوصاً موضوع المياه ، هناك تعاون مع كثير من المؤسسات لزراعة أعلاف بديلة تساهم في توفير البديل ، لأنها تنظر هنا إلى موضوع استدامة هذا المورد أو استدامة توفر هذه الأعلاف ، وسبق أن نجحت زراعة الليبد وتم الآن نشر الكثير من المزارع وهي تتحمل الملوحة ، وكذلك هناك دراسات للاستفادة من التين الشوكي كأحد البدائل العلفية، هذا بالإضافة إلى موضوع التعاون مع جامعة الإمارات في موضوع الاستفادة من المخلفات والمنتجات الغذائية أو استخدام الزراعة الهيدروبونيك أو الزراعة المائية التي بدأنا باستخدامها والخضروات التي تستخدم في زراعة الأعلاف ، وتوجد لدينا برامج حول هذا ، ولكن فيما يتعلق بطلب العضو ليس من اختصاص وزارة البيئة والمياه - صراحة - التقدم بمثل هذا المقترح لأنه ليس من اختصاصها التقدم باقتراح حول إنشاء صندوق لدعم الأعلاف ، هذا بالإضافة إلى نقطة مهمة وهي أن وزارة البيئة والمياه سبق وأن خاطبت وزارة الاقتصاد بضرورة إدراج موضوع الأعلاف الحيوانية والأمصال والأدوية البيطرية تحت مظلة آلية ضبط الأسعار كما هو مطبق في وزارة الاقتصاد ، وتم وعدنا بأنه سيتم دراسة ذلك الطلب وإدراجها من ضمن السلع التي يتم مراقبة أسعارها لأنها بالفعل هي تعاني وتحت ضغط ارتفاعات متكررة في الأسعار كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ مصبح تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، شكراً معالي الوزير ، أرحب بالسادة الضيوف ، وبالأعضاء والعضوات والحضور .

معالي الرئيس ، دائماً أتطرق لبعض المشاكل التي تأتينا من إخواننا المواطنين بل أكثر من ذلك نحن نعيشها ، وسؤال اليوم موجه لوزارة البيئة يختص بالأعلاف ويختص بالثروة الحيوانية بشكل عام فأعتقد أن فوق 60% أو 70% من المواطنين يمتلكون هذه الثروة الحيوانية ، لكن في السنوات الأخيرة هذه أعتقد أن هناك إشكالية لدى المواطنين من صعوبة تربية هذه الحيوانات وصعوبة -أيضاً- فائدتها على المواطنين وعلى الدولة - أيضاً - ، فالثروة الحيوانية هي إحدى موارد الدولة ، وكثير من الدول تهتم بالثروة الحيوانية للاستهلاك المحلي والحفاظ عليها كأحد الموارد المهمة فيها ، نحن نشهد - معالي الرئيس - في السنوات الأخيرة هذه الأمراض التي انتشرت حول العالم ، ولا يمر علينا شهر أو أسبوع إلا ونجد وزارة الزراعة أو وزارة الاقتصاد تمنع الحيوانات من الدولة الفلانية أو استيرادها لأسباب مرضية .

معالي الرئيس ، من منطقة السلع إلى الفجيرة ورأس الخيمة مروراً بكل الإمارات الكل يمتلك الحيوانات ومنها الإبل والماشية ، في السنوات الماضية كان الغطاء النباتي أو ما نسميه العشب ينمو من رب العالمين وكنا نستغني عن الدعم الحكومي ، لكن في هذه السنوات الأخيرة قلة الأمطار وندرة المياه في المزارع - أيضاً - ، وقبل فترة تقدمنا - أيضاً - بسؤال لمعالي الوزير عن محاولة إيجاد بديل للمياه للمزارع التي يستخدمها هؤلاء المواطنون لثروتهم الحيوانية أو لسد هذا النقص .

معالي الرئيس ، ما هو الحل ؟ إذا كانت وزارة البيئة غير معنية بإيجاد حل لهؤلاء المواطنين فيما يخص الثروة الحيوانية ، وأعتقد أنها تابعة لوزارة البيئة ، لا دعم للأعلاف ، نعم هناك مبادرات محلية مثل إمارة أبوظبي - جزاهم الله خيراً - لم يقصروا لكن أعتقد أن الكم الهائل من الثروة الحيوانية الموجود تصعب تغطيته ، من هذا المنطلق لابد من إيجاد صندوق اتحادي سواء كان تتولاه وزارة البيئة أو وزارة الاقتصاد لكن لابد من إيجاد هذا الصندوق ونؤكد على هذا الشيء لدعم الأعلاف .

معالي الرئيس ، حتى أعلاف الرودس فقد توقف استيراده من السعودية بطلبهم ، وكذلك من عمان توقف استيراده ، لكنه موجود بطرق غير شرعية ويصدر إلى دول مجاورة ، وأذكر هنا بالتحديد إلى قطر ، ما هو هدف وزارة البيئة من عدم اتخاذ إجراءات أو خطوات للتفاهم مع المملكة السعودية أو مع سلطنة عمان لجلب هذه الأعلاف للمواطنين ودعمها ، أنتظر الإجابة ولي تعليق أخير ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو ، نحن نتفق معه وذكرت من قبل أن موضوع الأعلاف من التحديات الكبيرة ، وللتوضيح بالنسبة لزراعة الرودس فإن في إمارة أبوظبي قاموا بخطوة أكثر من رائعة وربما سعادة العضو الأخ راشد على علم بذلك بحكم رئاسته لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية، والمملكة العربية السعودية منعت استيراد الرودس ، .... كذلك يستوردون الماشية والأعلاف ، لماذا كل ذلك ؟ بسبب تحدي المياه ، لذلك لابد من وجود أنظمة تضمن استدامة هذا الشيء ، استيراد الأعلاف ليس هو الحل المستدام لأن هناك تحديات مثل تقلبات الأسعار ، ونحن ذكرنا أن هناك مبادرات وهناك استفادة من الموارد المحلية من خلال زراعة أعلاف تتحمل الملوحة من خلال استخدام التقنيات هذا من جانب ، من جانب آخر لا يمكن التعويل على هذه الماشية ، نقول أن الموجود لدينا قد ازداد ، والأعداد زادت حينما كان هناك وفرة في الأعلاف ووفرة في القطاع النباتي ، هذا لا يعني أن الوضع صحيح ، لابد من اتخاذ إجراءات للتعامل بشكل إيجابي مع هذا الموضوع ، وهذا تحد عالمي وليس - فقط - في دولة الإمارات ، أما بالنسبة لموضوع تصدير الأعلاف فدولة الإمارات تستورد جميع أنواع الأعلاف من جميع دول العالم ، وإذا كان هناك طريق غير مشروع لتجارة الأعلاف فالجهة المختصة ليست وزارة البيئة وليست هي المعنية بمراقبة المنافذ الحدودية فيما يتعلق بهذه المخالفات بل هناك جهات أخرى معنية ربما تفيدنا في ذلك ، ومن القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء الموقر منع تصدير الأعلاف الخضراء وهذا - طبعاً - للمحافظة على الأعلاف الموجودة داخل الدولة ، لدينا استيراد كبير من سلطنة عمان ولم نمنعه بل هو مفتوح ونشجع عليه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الأخ مصبح تفضل وتعقيب أخير .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

تعقيب أخير - يا معالي الرئيس - لكني لم أحصل على إفادة ، معالي الوزير تكلم عن الليبد ، فالليبد - أيضاً - زراعة وبحاجة لمياه ، والمياه نادرة بل انتهت من بعض المزارع وأقفلت هذه المزارع ، ونتكلم بالأخص عن باقي الإمارات الشمالية ، إذاً ما الحل ؟! وكل يوم نسمع صريخ المواطنين عن الأعلاف وأسعارها ، وحيواناتهم بدلاً من أن تسمن فإنها تضعف ، بدلاً من أن تمنى هذه الثروة الحيوانية إما أنها تباع أو تترك سائبة للمخالفات أو أنها تصدم من قبل السائقين أو مرتادي الشوارع .

معالي الرئيس باختصار ، أتمنى من معاليك ومن السادة الأعضاء والعضوات الخروج بتوصية يكون تحديد آليتها لمجلس الوزراء ، المهم أن يكون هناك صندوق اتحادي أو شبه صندوق اتحادي لدعم الأعلاف للمواطنين لتربية ثروتهم الحيوانية ، هذه الأمور مطبقة في السعودية وفي كثير من الدول ، أتمنى التصويت على ذلك يا معالي الرئيس وأكتفي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، كما ذكرت في إفادتي السابقة فأنا أتفق مع هذا التحدي وللمجلس اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً ، فنحن أوضحنا الجهود التي تبذل للتعامل مع هذا التحدي بإيجابية من خلال التقنيات، فالموضوع يحتاج إلى التعامل معه بإيجابية وليس بالحلول السريعة ، لا أعتقد أن استيراد أو دعم الأعلاف سيحل المشكلة ، لابد أن ننظر إلى إدارة هذا المورد واستدامته ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الأخوات والإخوة الأعضاء ، سعادة العضو مصبح الكتبي طرح موضوع إصدار توصية لإنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار الأعلاف نتيجة للمبررات التي ساقها ومعالي الوزير بيّن وجهة نظره ، فهل أنتم مع إصدار هذه التوصية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

حسناً سنصيغ التوصية وسنعرضها عليكم فيما بعد ، والآن ننتقل إلى السؤال التالي .

4. سؤال موجه إلى معالي / الدكتور راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " دعم مهنة صيد الأسماك في الدولة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / الدكتور راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه :

تعتبر مهنة صيد الأسماك من المهن الهامة في تعزيز الأمن الغذائي ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك التي تعتبر مصدراً رئيسياً للغذاء ، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة .

فما هي الجهود والمبادرات التي تقوم بها الوزارة لدعم مهنة صيد الأسماك ؟ " .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو علي النعيمي على هذا السؤال ، بات من المعروف – معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأعضاء – أن قطاع الصيد ومجتمع الصيادين يعتبر من أكثر القطاعات التي تلقى الدعم والإهتمام من الحكومة لتنميتها واستدامتها ، وسبق أن تطرقنا إلى هذا الموضوع في جلسة خاصة ، والكثير من الأسئلة تأتي حوله ، ولكن باختصار بالإمكان أن نوجز ما تقوم به الدولة في إطار مهنة الصيد أو لنقل تنمية الثروة السمكية ومجتمع الصيادين تتعلق في عدة محاور :

المحور الأول موضوع التشريعات : فقد أصدرت الدولة الكثير من التشريعات كقوانين ، وعلى رأسها قانون رقم (23) لعام 1999م في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية لدولة الإمارات ، وكذلك هناك قوانين مساندة منها القانون رقم (24) والقانون رقم (11) لعام 2002م ، وكذلك القرارات الإدارية المنظمة لمهنة الصيد وأطوار الأسماك ، هذا فيما يتعلق بالتشريعات .

كذلك دأبت الدولة منذ فترة على توفير مستلزمات الصيد بنصف القيمة ، وهذا الدعم موجه مباشرة للصيادين .

كذلك موضوع البنية التحتية لموانئ الصيادين ، وأشير هنا إلى مكرمة رئيس الدولة حفظه الله فيما يتعلق بتجديد وتأهيل وإنشاء أكثر من (24) ميناء خلال السنوات الثلاث الماضية .

كذلك تقدم الدولة خدمات الورش البحرية ، وقد بدأنا في المرحلة الأخيرة بتسليم هذه الورش للجمعيات في أم القيوين ودبا الفجيرة .

بالإضافة إلى ذلك هناك خدمات أخرى تقوم بها الوزارة من خلال الإرشاد السمكي ، ولدينا تواصل مباشر مع الصيادين ومع لجان تنظيم الصيد .

وتقدم الوزارة – أيضا - خدمات فيما يتعلق بتسجيل وترخيص قوارب الصيد والصيادين من خلال مراكز خدمات قريبة منهم توفر لهم الخدمات المطلوبة .

وأخيرا من الخدمات التي تقدم لتعزيز هذه الثروة مركز البيئة البحرية الموجود في أم القيوين ، والآن – أيضا – مكرمة رئيس الدولة بإنشاء مركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية والذي سيوفر الكثير من الدراسات ومراقبة البيئة البحرية وخاصة فيما يتعلق بوضع الخطط – مثلا – لموضوع المد الأحمر ، والمركز العام بدأ العمل به بإنشاء مركز الشيخ خليفة لإنتاج أكثر من عشرة ملايين إصبعية، وهذه في النهاية تهدف لتعزيز المخزون بما يعود بتخفيف الجهد عن الصياد ، هذا معالي الرئيس باختصار ما نقوم به من خلال دعم مهنة الصيد والصيادين في الإمارات ، وشكرا.

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، طبعا أول شيء نصبح على الإخوان أصحاب السعادة وأصحاب المعالي ، وموضوع السؤال هو موضوع مهم يهم قطاع كبير من المواطنين الصيادين الذين يقدرون – تقريبا – بالآلاف من المواطنين ، وطبعا هذه المهنة هي من المهن الأصيلة في الدولة حيث مارسها الآباء والأجداد ، ولكن – للأسف – بالرغم من الجهود التي ذكرها معالي الوزير لكن لغاية الآن هناك تسرب كبير من الإخوة الصيادين لترك هذه المهنة وذلك بسبب أن الدعم المتوفر لهذه المهنة لا يرقى بالطموح ، فللأسف نلاحظ أن التكاليف الإجمالية للصياد عندما يرغب

بالنزول للبحر – تقريبا – تساهم بنسبة 70% من العائد ، وأنا – في الحقيقة – وقع في يدي تقرير صادر من وزارة الاقتصاد ، وطبعا هذا التقرير يشير إلى أن أكثر من نصف الصيادين قد تركوا هذه المهنة ، وهذا تقرير – طبعا – رسمي موجود ، ويشير – كذلك – إلى العديد من التوصيات من بينها: أن يكون هناك إجراء دراسة مشتركة بين وزارة البيئة والمياه ووزارة الاقتصاد ، فأود الاستفسار : هل تم إجراء هذه الدراسة المشتركة لتحديد الإشكالية الموجودة وزيادة الدعم ، وطبعا هذا التقرير صادر من وزارة الاقتصاد مؤخرا ، فنود معرفة إذا كان هناك أية أشياء جديدة صدرت بالنسبة لهذا التقرير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا يا أخ علي ، معالي الوزير ، انصراف المواطنين عن هذه المهنة بحكم عدم وجود دعم لها ، والتنسيق مع وزارة الاقتصاد في دراسة أسباب ذلك ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، أنا لا أتفق مع ما ذكره سعادة العضو أن المواطنين تركوا المهنة بسبب قلة الدعم، فهم تركوا المهنة أو أن المهنة أصبحت غير جاذبة بسبب انخفاض المصيد ، معالي الرئيس، هناك انخفاض بنسبة أكثر من 85% من المصيد مقارنة ما بين عام 1975م وعام 2010م، فعندنا تدهور في مصايد الأسماك ، وهذه – طبعا – تمت بسبب عوامل كثيرة وتراكمات منها الصيد الكثير ، فالدولة وفرت كل المستلزمات والبنية التحتية ولكن كميات المصيد أصبحت تقل تباعا ، وهذا ليس فقط في دولة الإمارات ، فالآن معروف أن أكثر من 50% من الأسماك على مستوى العالم تعتبر أسماك تربية وليست أسماك حرة ، لذلك نحن بدولة الإمارات وربما على مستوى دول الخليج العربي بدأنا ببعض الإجراءات التي تعزز هذا المخزون ، وسبق أن ناقشنا هذا الموضوع ربما في الفصل التشريعي السابق في جلسة سياسة وزارة البيئة والمياه حول الثروة السمكية ، فلا بد من اتخاذ اجراءات والاستعداد لاتخاذ اجراءات للمحافظة على هذه الثروة ، ومن ضمنها الآن ذكرنا مركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية والذي سينتج أكثر من عشرة ملايين إصبعية لأسماك اقتصادية تعزز المخزون ، هذا بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى والتشريعات التي تصدر لتنظيم مهنة الصيد ، فهذه كلها إجراءات نسعى من خلالها لاستدامة هذا المورد ، وايجاد كميات تسهل العملية على الصياد ، فقضية أن الصيادين المواطنين تركوا هذه المهنة بسبب قلة الدعم لا اتفق مع هذا الطرح ، فأعتقد أن

الدولة قامت بجهود لدعم هذه المهنة ، وربما أن بعض الصيادين لا يرضون بكمية الدعم ، ولكن أعتقد أن الدولة تقوم بجهود كبيرة بتوفير كافة المستلزمات من بنية تحتية وغير ذلك .

وفيما يخص ما ذكره الأخ العضو بخصوص وزارة الاقتصاد صحيح : نحن نقول أن الثروة السمكية تتشابك فيها المسؤوليات ، لذلك لا ننظر فقط إلى الصياد وإنما ننظر إلى الثروة السمكية ككل وإلى الجانب الإقتصادي ، فنحن نعتمد على أكثر من 50 – 70% من أسماكنا في الأسواق على الإستيراد ، لأن الكميات التي يتم صيدها محليا لا تكفي لقلتها ، لذلك فهناك تعاون ، ومن هذا قضية الإجراءات حيث أننا فتحنا قضية تسهيل الإستيراد من الخارج .

وسأذكر لكم بعض الإحصائيات الموجودة في وزارة البيئة والمياه لتعزيز هذه المهنة ، ففي عام 2005م عندنا مسجل (5571) قارب ، وفي عام 2011 هناك (6370) قارب ، فهناك ازدياد في عدد القوارب ، فلا نقول أن الصيادين هجروا هذه المهنة ، ولكن التحدي هو قلة كمية المصيد التي تؤثر كثيرا على العائد على الصياد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب آخير يا علي النعيمي ، تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

معالي الرئيس ، في الحقيقة كما أوضح معالي الوزير أنا متأكد أنه لو تم عمل استبيان بين الصيادين المواطنين سوف تظهر حجم المعاناة التي يعانيها هؤلاء الصيادين ، وأنا متأكد أنه اذا لم يتدارك الإخوة في وزارة البيئة والمياه هذا الموضوع فسيكون له آثار سلبية ليس فقط على الصيادين وإنما – أيضا – على الأمن الغذائي لدولة الإمارات .

في الحقيقة ، أنا لا أريد الكلام كثيرا لأن تقرير – صراحة – وزراة الاقتصاد فيه كل التوصيات المطلوبة ، وهذه الوزارة هي جهة حكومية ، وهي في الحقيقة توصي كذلك بأن يكون هناك تنظيم لمسألة الإنتاج والتسويق ، وهذا شيء مهم ، فتسويق منتجات الصيادين ودعم الصيد الذي يخرج من البحر ويصطاده الصيادين المواطنين أمر مهم ، فعندما يتكلم الإخوة في الوزارة عن موضوع تسويق منتجاتهم وحاجتهم للدعم فهذا يعني أن الصيد متوفر ولكن – للأسف – لا يحصلون الدعم من ناحية أسعار الوقود ومن ناحية المشاكل الرئيسية مثل الرسوم الحكومية ، وكذلك انجاز معاملاتهم ، فلا

يعاملون مثل المزارعين من خلال إنجاز معاملات العمالة لديهم ، فلا بد من مرور العمالة من خلال وزارة العمل بدل أن تمر من خلال وزارة الاقتصاد ووزارة الداخلية .

كذلك لا توجد تغطية تأمينية لهؤلاء الصيادين ، فهذه الأمور – في الحقيقة – كلها مذكورة في تقرير وزارة الاقتصاد وهي جهة حكومية ورسمية ، لذا أطلب من الإخوة في وزارة البيئة والمياه أن يأخذوا هذا التقرير على محمل الجد كما عهدناهم دائما بحيث يتم تشكيل لجان ودراسة هذا التقرير ، وبالإضافة إلى أن هناك توصيات رفعت من المجلس في الفصل السابق ، فما هو مصير هذه التوصيات ؟ فمعالي الوزير ذكر أنهم يقدموا الدعم للصيادين ولكن لماذا لا زال الصيادين يتركون هذه المهنة ؟ فالسبب الذي ذكره معالي الوزير وهو قلة الأسماك في البحار وقلة صيدهم أعتقد أنه مبرر غير صحيح ، ولو تم اجراء استبيان ستتضح الرؤية اكثر بين الإخوة الصيادين مع جمعيات الصيادين، لذلك أنا أطلب من معالي الوزير دراسة تقرير وزارة الاقتصاد وتشكيل لجان ، والنظر في موضوع زيادة الدعم العيني والمادي للصيادين ، وربما يكون في هذه السنة هناك مشكلة في مسألة الميزانية وأنه لم يتم التخطيط لهذا الموضوع لهذه السنة ، فلا مانع لأن يتم التخطيط لهذا الموضوع في السنة القادمة مع رصد المبالغ الضرورية لدعم هؤلاء الصيادين ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا معالي الوزير لو سمحت ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، انا ذكرت في الإجابة السابقة أن موضوع الثروة السمكية موضوع متشابك المسؤوليات بين عدة جهات ، فما يتكلم به سعادة العضو فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي نحن ذكرنا في الجلسات السابقة أنه توجد اطراف أخرى في مسألة تنظيم السوق ، ووزارة البيئة والمياه ليست مشرفة على جمعيات الصيادين ، ونحن لا زلنا نطالب ونجتمع دائما وحتى دعمنا باتجاه وجود اتحاد تعاوني للصيادين ، فلا بد من تعزيز العائد على الصياد ، لذلك يوجد موضوع اقتصادي في هذا الجانب ، وقد سعينا ولا زلنا نسعى أنه لا بد ان تدار هذه الأسواق من قبل جمعيات الصيادين التي لا تخضع لوزارة البيئة والمياه ، ولجان تنظيم الصيد التي تنظم العمل في البحر هذه تشرف عليها وزراة البيئة والمياه ، أما الجهاز الاقتصادي داخل السوق فهذا من اختصاص جهات أخرى ، ووزارة البيئة والمياه تسعى مع وزارة العمل وقد تم خفض وتغيير تصنيف الصيادين حيث اصبحت الرسوم من ثلاثة آلاف درهم

إلى (300) درهم ، ووزارة البيئة والمياه الرسم الذي تأخذه على الصياد هو (60) درهم لتجديد رخصة القارب ، والآن حتى نحن رفعنا مذكرة لمجلس الوزراء لإلغاء هذا المبلغ وهو (60) درهم .
كذلك سعينا مع وزارة العمل وقد تم إصدار قراراً بشأن تنقل العمالة بين قوارب الصيادين من ذوي القرابة ، لذلك هناك إجراءات تقوم بها الحكومة ، وفيما يتعلق بموضوع التواصل فلدينا تواصل مع الصيادين ولكن في النهاية نقول أن الحكومة تبذل الجهود ولكن البحر ليس هو المورد الوحيد الذي نتوقع أن كل المواطنين يعملون به ولكن هناك تحديات لابد من تنظيم هذا المورد وهذا ما نسعى إليه ، فتعاون المجلس ودعمه للخطوات التي تقوم بها الحكومة فيما يتعلق بالتشريعات هو مهم جداً ونحن دائماً نسعى لأن تكون هناك إجراءات مع كافة الجهات وهناك دراسة سندرسها مع وزارة الاقتصاد وبالعكس هناك تعاون ، فنحن طلبنا تدخلهم لضبط الأسعار وتعزيز العائد على الصياد ، فنحن - إن شاء الله - سوف لن نقصر بهذا الأمر وسندرس معهم تلك الأمور وأي أمر نستطيع فعله سنفعله فالصيادين أهلنا وهم منا وفينا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى السؤال التالي .

5. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " النتائج والمؤشرات الإحصائية لمبادرة " الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / الدكتور راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه :

على الرغم من قيام وزارة البيئة والمياه بإطلاق مبادرة " الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية " في 20 أكتوبر 2009م لضمان المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيقاً للأمن البيئي بالدولة ، والتي وضعت لها أربعة محاور لتحقيق أهدافها بشكل متزامن ، إلا انه تلاحظ بعد مرور أكثر من 3

سنوات على إطلاقها لم يتم الإعلان عن النتائج والمؤشرات الإحصائية التي تدل على نجاح هذه المحاور في تحقيق أهداف المبادرة .

فما هي النتائج والمؤشرات الإحصائية التي تدل على نجاح المبادرة في تحقيق أهدافها ؟ " .

معالي الرئيس :

معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو على طرحه لهذا السؤال ، بالفعل الحكومة وقرار المجلس الوزاري للخدمات لمبادرة الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية الغير قابلة للتحلل ، تم إطلاق هذه المبادرة لتكون في عام 2013 الإمارات خالية من الأكياس الغير قابلة للتحلل ، وزارة البيئة والمياه كانت دائماً تعرض هذه المبادرة وما تم تحقيقه من خلال عدد التحول لهذا المنتج ، وسأسرد - معالي الرئيس - بعض الأمور التي قمنا بها خلال هذه الفترة الثلاث سنوات ، ومن أهم المحاور : وضع المواصفات القياسية للأكياس القابلة للتحلل وتم إصدار ذلك بالتعاون مع هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ، وتم إقرار مواصفة قياسية إماراتية بالتشاور مع الصناع ومع أصحاب العلاقة وتم إصدار هذه المواصفة ، كذلك قمنا خلال الفترة الماضية بإجراء دراسات ميدانية حول حجم الإنتاج في الدولة ووجدنا أن أكثر من 120 ألف طن يتم انتاجها داخل الدولة ما نسبته (85%) بينما يتم استيراد 20 ألف طن من الأكياس البلاستيكية من خارج الدولة ، ووجدنا أنه يوجد حوالي 120 منشأة داخل الدولة تقوم بإنتاج الأكياس البلاستيكية ، من خلال تطبيق المواصفة نستطيع القول أنه في الوضع الحالي 117 مصنع مسجلاً لدى هيئة الإمارات للمواصفات والتي تم وضع علامة المطابقة عليها وتم إلزامها بأن تكون أكياس بلاستيكية قابلة للتحول ، المحور الثالث الذي اشتغلنا عليه هو التوعية بهذه المشكلة البيئية من خلال مراحل عدة ، المرحلة الأولى هي تثقيف المجتمع وأخذنا فيها أكثر من سنة ، وحول مخاطر الأكياس البلاستيكية والترويج للبدائل ، والبدائل هي الأكياس الغير ضارة كالجود ولكن ليست متوفرة داخل الدولة ، التحدي القادم لدينا هو قضية خفض الاستهلاك ، ودولة الإمارات تعتبر من المعدلات العالية في الاستهلاك ، ونحن نسعى من خلال ذلك لخفض الاستهلاك ، لدينا بعض الأدوات حيث لازلنا منذ ثلاث سنوات ننظم الفعاليات مثل يوم البيئة الوطني تحت شعار الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية ، ولدينا معرض بيئتي

مسؤوليتي الوطنية وهو موجه للمدارس ، ولدينا تعاون مع وزارة البيئة ومبادرة مدارس بلا أكياس ، وكذلك وضع الكثير من البروشورات واستخدام أكثر من عشرة آلاف كيس جود تحت رعاية البنوك الوطنية ، ولدينا محوراً رابعاً وهو التعاون مع وزارة الاقتصاد ، وبحسب قرار مجلس الوزراء الموقر النظر في موضوع فرض رسوم على الأكياس البلاستيكية بهدف خفض الاستهلاك وهذا الموضوع قيد الدراسة سواء مع مراكز البيع أو مع وزارة الاقتصاد ، وخلال عدة أيام انتهينا من المرحلة الأولى وهي الأكياس وانتقلنا الآن إلى منتجات بلاستيكية أخرى وتم إصدار قرار وزاري قبل عدة أيام فيما يتعلق بإدراج أكثر من 15 منتج بلاستيكي لابد أن تكون من البلاستيك القابل للتحلل ، هذه إجراءات - معالي الرئيس ، أصحاب السعادة - نهدف من خلالها إلى معالجة وضع بيئي ، وتعتبر مشكلة النفايات من المشاكل والتحديات الكبيرة في الدولة وخارجها ، والحمد لله هذه المبادرة لاقت استحساناً كبيراً من كثير من الدول ، وكثير منها أخذت بهذه المبادرة واعتمدت مواصفة الإمارات القياسية بخصوص الأكياس القابلة للتحلل ، فهذه خطوة نسير بها والتحدي يبقى خفض الاستهلاك الذي يتطلب الكثير من الجهود فيما يتعلق بالتوعية والتشريعات التي نسعى إلى إصدارها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الأخ علي النعيمي تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة أنا أشكر الحكومة ووزارة البيئة على مبادرتها هذه " الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية " ، وفي الحقيقة - للأسف - معالي الوزير لم يجيبني على السؤال ، فقد كان السؤال حول النتائج والمؤشرات الإحصائية التي تدل على نجاح المبادرة في تحقيق أهدافها ، ولم يعطنا أي مؤشرات إحصائية ولم يقل ما هي النتائج ، عموماً الفكرة هي مبادرة جميلة - وفي الحقيقة - هي تصب - كذلك - في تحقيق رؤية الإمارات 2021 وهي تحقيق بيئة مستدامة ، لكن نحن نطلب من الإخوان في وزارة البيئة قبل أن يقوموا بفرض الرسوم على المواطنين أو المقيمين بالدولة أن يكون هناك المزيد من التوعية ، لأن التوعية - في الحقيقة - لازالت متواضعة - مع احترامنا للجهود التي بذلت من قبل الإخوة في الوزارة - ، كذلك لابد من توفير البدائل والتي تكون بصورة اقتصادية للمواطنين والمقيمين بحيث لا ترتفع عليهم التكاليف مقابل حصولهم على هذه البدائل ، نتمنى من معالي الوزير أن يخبرنا إذا كانت هناك إمكانية قبل أن يتم دراسة فرض رسوم على المواطنين أو

المقيمين باستخدام البدائل للأكياس أن يتم الالتزام بمزيد من التوعية ومزيد من الجهود لتوفير هذه البدائل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، أنا ذكرت في إجابتي السابقة أن من 120 مصنعاً هناك 117 مصنعاً مسجلاً في هيئة الإمارات للمواصفات وحاصلة على علامة المطابقة ، ولدينا كذا مصنع بحاجة لتوفيق أوضاعها بحكم أن لديها مشكلة في الانتاج ، كذلك تم منح العلامة لأكثر من - تقريباً - 5 أو 6 مصانع من خارج الدولة وهي التي تورد للدولة ، فهذه تعتبر الآن سلعة مقيدة لابد أن تكون الأكياس المستوردة من خارج الدولة قابلة للتحلل ، وفيما يتعلق بما ذكره الأخ العضو حول التوعية ، فالتوعية وتغيير سلوك الأفراد لابد أن يتطلب عدة أدوات من ضمنها التوعية ، وكما ذكرت فإن التوعية بدأنا بها وهي مسيرة وركزنا على المدارس بشكل كبير لخفض الاستهلاك ، وإن شاء الله سيكون ذلك من الوسائل الناجحة ، وفيما يتعلق بفرض الرسوم فتعتبر رمزية ويتم دراستها - أيضاً - مع القطاع الخاص ونحن لسنا مع فرض هذه الرسوم ولكن في حالة إذا أردنا تخفيض حجم الاستهلاك لأن كثير من دول العالم استخدمت هذا الأسلوب ، لأن مشاكل التعامل مع هذه النفايات تفوق الرسم الذي سيتم تحصيله والهدف هو ليس تحصيل الرسم بل يعتبر رمزياً ولكن لشد الانتباه حول أهمية خفض الاستهلاك عند الأفراد فيجب أن نعمل مع كافة الشركاء مثل وزارة الاقتصاد والقطاع الخاص وحتى مراكز البيع لدينا اجتماعات معهم حول الرسوم ولابد من الإتفاق عليها ، وهذا - طبعاً - سيعرض على الحكومة ولابد أن يكون حسب قرار وزاري بالموافقة عليه إذا كان هناك توجه لفرض الرسوم ، ولكن نحن نبشر الجميع بأننا سائرون بهذه المبادرة والحمد لله قطعنا شوطاً كبيراً وأدخلنا منتجات جديدة وهذا ما نسعى إليه ، البدائل التي لدينا لا نستطيع توفيرها لصعوبة ذلك مثل أكياس جود والأكياس الورقية وهي ربما أغلى من البلاستيك لأنها غير متوفرة لدينا بشكل طبيعي ، لذلك لابد من التعامل مع الأكياس البلاستيكية ونجعلها أكياساً قابلة للتحلل وخفض الاستهلاك ، والحمد لله المجتمع متقبل لهذه الفكرة والذي نراه الآن هناك تحول كبير في الأنماط ولدينا الكثير من الجاليات المتجاوبة وحتى المواطنين ، فالأمر يحتاج لكثير من الدعم ودعم مجلسكم هو شيء كبير نعول عليه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، أخ علي تعقيب أخير تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكراً معالي الرئيس وأشكر معالي الوزير على رده ولكن بالنسبة لموضوع هذه المبادرة ، نتمنى من الإخوة في الوزارة أن يكون هناك نوع من الإفصاح لهذه النتائج والمعلومات الإحصائية ومزيد من التوعية ، كذلك هذه مبادرة جميلة - كما ذكرت في البداية - ولكن نتمنى من معالي الوزير - إن شاء الله - طرح المزيد من هذه المبادرات والتي تصب في تحقيق رؤية الإمارات 2021 لتحقيق بيئة معطاءة مستدامة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً وننتقل إلى السؤال التالي .

6. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد محمد رحمة الشامسي حول " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه :

أدى تعدد أجهزة الرقابة على المواد الغذائية في الدولة إلى اختلاف الآليات المتبعة في إدخال وإنتاج وتداول هذه المواد .

فلماذا لا يتم الإقتراح على مجلس الوزراء إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية ؟ " .

معالي الرئيس :

معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو أحمد حول هذا السؤال ، أعتقد - معالي الرئيس - كان هناك سؤالاً آخر موجود وربما يتداخلان في موضوع الرقابة الغذائية ولكن الإجابة

على سؤال سعادة العضو ، فمن المعروف أن فيما يتعلق بالرقابة الغذائية هناك عدة جهات تعتبر صاحبة الشأن في هذا الموضوع ، أولها السلطات المحلية ، جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية والبلديات ، وهي المعنية بالرقابة على السلامة الغذائية ، هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس وكذلك وزارة البيئة والمياه ، هذه الجهات لو نفصل أدوارها ، فوزارة البيئة والمياه تحتضن اللجنة الوطنية للسلامة الغذائية التي تشكل برئاسة وزارة البيئة والمياه وعضوية الأجهزة المحلية المعنية بالسلامة الغذائية ، ووزارة الاقتصاد وهيئة الجمارك وجامعة الإمارات ووزارة الصحة ، هذه اللجنة الوطنية هي المسؤولة عن وضع إجراءات وأنظمة العمل لضمان تماثل الإجراءات داخل الدولة في تطبيق التشريعات للسلامة الغذائية ، كذلك وزارة البيئة والمياه معنية بتطبيق جزء كبير في السلامة الغذائية فيما يتعلق بقانون الحجر ومراقبة الواردات سواء الزراعية أو الحيوانية وكذلك متبقيات الآفات الزراعية ، وهنا نتكلم عن نقطة دخول الدولة ، فالسلطات المحلية معنية بالرقابة ، فهي تقوم مع وزارة البيئة والمياه بمراقبة المنتجات الغذائية الداخلة للدولة ، وكلها تتبع نفس الإجراءات المطبقة داخل الدولة فيما يتعلق بتطبيق المواصفات ، والمواصفات القياسية الإماراتية معنية بها " هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس " التي تقوم بتطوير مواصفات معظمها تعتبر مواصفات قياسية خليجية بحكم أننا في الإتحاد الجمركي الخليجي ، فتعتبر منطقة تجارة حرة خليجية ، ولذلك فجميع المواصفات يتم تطويرها من قبل " هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي " لضمان انسيابية السلع من نقطة الدخول الأولى ، وأكثر من 60% من التجارة في موضوع الأغذية تدخل عن طريق دولة الإمارات إلى دول أخرى ، هذا فيما يتعلق بتطوير الجهات المعنية ، فهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس هي المعنية بتطوير المواصفات ، وهي لديها لجان وطنية مشكلة من جميع الجهات سواء الجهات المحلية أو الإتحادية والأكاديمية ، وكما قلت فإن المواصفات القياسية التي عندنا هي – أيضاً- خليجية وأيضا متوافقة مع المواصفات الدولية لأن دولة الإمارات تعتبر مركزا عالميا للتبادل التجاري، وتعتبر من الجهات التي تلعب دورا كبيرا في تسهيل التجارة العالمية ، فجميع مواصفاتنـــا -الحمد لله- متوافقة مع المواصفات الدولية ، وجميع القرارات التي يتم اتخاذها متوافقة وتستند إلى المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية وغيرها ، وسؤال العضو أنه هل يوجد تفاوت ؟ لا أعتقد أنه يوجد تفاوت ولكن ربما يكون هناك تفاوت في نظام السلامة الغذائية داخل الإمارات ، أي ليس في

الوارد ولكن ربما في الرقابة على منافذ البيع ، ومنافع لإعداد الأطعمة ، وهذا – طبعا – بسبب تفاوت الإمكانيات في السلطات المحلية ولكنها لا تشكل هاجسا .

فيما يتعلق بالإستيراد ربما أن حجم الموارد التي يتم رفضها لا تتعدى 3% ، ومعظم هذا الرفض يكون لاختلاف في بطاقات التعريف ، ولكن ربما تكون الإشكالية الموجودة في التفاوت بسبب تفاوت الإمكانيات في بعض الإمارات ، ولكن من خلال لجنة سلامة الأغذية الوطنية ووزارة البيئة والمياه تم تطوير الكثير من الإجراءات ، ويوجد لدينا الآن مؤشرا استراتيجيا ضمن الخطة الإستراتيجية القادمة أن يكون عندنا مؤشرا لقياس السلامة الغذائية ، وهذا – إن شاء الله – سيوحد لنا ما يتعلق بضمان سلامة الغذاء في المراحل المتعلقة بالإعداد والتحضير والعرض .

فيما يتعلق بالإنتاج : وزارة البيئة والمياه تشرف على مزارع الإنتاج الحيوانية سواء الأبقار أو الدواجن او اللحوم ، فهذه كلها يتم الإشراف عليها .

والسؤال : هل هناك توجه لإنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية ؟ حسب علمي لا يوجد توجه في الوقت الحاضر في الدولة لإنشاء هيئة اتحادية للسلامة الغذائية ، وذلك لسبب بسيط أننا في دولة الإمارات الكثير من التنفيذ يبقى في يد السلطات المحلية ، فأنت بحاجة لجهاز اتحادي للتشريع ، وأجهزة محلية معنية بالتنفيذ ، فلذلك وجود هيئة اتحادية لن تضيف الكثير للعمل لأنه سيظل التنفيذ مع الجهات المحلية والتي ندعمها ونقدر الجهود التي يبذلونها في نقاط الدخول وفي مناطق العرض ، لذلك هل ستحدث مسألة هيئة للرقابة الغذائية فرقا في ذلك ، لا أعتقد ذلك لأن العمل التنفيذي سيبقى لدى السلطات المحلية وستبقى السلطة الإتحادية هي سلطة تشريعية ، وهذا ما يتم الآن القيام به من خلال اللجنة الوطنية للسلامة الغذائية أو هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ، فهذا هو الوضع الحالي القائم ، وأعتقد أننا نسير – والحمد لله – حسب إجراءات كثيرة ضمن التشريعات الخليجية تم تطويرها في دولة الإمارات من خلال اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير على هذا التوضيح ، لكن في الحقيقة أن التوضيح لم يلبي الهدف من السؤال لأن موضوع السلامة الغذائية يتعلق بالصحة العامة وحماية المستهلك ،

والملاحظ هذه الأيام انتشار الكثير من الأمراض في الدولة بسبب عدم مطابقة المواد الغذائية للمواصفات والمقاييس والمعايير الدولية .

أيضا الأمر يتعلق بالإقتصاد الوطني لدولة الإمارات ، وهدفي من السؤال ليس فقط إنشاء جهاز تشريعي ، وإنما إنشاء جهاز تشريعي رقابي تنفيذي اتحادي متكامل يعمل على تفعيل التنسيق ما بين كافة إمارات الدولة من أجل سلامة السلة الغذائية من المزرعة إلى المستهلك ، وهذا ليس بجديد ، فهناك ممارسات عالمية موجودة ، وليس تقليل من شأننا أن نعترف بأخطائنا وناخذ بهذه الممارسات العالمية من أجل رفع جودة المنتج وصحة وسلامة المواطن في الدولة .

معالي الرئيس ، لا بد أن تكون هناك إجراءات عملية لتحقيق مبدأ المواصفات التي تطرق لها معالي الوزير ، فعلى سبيل المثال في أبوظبي يوجد جهاز للرقابة الغذائية تطرق له معالي الوزير ، وهو جهاز لديه إمكانيات ، لكن خلال عملية بحثي ، فقد زرت مختبرات للرقابة الغذائية في بعض إمارات الدولة تابعة لهذه البلديات ، معالي الرئيس ، أقول لك أن الوضع مأساوي ، فلا أستطيع أن أصف لك ، فعندما تدخل ترى – مثلا – دجاج مرمي على الأرض تم إحضاره للمختبر ، كذلك ترى جهاز أو جهازين ، وبعض علب الأغذية ، فلا توجد مواصفات حقيقية ولا شروط سلامة حقيقية ، ففي النهاية هذا المنتج يعود لنا نحن كمواطنين ، ولمعالي الوزير شخصيا حيث يستخدمه وشعب دولة الإمارات كلهم يستخدمونه .

معالي الرئيس ، منظمة الأغذية والزراعة العالمية " فاو " ومنظمة الصحة العالمية أصدروا في عام 2003م خطوطا توجيهية تتضمن استراتيجيات تقوية نظام الرقابة الغذائية من أجل سلامة وجودة الغذاء ، وكنت أتمنى أن يتم الأخذ بهذه التوجيهات من قبل الوزارة ، معالي الرئيس ، هناك دول تنتهج هذا المبدأ وهو مبدأ سلامة الغذاء من المزرعة إلى المائدة ، ومن هذه الدول هناك دول متقدمة مثل معظم دول الإتحاد الأوروبي وإن لم تكن جميعها ، واستراليا ونيوزلندا ، وايضا جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في الدولة بدأ في تطبيق هذا المعيار ، ومتابعة وضع تشريعات لازمة ومتابعة المنتج من المزرعة إلى المائدة في الدولة ، وهذه الممارسات – سيدي الرئيس – ليست فقط متابعة شكلية ، وإنما تتعلق بسلامة الأغذية وجودتها ، وتتعلق بالصحة الحيوانية والبيطرية ، والشؤون الزراعية ، السياسات والتشريعات ، وشؤون الأبحاث والتطوير ، ونحن الآن عندنا لجنة وهي تصدر تعليمات إلى جهاز رقابة في إمارة من الإمارات ، وهذه الإمارة إمكانياتها محدودة ، فليست كل الإمارات لديها

نفس الإمكانيات لتوفير هذه السلامة الغذائية ، فجودة الغذاء الذي يتم تناوله من إمارة إلى أخرى يختلف في الجودة .

أيضا البحث العلمي : لا يوجد بحث علمي في هذا المجال ، وهذا مهم جدا .

كذلك لا توجد تشريعات حقيقية للسلامة الغذائية ، ولا توجد تشريعات حقيقية لشؤون الزراعة والصحة الحيوانية والبيطرية .

معالي الرئيس ، سأضرب بعض الأمثلة : ففي الولايات المتحدة والسعودية والأردن والهند والأرجنتين تعتمد على إدارة مشتركة ما بين الغذاء والدواء ، إلا أن الولايات المتحدة فيها شيء يسمى (Environmental Protection Agency) وهي هيئة وكالة حماية البيئة تعنى باستخدام المبيدات في المجال الزراعي ، ونحن ليس لدينا أي رقابة حقيقية في هذا المجال ، فالمزارع يرمي حاوية الكيماويات في حوض السقي ، وأنا رأيت هذا بنفسي ، فهو يرميها بحوض الماء حتى تمشي معي الماء وتسقي الزراعة بدون أي معايير وبدون أي مقياس ، وفي النهاية يباع على أرصفة الشوارع ، ونحن نقوم بشرائها عشوائيا وتداولها .

سيدي الرئيس ، الدول الأوروبية – على سبيل المثال – الدانمارك وغيرها الممارسات في هذا المجال في كل الدولة موجودة عندي ، فأكثر من عشرين دولة يوجد بها جهاز رقابة غذائي ، وتختلف الأسماء نوعا ما من دولة إلى أخرى ولكن لنفس الأهداف ولنفس الغرض ، ونحن ليس بعيب علينا أن نأخذ بهذه الممارسات من أجل رفعة مستوى الدولة وتحقيق مبدأ السلامة الغذائية لهذه الدولة ، وأنا على استعداد للتطرق إلى البحث الموجود عندي والدراسة التي قمت بها والتي تتكون من أكثر من ثلاثين صفحة ، ولكن لا يسعني الوقت في هذا المجال ، وأكرر شكري لمعاليك ولمعالي الوزير .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، أشكر سعادة العضو وأتمنى أن يزودني بنسخة من الدراسة الموجودة معه ، معالي الرئيس ، الكلام في موضوع السلامة الغذائية هو كلام ذو شجون ، وأنا شخصيا لم أجد في أي مرة أحد لا يشد الحديث حول السلامة الغذائية بحكم أن هذا موضوع يتعلق بالصحة العامة وصحة الإنسان ، ولكن لا بد أن نكون واضحين في طرحنا ، فلا يمكن أن نصور الوضع أنه سيء عندنا لهذه

الدرجة ، فدولة الإمارات تعتبر بوابة للمواد الغذائية ليس فقط لدولة الإمارات وإنما لدول تعد اكثر من مليار ونصف مليار نسمة تعتمد على دولة الإمارات ، فاستراليا 90% من صادرات اللحوم عندها للعالم تتم عبر دولة الإمارات ، وهذا كمثال ، والمشاركة التي رأيناها في (Gulf Food) في الأسبوع الماضي حيث كان هناك أكثر من أربعة آلاف مشارك ، وهذا إن دل فإنما يدل على ثقتهم بنظام السلامة الغذائية في دولة الإمارات ، فلا يمكن المزايدة على ذلك والقول أننا ليس لدينا مواصفات ، فهذا كلام غير صحيح ، فدولة الإمارات لديها سجل ممتاز في موضوع السلامة الغذائية، فنحن دولة مستوردة للمواد الغذائية حيث يتم استيراد أكثر من 86% من المواد الغذائية ، ونسبة الرفض في المواد الغذائية من خلال منافذ الدخول أقل من 3% وكل ذلك ربما بسبب الإختلاف في بطاقات التعرفة وليس بسبب فسادها ، لذلك لا يمكن أن نزايد ونقول أنه لا يوجد لدينا نظام للسلامة الغذائية ، بالعكس لدينا نظام فعال ، ولو أخذنا على سبيل المثال موانئ إمارة دبي والتي تستحوذ على أكثر من 85% من تجارة الدولة ، وتوجد لديها أنظمة متطورة في موضوع إدارة المخاطر ، وتعتبر مرجعية ، واستخدمت الآن ربما من المنظمة الدولية كمرجع لتخليص البضائع الغذائية أو المنتجات الغذائية ، ونحن دائما نعتمد في عملنا على المواصفات الدولية ، وعلى مواصفات الكوديكس وهي " هيئة دستور الأغذية " والتي تعتبر من المرجعيات في هذا الشأن .

كذلك عندنا أنظمة إنظار سواء من الناحية الإقليمية أو العالمية مرتبطين بها ، ولدينا لجنة فيما يتعلق بالمختبرات لتوفيق العمل ، وما ذكره الأخ العضو صحيح ، فبعض المختبرات تعتبر ضعيفة التجهيز ، ولكن ماذا تعمل هذه المختبرات ؟ ربما ليس مطلوبا منها هذا العمل ، فإذا كان 86% من واردتنا تتم من الخارج وتتم مراقبتها ، فلا نرسم الصورة بأنها مأساوية ، فحتى السجل الآن في موضوع التسممات الغذائية فهو منخفض ، والآن لدينا مؤشر نعمل مع السلطات المحلية لتطوير هذا المؤشر وتتم مراقبته ، والحمد لله دولة الإمارات يزورها ملايين ، وموضوع السلامة الغذائية يعتبر على رأس أولويات هذا الموضوع ، لذلك لا يمكن أن نزايد في هذا الموضوع ، والكلام الذي تطرق له الأخ العضو في الممارسات الزراعية صحيح ، توجد بعض الممارسات الخاطئة ، وعند مناقشة الموضوع العام سنتطرق الى موضوع المبيدات واستخدامها .

فلا نضرب مثال ونقول أنه في أمريكا يوجد كذا ، هذا صحيح ، لكن أيضا عندنا إحصائيات عن أمريكا في موضوع تلوث التربة والمياه وبكميات رهيبة جدا ومن أسوا المناطق ، لذلك أننا تحت هذه

القبة لا يمكن المزايدة في هذا الأمر ، والموضوع حساس – صحيح – وانا أتفق معك ، فهذا الموضوع يشد انتباه الجميع ، ولكن نحن لسنا في موضع سيء ، بالعكس لدينا اجراءات سليمة .

كذلك ضرب الأخ العضو مثال في بعض الدول المجاورة ، معالي الرئيس ، دولة الإمارات في عام 1996 كانت الدولة الأولى بإخضاع منتجات الفستق لفحص السم الفطرية قبل الاتحاد الأوروبي واحتجت علينا دول كثيرة ، والآن اعتمد هذا الإجراء في الاتحاد الأوروبي ودول مجاورة اكتشفوا هذه المشكلة قبل سنتين ، وكنا نطالب بذلك ، الحمد لله مختبراتنا متطورة ومرجعية ، صحيح أنه ربما نحن بحاجة لهيئة ولا نقول أننا ضد ذلك لكن السلطات المحلية تقوم بالعمل التنفيذي وبالعكس أنا كنت من المطالبين بإنشائها ولكن مع العمل أعتقد أنها لن تؤدي الغرض وإذا كانت الحكومة ترى إنشاء هيئة فبالعكس هذه الساعة المباركة ولكن لا نرسم الوضع السيء لننشئ هيئة ، لا ، الوضع ليس سيئاً، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لمعالي الوزير ، الأخ أحمد الشامسي تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، الحقيقة في مداخلتي الثانية لم أكن أحب أن أتطرق لهذا الموضوع بتفصيل أكثر إلا أن رد معالي الوزير أجبرني أن أتداخل في هذا الموضوع لأنها ليست قضية مزايدة وأن الصورة ليست بيضاء أيضاً ، ومعالي الوزير يصف الصورة بأنها ليست سيئة لهذه الدرجة وأنا أقول أن الصورة ليست بيضاء لهذه الدرجة التي يصفها الوزير ، بل الصورة قاتمة في كثير من الأحيان في مجال الرقابة الغذائية في الدولة ، والمثل الذي تفض به معالي الوزير وهو الثقة العالمية لدولة الإمارات فلا أحد ينكر هذا المجال ، فدولة الإمارات رائدة في كثير من المجالات لكن معرض جلف فود لا يعكس ذلك وأنا أقولها بوضوح ، معرض جلف فود لا يعكس الثقة في العملية الغذائية والرقابة الغذائية لدولة الإمارات ، معرض جلف فود يعكس الثقة الاقتصادية والمكانة المتميزة الاقتصادية لدولة الإمارات في إمكانياتها في التسويق والتجارة وتوفير البنية التحتية لإنشاء هذه المعارض وهذا ليس بغريب عن هذه الدولة ، حيث سبق وأن نظمت معارض مثل جلف فود ومعرض دبي للطيران ومعرض آيدكس والذي يشارك فيه عشرات الآلاف من الزائرين والعارضين يا معالي الرئيس ، في النهاية - معالي الرئيس حقيقة - هناك جانب كبير من الذي تفضل به معالي الوزير في آخر مداخلته

بأن لديه قابلية لهذه الفكرة لكن أنا أرغب في توضيحها أكثر قليلاً لمعالي الوزير بكل بساطة ، أرغب - معالي الرئيس - بإنشاء هيئة اتحادية لسلامة الغذاء في الدولة تختص في جميع المجالات اللازمة وسأقرؤها بكل وضوح " للمحافظة على سلامة وصحة الأغذية المتداولة في الدولة " ، طبعاً ما أقصده في هذا المجال على مستوى اتحادي، أن يكون هناك تشريع وأن يكون هناك تنفيذ وأن يكون هناك بحث علمي في هذا المجال، لتشمل كافة مراحل السلسلة الغذائية وذلك لأفضل المعايير الدولية ، نحن لا نأخذ من أمريكا التلوث بل دعنا نأخذ أفضل المعايير من أمريكا ، ربما كان لدي توجه بإنشاء هيئة مشتركة لكن لما رأيت الممارسات الأوروبية رأيت أن هيئة غذاء مستقلة ربما تكون أفضل ، وهناك مسؤولية تقع على الوزارة ومسؤولية على الوزير شخصياً - أيضاً - في نقل الفكرة لمجلس الوزراء الموقر لدراسة هذا الموضوع بشكل أكبر ، وأن يكون لهذه الهيئة مجموعة من الأدوار مثل إعداد وتطوير وتحديث السياسات والتشريعات في مجال السلامة الغذائية ، إعداد ووضع الآليات الكفيلة بضمان التطبيق الموحد للتشريعات ، إعداد خطط لمواجهة وإدارة الأزمات في حال وجود أي أزمات غذائية أو أمراض غذائية أو أمراض حيوانية ، تطوير أنظمة رقابة سواء للغذاء المستورد أو للغذاء المنتج محلياً ، وأيضاً بعد هذا القيام بإجراءات متابعة مستمرة ، هذه كلها من المهام ، هناك أكثر من عشر أو عشرين مهمة يمكن أن أتطرق لها .

معالي الرئيس ، في ختام مداخلتي أطلب من المجلس الموقر أن يوافق على تقديم توصية إلى مجلس الوزراء بإنشاء هيئة اتحادية للرقابة وسلامة الغذاء في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الأهداف التي ذكرتها ومستعد لتقديمها للمستشارين للصياغة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ حمد ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، أنا وضحت وجهة نظري وهذا راجع لمجلسكم الموقر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخوات والإخوة الأعضاء هل توافقون الأخ أحمد على إصدار توصية بإنشاء لجنة اتحادية للسلامة والرقابة الغذائية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً تصاغ التوصية في نهاية الجلسة ، والآن انتهينا من بند الأسئلة وننتقل إلى البند الثالث - الموضوعات العامة .

*** البند الثالث : الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن " حماية التربة والغطاء النباتي " .

معالي الرئيس :

ليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

" تسعى وزارة البيئة والمياه من خلال رؤيتها وأهدافها إلى تعزيز الأمن البيئي وضمان بيئة مستدامة للحياة من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات بإنشاء المزيد من المؤسسات البيئية.

وعليه فإننا نرجو مناقشة موضوع " سياسة وزارة البيئة " ضمن المحاور التالية :

1. التشريعات المنظمة لاستغلال الموارد البيئية .

2. مشاكل التربة والغطاء النباتي الناتجة عن استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة .

3. دور الوزارة في العمل على وضع سياسات وطنية شاملة ومتكاملة من أجل حماية التربة والغطاء النباتي وتنمية مواردها .

4. جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة للمحافظة على الموارد البيئية .

مقدمو الطلب

راشد محمد الشريقي

حمد أحمد الرحومي

أحمد عبيد المنصوري

أحمد عبدالملك أهلي

عفراء راشد البسطي

عبيد حسن بن ركاض

حميد محمد بن سالم "

معالي الرئيس :

شكراً ، أيها الإخوة الأعضاء ، لقد أرسل لكم التقرير المفصل* ، والآن لتتفضل الأخت عفراء البسطي إلى المنصة لتلاوة الملخص التنفيذي والتوصيات ، فإذا رأيتم أن تقرأ سعادة الأخت عفراء البسطي قراءة الملخص التنفيذي والتوصيات ليكون المدخل وبعد ذلك ننتقل إلى مناقشات مقدمي طلب مناقشة الموضوع ، ومن ثم ننتقل إلى الذين سجلوا أسماءهم لطلب الكلمة ، تفضلي يا أخت عفراء .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

السلام عليكم معالي الرئيس ، بالنسبة للملخص التنفيذي بشأن تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة الثروة السمكية في شأن موضوع سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي .

الملخص التنفيذي

أحال المجلس بجلسته الثامنة من دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 2012/03/27 موضوع سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي: المحور الأول : التشريعات المنظمة لاستغلال الموارد البيئية استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. عدم مراعاة الوزارة تنفيذ العديد من الأحكام الأساسية الواردة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستخدام الأمثل للموارد البيئية خاصة في إطار تشجيع الدراسات العلمية و الاستفادة من مخرجاتها ووضع آليات لتنفيذها و إيجاد بدائل أقل خطورة للتعامل مع التهديدات البيئية مثل التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية.
2. غياب برامج للتخلص من النفايات الناتجة عن الأعمال الزراعية المختلفة مثل مخلفات محطات التحلية و محطات معالجة المياه،عبوات المبيدات،بقايا الأسمدة مما يؤثر على الاستغلال الأمثل للموارد النباتية.
3. التداخل في الاختصاصات بين الوزارة والجهات المحلية المعنية بشؤون البيئة في مجال الإشراف والرقابة أو التنفيذ، المنظم للموارد البيئية.

* تقرير اللجنة في شأن الموضوع العام ملحق رقم (2) بالمضبطة .

المحور الثاني : مشاكل التربة والغطاء النباتي الناتجة عن استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة انتهت اللجنة في دراستها لهذا المحور للآتي:

1. غياب الرقابة العلمية الدقيقة وفق خطط ومنهجيات مدروسة مما أدى إلى تزايد الآثار البيئية الضارة لاستخدام مبيدات الآفات الزراعية.

2. عدم تطبيق متطلبات الاستراتيجية الوطنية البيئية و خطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (23) لسنة 2003 من حيث الالتزام بالتعليمات الصحيحة والسليمة بيئيا للتخلص من مخلفات المبيدات.

3. غياب تشريع اتحادي في شأن تنظيم الرعي ومراقبة المراعي أدى إلى الاخلال بالتوازن البيئي و الذي يعتبر من أهم المعايير المحافظة على النظام البيئي و الاستعمال العشوائي و الغير منظم للموارد الرعوية. المحور الثالث : دور الوزارة في العمل على وضع سياسات وطنية شاملة و متكاملة من أجل حماية التربة والغطاء النباتي وتنمية مواردها واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. غياب البنوك الوراثية و مراكز تجميع الأنواع والأصناف الوراثية النباتية المحلية والحدائق النباتية بغرض الحفاظ على الأصول الوراثية و حفظها من الانقراض.

2. غياب برامج وأنشطة التنسيق والتعاون مع مختلف الجهات المهتمة بقضايا البيئة سواء الحكومية وغير حكومية بهدف الحفاظ على البيئة .

3. غياب خطط طوارئ، وبرامج تحتوي على اجراءات لرصد واحتواء ومعالجة التلوث الناتج عن استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية.

المحور الرابع : جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة للمحافظة على الموارد البيئية وانتهت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية و غير الحكومية على وضع عدد من التشريعات والسياسات التي يراعى فيها إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لمشروعات الدولة الاقتصادية والتنموية.

2. ضعف آليات الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاكل البيئية المحلية يعود بصفة أساسية إلى غياب التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والمحلية.

3. تواضع أوجه التعاون والتنسيق بين الإمارات المختلفة خاصة في إطار توحيد السياسات وبناء المؤسسات. بناءً على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلُصت إلى التوصيات التالية :

1. استكمال المنظومة التشريعية اللازمة لتطوير الرعي ومراقبة المراعي و الاحتطاب،وضبط وتنظيم إدخال الأصناف النباتية ،والمحميات الطبيعية،مع الأخذ بعين الاعتبار أن تتواءم هذه التشريعات مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة.

2. الالتزام بالمعايير الدولية ومدونات السلوك البيئية فيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية و المبيدات والرقابة عليها والتخلص من النفايات و المخلفات الزراعية.

3. صون النظم البيئية و المحميات الطبيعة والنباتات المهددة بالانقراض وضع آليات فيما يتعلق بإدخال الأنواع و الأصناف النباتية الجديدة.

4. تشجيع البحوث والممارسات العلمية الحديثة، واعتبارها جزءا رئيسيا ومكونا في استراتيجيات وخطط العمل البيئي و إجراء دراسات وبرامج لتقييم الأثر البيئي و المخاطر على صحة الانسان والحيوان.

5. وضع خطط طوارئ، وبرامج تحتوي على اجراءات لرصد واحتواء ومعالجة التلوث الناتج عن استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية.

6. إنشاء قاعدة بيانات للأنواع النباتية المهددة بالانقراض والعمل على تحديثها وتصنيفها وتحديد قيمتها الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية.

7. وضع برامج وخطط العمل اللازمة لدعم الخدمات الارشادية والاستشارية للمزارعين و تطبيق المعايير الدولية العلمية المتبعة في هذا الشأن.

8. وضع نظم منهجية و آليات عمل واضحة تضمن فعالية اللجان المشكلة لحماية البيئة وخطط للتعاون والتنسيق بين هذه اللجان في إطار الاستغلال الأمثل للموارد البيئية.

9. وضع برامج للتعاون و التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، والأكاديمية، والمؤسسات المحلية و جمعيات النفع العام في شأن المحافظة على الموارد البيئية وتنميتها وتبادل الخبرات مع المؤسسات الدولية في هذا الشأن.

10. تأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في العمل البيئي من خلال برامج تدريب محلية ودولية.

11. إدخال المفاهيم و الحقائق والقوانين والنظريات والقضايا البيئية الهادفة للتنمية المستدامة في المناهج الدراسية والتعليمية والتنسيق المشترك مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .

12. توثيق الخبرات المحلية الفردية والمؤسسية في نقل المعارف والمهارات الخاصة بالموارد البيئية والحياة الفطرية وصيانتها .

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذاً ننتقل إلى مناقشة الموضوع ، ونبدأ بمقدمي الطلب ، وكذلك عندنا الإخوة والأخوات طالبو الكلمة في مناقشة الموضوع العام بعد مقدمي الطلب ، فإذا كان هناك إخوة آخرون يحبون المشاركة فليتفضلوا بإعطاء أسمائهم للأمانة العامة وإن شاء الله نضعهم في القائمة ، والآن نبدأ بسعادة الأخ راشد محمد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

معالي الرئيس ، الإخوة ، والأخوات أسعد الله صباحكم بكل خير ، بداية أشكر معالي الوزير على سعة صدره في الإجابة على الثلاثة اسئلة المقدمة من الإخوة الأعضاء وهي في نفس الموضوع ، وكذلك أشكر معاليه على حرصه على إحضار هذا الفريق المتكامل من الإخوة الزملاء في وزارة البيئة والمياه .

معالي الرئيس ، سأبدأ بمحور التشريعات : فمعروف على مستوى العالم ان التشريعات هي منظومة متكاملة ومتناغمة تسعى لإيجاد الضوابط وإحكام الرقابة على نشاط معين او على جانب معين من الجوانب الإقتصادية والاجتماعية في بلد ما ، والقانون الإتحادي رقم (24) لعام 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها أغفل وضع تعريف خاص حول مفهوم تلوث التربة ومصادر هذا التلوث علما بأن هذا القانون أفرد تعريفات خاصة بتلوث الهواء والماء ، وكما هو معلوم لمعاليكم بأن التربة هي المحيط البيئي التي تتم عليه هذه الأنشطة سواء الأنشطة الزراعية أو الصناعية أو الإجتماعية وغيرها ، فكان من الأولى إيجاد تعريف محدد يوضح ما هو التلوث البيئي ، وما هي مصادر هذا التلوث فيما يتعلق بالتربة خاصة أن هناك الكثير من الأنشطة التي تتم ممارستها على أرض دولة

الإمارات ، وأصبحت دولة الإمارات بيئة جاذبة لكثير من الأنشطة الصناعية والاقتصادية ، وبالرغم من مضي أكثر من عشر سنوات على هذا القانون إلا أن هذه القضية لا زالت لم يتم المزيد من الإهتمام بها ، هذا الشق الفرعي الأول من السؤال الأول .

ثانيا : فيما يتعلق – كذلك – بإدخال الأنواع والأصناف النباتية والحيوانية إلى الخارج ، فمعروف أن أي بلد من بلدان العالم تحرص على حماية ما يعرف بالمجتمع الجيني أو المجتمع الوراثي للكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية ، ودولة الإمارات من الدول ذات الاقتصاد المفتوح أو النهج المفتوح ولديها انفتاح كبير جدا على العالم ، وتعاني – على سبيل المثال وليس الحرص – دولة الإمارات حاليا في الغطاء النباتي مما يعرف بشجرة " الغويف " فهذا النبات دخل الدولة من الخارج وأصبح يشكل تهديدا رئيسيا للغطاء النباتي ، وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى ، فحتى الآن لا يوجد لدينا تشريع يحكم الرقابة على إدخال الأنواع والأصناف النباتية من الخارج وصيانة المجتمع الوراثي الموجود خاصة أنه في دولة الإمارات حتى هذه اللحظة لا يوجد تسجيل رسمي متكامل للجينات أو لقواعد الجينات سواء في الجانب النباتي أو الحيواني ، وهذا – طبعا – من المواضيع ذات الأهمية القصوى ، أضف إلى ذلك أن قانون المبيدات الذي صدر في العام 1999م منع مبدأ تصنيع المبيدات على باب العموم ، ولم يستثني المبيدات الحيوية أو المبيدات البارجية بالرغم من وجود الآن قانون يشجع الزراعة العضوية وكذلك بالرغم من حرص الوزارة الشديد جدا على الإهتمام بالقضايا الطبيعية والقضايا العضوية ، إلا أن هذا القانون أغفل هذا الجانب وأغلق الباب تماما أمام هذا التوجه العالمي الحديث الذي من الممكن أن يفيدنا سواء على الجانب الصحي أو على الجوانب الاجتماعية الأخرى ، كذلك لم يتستثني هذا القانون موضوع تسجيل وإدخال المركبات أو المبيدات الطبيعية ، وإنما عاملها كبقية المبيدات الكيماوية المهددة للجوانب الصحية والاجتماعية في البلد .

النقطة الرابعة : غياب قوانين تنظم عمليات أخرى مهمة ذات علاقة مباشرة بالغطاء النباتي ، فلا يوجد لدينا تشريع أو نظام ينظم عملية الرعي والإحتطاب .

ايضا لا يوجد لدينا تشريع أو نظام يتكلم على موضوع الغطاء النباتي وعلى آلية التعامل مع هذا الجانب ، وأعتقد ان هذا يشكل محور نقص أو محور قصور مع تقديري الكبير للجهود التي تقوم بها الوزارة في الجوانب المختلفة .

كذلك موضوع إيفاء الوزارة بالإشتراطات أو الإلتزامات التي أقرتها علينا المنظمات الدولية التي نحن أعضاء فيها ، فنحن أعضاء في الإتفاقية الدولية للتنوع الحيوي منذ عام 1993م ، كذلك صادقت الدولة على الإتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في 1999/1/19م ، وهذه الإتفاقيات رتبت التزامات تشريعية وطنية على الدولة ، وعندما ندخل على موقع الدولة بخصوص الإتفاقيتين أو على المعاهدتين نرى أنه لا يوجد تحديث للبيانات ولا إيفاء بالبيانات ، وكثير من الأمور يشوبها نقص كبير ، فاتفاقية التنوع الحيوي ، واتفاقية استكهولم للملوثات الهوائية الثابتة ، واتفاقية مكافحة التصحر ألزمت ضرورة قيام كل الأطراف المتعاقدة بتبادل المعلومات ونتائج البحوث العلمية والتقنيات والمسوحات ، والآن عندما نرى موقع دولة الإمارات بالرغم من أن دولة الإمارات – كما ذكر الكثير من الإخوان – دولة رائدة في كثير من المجالات ، ودولة حريصة دائما وتسعى لتكون في المقدمة ، ولكن نلاحظ أن هذه المواقع خلت من وجود المعلومات التي تعطي الإمارات حقها ، وأعتقد أن هذه نقطة حساسة جدا فيما يتعلق بتقييم الدولة على المستوى العالمي ، وكذلك حساسة فيما يتعلق بمعرفة العالم الخارجي عما يدور في دولة الإمارات وعما تقوم به المؤسسات المعنية والمتخصصة في الدولة ، فأرجو التوضيح من معالي الوزير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، سعادة العضو ذكر النقص الموجود في قانون 1999م بالنسبة لتلوث البيئة ومصادر هذا التلوث ووجود تعريفات له ، وإدخال النباتات وغيرها من المسائل ، وكذلك الموضوع الثاني هو نقص المعلومات في مشاركتنا أو تلبيتنا لمتطلبات الإتفاقيات الدولية وتأثير ذلك في التقييم العالمي لنا ، فتفضل مشكورا بالإجابة على هذه الملاحظات .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الأخ راشد الشريقي ، فقد طرح الكثير من النقاط ، وأعتقد أنه يشاركنا في هذا الموضوع بحكم أنه مدير عام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وهو أكبر جهاز مسؤول عن الجانب الزراعي في الدولة بحكم أن مساحة إمارة أبوظبي تشكل 85% من مساحة الدولة ، فهو عنده حصة الأسد في تطوير هذه التشريعات ، فربما يكون أخبرنا في هذا الموضوع .

معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأعضاء ، ذكر الإخ العضو مسألة إغفال موضوع التربة في التشريعات ، بالعكس التشريعات لم تغفل هذا الأمر ، فالقانون رقم (24) لم يغفل هذه المسألة بشيء

ولكن هناك استخدامات ، فعندما يتكلم عن استخدام المبيدات ، فهي أكيد تستخدم في التربة بشكل أساسي ، ولكن الآن هناك تحديث جاري لهذا القانون وتم رفعه لوزارة العدل ، وقد تم إضافة تعريفات للتربة ، وإن شاء اليه يتم أخذ هذه المسألة في عين الإعتبار ، ونحن نتفق في ذلك ، والآن فصلناها .

كذلك فيما ذكره الأخ راشد بخصوص غياب المعلومات : معالي الرئيس ، هذا الكلام ليس صحيحا، فدولة الإمارات عضو في هذه الإتفاقيات ، ومواقع هذه الإتفاقيات يدل أننا ملتزمون برفع تقارير دولية ، وهذا موجود على بوابات هذه الإتفاقيات ، فنحن ملتزمون برفع – على سبيل المثال – التقرير الوطني للتنوع البيولوجي للدولة حيث تم رفعه في عام 2010م ، وهو موجود على موقع الإتفاقية ، والتقرير الخامس الآن يتم إعداده وسوف يسلم في 2014/3/30م حسب الآلية المعتمدة من الإتفاقية .

كذلك قامت الوزارة بإعداد تقرير حول جهود الدولة لحماية التنوع البيولوجي باللغة الإنجليزية ، وتم نشره في الموقع الإلكتروني للإتحاد الدولي لصون الطبيعة (ICN) في عام 2012م ، وموافاة – كذلك – المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

وفيما يتعلق بما ذكره الإخوان عن الإتفاقيات الأخرى : " تقرير الكوكب الحي " معالي الرئيس معي نسخة منه ، وهو يصدر عن الشبكة العالمية للبصمة البيئية ، وهذا التقرير – طبعا – هم لا يأخذون المعلومات من دولة الإمارات وإنما من المنظمات الدولية في هذا الشأن ، والتقارير التي تنشر - هذا تقرير لعام 2010- تأخذ بالإعتبار الداتا أو تقارير عام 2008م ، وتقرير عام 2012م موجود إلكترونيا وهو فيه إحصائيات لعام 2008م ، وتقرير عام 2006م وهو أول مرة أخذناه وهو " تقرير الكوكب الحي " كانت البيانات فيه لعام 2003م ، لذلك هذه التقارير الدولية التي تصدر هي تصدر بناء على قواعد بيانات لسنوات سابقة ويتم التقييم عليها ، فدولة الإمارات ليست المسألة أنها لم تقدم المعلومة ، لا بالعكس المعلومات هذه يستقونها من منظمات أخرى وليس من دولة الإمارات ، ودائما ينشرون لسنوات سابقة وليس لنفس السنة ، فليس القضية أننا لم ننشر ، لا بالعكس ، فكل الإتفاقيات ملتزمين بها ، وإذا كانت الدولة غير ملتزمة فسيتم تعليق عضويتها ، فنحن عندنا التزام سواء هذا متعلق بالإتفاقية الإطارية للتغير المناخي ، وكذلك لدينا تقارير فيما يتعلق باتفاقية " تقرير الكوكب الحي " وتصدر من عندنا تقارير وهي موجودة على مواقع هذه الإتفاقيات ، فلا أعرف من أين أتى

الاخوة بمعلومة أننا لا نصدر التقارير الملزمين بها في الإتفاقيات الدولية ، فإذا كان هناك قصور معين فليخبرونا عنه .

كذلك تكلم الأخ راشد في مواضيع عديدة ، فبالنسبة لمسألة إدخال أصناف غريبة من النباتات صحيح ، ولكن لنكن حقانيين ، فالغويف دخل دول الخليج من الأربعينات وليس من الآن ، فقد دخل في فترة ربما قبل أن نولد كلنا ، لذلك فهذا موجود ، والكثير من الدول بذلت جود للتخلص منه ، وأعتقد أنه حتى في دولة الإمارات هناك الكثير من الجهود ، وهذا يعتبر من الأنواع الغريبة ولكنها دخلت الدولة، وهناك أصناف أخرى دخلت الدولة في السنوات الماضية ، صحيح ، والآن بدأنا نشدد في تطبيق الحجر ، فهناك الكثير من الأصناف تم تقييد دخولها للدولة ، فنحن نسعى وهذا ما نبذله من خلال تطوير إجراءات الحجر لضمان عدم دخول هذه الأمور ، وحتى فيما يتعلق بالحيوانات تم كذلك وضع قيود على استيرادها ، في الأسبوع الماضي كان لدينا اجتماع للمجلس التنسيقي وشؤون البلديات واتخذ أصحاب السعادة المدراء قراراً فيما يتعلق بأشجار الداماس وهي تعتبر من الأصناف التي أدخلت للدولة بشكل تجريبي ، صحيح أن دولة الإمارات تدخل هذه الأصناف ولكن أدخلت بشكل تجريبي وبدأ استخدامها وكذلك كثير من الدول ، وبعد فترة اكتشفنا أنها ضارة ، فلذلك هذه عملية مستمرة لدينا في دولة الإمارات يفترض أن يتم التقييد عليه وهذا ما نسعى إليه صراحة ، نحن نتمنى - بصراحة - مستقبلاً أن يتم منع استيراد وإدخال أي أصناف من الخارج ، ونحن نتفق مع ذلك ولكن لا يعني أنه ليس لدينا تشريعات بل هي موجودة ونعمل على تطويرها .

وفيما يتعلق بموضوع المبيدات العضوية الذي ذكره الأخ ، صحيح أنه كان قرار والقانون لا يمنع ، وصدر قرار من مجلس الوزراء الموقر قديماً حول منع إنتاج المبيدات الكيماوية ونحن الآن رفعنا لمجلس الوزراء ليكون هناك تصريح بإنتاج المبيدات العضوية والحيوية وفعلاً هذا ما نحتاج إليه ونشجع الزراعة العضوية ونحن سائرون في هذا المجال وحتى إدخال هذه المنتجات يتم بشكل منظم من الخارج .

وفيما يتعلق بالرعي والغطاء النباتي فمعروف أن المادة (44) في القانون تنظم ذلك ولكن ربما لم تكن بشكل واضح ونحن الآن نعد لائحة تنفيذية للمادة (44) التي تنظم موضوع الإحتطاب وهناك جهود في هذا الشأن لتنظيم الاحتطاب ، طبعاً - معالي الرئيس - لابد أن نأخذ في الاعتبار أنه لدينا قوانين ولكن بعضها يتم تنفيذه من قبل السلطات المحلية ، فهي المسؤولة في الميدان وفي التنفيذ وفي

المراقبة، ووزارة البيئة والمياه ليست الجهاز التنفيذي في داخل الدولة ، ربما لدينا عمل على المنافذ ولكن داخل الدولة من مسؤولية الجهات المحلية ، وكنت أتمنى - صراحة - من أصحاب السعادة في اللجنة مناقشة السلطات المحلية في ذلك ، هناك بعض المخالفات ولكنها ليست بالشكل الكبير ، ونحن بالفعل نخاطبهم وحتى في الاجتماع الأخير مع البلديات تم التأكيد على موضوع الأشجار المعمرة والمحلية ، فنحن نعد تشريعاً ليكون تفصيلاً له ، هذه الملاحظة نحن نسير عليها ونحن بحاجة إليها ، تطوير التشريعات مطلب ونسير في تحديثه والتعامل معه بإيجابية ، وبالنسبة للمراعي الطبيعية بالعكس فقد أجرينا العديد من الدراسات مع الأكساد ومع المنظمات الأخرى لتقييم وضع الغطاء النباتي ولتطويره ، وهذه تعتبر من المنظمات المهمة ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الوضع الذي لدينا ، بالنسبة للمراعي فلا أعتقد أن هناك رعي فأين الغطاء النباتي سواء بعوامل طبيعية أو كان بالرعي الجائر ؟ ومعروف قرار المغفور له الشيخ زايد " يرحمه الله " منذ السبعينيات فقد منع الرعي، ولكن الظروف الجوية وشح الأمطار كل ذلك أثرت على المراعي الطبيعية التي لم تتعرض للرعي الجائر ، ولكن المعروف أننا نعيش في بيئة صحراوية ولا يوجد ذلك الغطاء الكثيف ، فتطوير التشريعات مطلب وهو ما نسعى إليه يا معالي الرئيس ، أتمنى أن أكون قد وفيت ملاحظات أو استفسارات سعادة العضو راشد ، وشكراً

معالي الرئيس :

شكراً لمعالي الوزير ، والآن ننتقل لسعادة الأخت عفراء راشد البسطي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكراً معالي الرئيس ، في 13 نوفمبر 2012 تم الإعلان عن مشروع المسح الوطني الذي كشف عن وجود (89) نوع من التربة و (12%) من مساحة الدولة الصالحة للزراعة ، سؤالي لمعالي الوزير : ما هي الخطط والبرامج التي ستعتمدها الوزارة بعد الحصول على هذه النتائج إذا كان أحد الأهداف الرئيسية للمشروع بناء وتدريب الكوادر الوطنية في مجالات مسوحات التربة ؟ وسؤالي الثاني المتعلق بنفس النقطة : وإذا كان الهدف الرئيسي الثاني هو بناء ووضع خطط واستراتيجيات وسياسات لازمة لتنظيم قطاع استخدام الأراضي بما يتماشى مع النمو الاقتصادي ، وكذلك عدم وضوح لهذه الخطط دفع بزميلي الأخ مصبح بالحديث عن الرعي الجائر والمشاكل التي يتعرض لها الغطاء النباتي، فسؤالي يختصر نقطتين النقطة الأولى : ما هو دور الوزارة في تدريب هذه الكوادر الوطنية ؟

والسؤال الثاني المتعلق - أيضاً - بنفس المسح نتائج المسوحات : ما هي الخطط التي سوف تعلن عنها الوزارة بعد خمس شهور من إعلان هذه النتائج ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الأخت عذراء ، معالي الوزير تفضل بالنسبة للنقطتين .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الأخت عفراء ، مشروع مسح التربة طبعاً تم بشراكة مع هيئة البيئة في أبوظبي - مشكورة - في القيام بهذه الدراسة وهذا نتاج التعاون والتكامل بين السلطات ، وهناك دعم كبير من هيئة البيئة في أبوظبي ، كان الاستفادة التي يتم إجراؤها في إمارة أبوظبي وتوزيعها على الإمارات الشمالية ، وكذلك الاستعانة بالدراسات التي أجريت في دبي ، الآن لدينا خارطة لتصنيف التربة داخل الدولة ، التقرير تم إنجازه في الفترة الماضية والآن سيتم إرساله للسلطات المحلية ، وربما من أكبر مخرجاته أن 12% من التربة تصلح للزراعة بدولة الإمارات والتي تعتبر تربة زراعية يمكن الاستفادة منها ، أما بقية أنواع التربة فلها استخدامات أخرى ، طبعاً - معالي الرئيس - استخدامات الأراضي واستخدامات الموارد الطبيعية هي شأن محلي والوزارة من خلال اختصاصها تضع الدراسات والبرامج للاستفادة من هذه الأراضي وتخصيصها ، وربما تستفيد السلطات المحلية من هذه الأراضي لأنها تعتبر شأناً محلياً في البناء والزراعة والصناعة ، ولكن الدراسة أفادت السلطات المحلية في تحديد نوعية هذه التربة وهذا يعتمد على الخطط التي تضعها السلطات المحلية الآن ، وفيما يتعلق بالتدريب فهذه مسألة تعتبر إجراء مستمر ، لدينا الكثير من البرامج سواء في هذا المجال أو في مجال آخر ، ولا أعرف بالتحديد ما تقصده سعادة الأخت العضوة هل التدريب في هذا المجال أم في المجالات الأخرى ؟ جميع المجالات البيئية أو نطاق عمل الوزارة فيها برامج تدريبية مع السلطات المحلية سواء لدينا أو لديهم ، والاستفادة من المنظمات الخارجية أو المستشارين أو الجهات الخارجية والداخلية ، وبالفعل تم عقد ورش عمل ومشاركة جميع الجهات في تطوير هذه الدراسة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، سعادة الأخ أحمد رحمة الشامسي تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أعتقد أن هناك ممارسة سابقة - وهذا قبل السؤال إذا سمحت لي - أن العضو يحق له أن يعقب على السؤال حسب اللائحة الداخلية للمجلس ، وهذا نظام متبع لكني أرى أنه لم يتبع في هذه الجلسة ، فأرجو من رئاستكم الموقرة توضيح ذلك للأعضاء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل يا سعادة الأمين العام .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً كانت هناك أكثر من ممارسة - حقيقة - حيث كان هناك تعليق لمدة خمس دقائق ثم تعقيب ، ثم كانت هناك ممارسة أخرى بالالتزام بمحور محدد ، أي تتم مناقشة محور معين ومن ثم الانتقال إلى محور آخر ، وكذلك هناك ممارسة أخرى وهي التي تطبق الآن وهذا راجع للمجلس كيف يتبع أي طريقة كانت ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ راشد .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، لنقرأ نص المادة (73) - الفقرة الثانية : " يجوز للعضو أن يتكلم في الموضوع الواحد أكثر من ثلاث مرات ولا أن يتجاوز حديثه في المرة الواحدة خمس دقائق " ، وأنا أعتقد - معالي الرئيس - أني أحتفظ بحقي حسب ما أوردته اللائحة هنا وهو نص صريح لا يحتاج للاجتهاد ، مع احترامي وتقديري للتفسير الذي تفضل فيه سعادة الأمين العام ، وإذا رأيت معاليك ألا تسمح لي بأخذ هذا الحق فلتتركني أوضح النقاط التي ذكرها معالي الوزير ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ محمد .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكراً معالي الرئيس ، النص واضح والممارسة واضحة ، خمس دقائق ليست متتابعة بل متفرقة ، هذه ممارسة المجلس ، لأنه لو افترضنا أن المداخلة خمس دقائق فسيكون لدى العضو خمس عشرة دقيقة ، والتفسير يمكن لمستشار المجلس أن يتلوه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

سنستمع لرأي المستشار تفضل .

الأستاذ / د. محمد عبدالعال السناري : (الخبير الدستوري والإداري بالمجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، النص في الفقرة (2) من المادة (73) " لا يجوز للعضو أن يتكلم في الموضوع الواحد أكثر من ثلاث مرات " ، وهذا لا يعني أن يتكلم الثلاث مرات متكررة ، كلمة ثلاث مرات معناها أنها متفرقة ، في كل مرة خمس دقائق وإلا إذا أخذنا بهذا الرأي سيكون المجموعة مرة واحدة لمدة خمس عشرة دقيقة وليس ثلاث مرات لمدة خمس دقائق في المرة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الدكتورة أمل - طبعاً - مارست العمل البرلماني في مجلسين فإبمكانها أن تقول لنا الممارسة القانونية ، تفضلي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، وأشكرك على هذه الثقة التي اعتز بها وأنا كلي - أيضاً - أمل أن رئاستكم الحكيمة لهذا المجلس تسعى دائماً إلى إعطاء الفرص كاملة لجميع الإخوة والأعضاء الذين اجتهدوا لإعداد هذا الموضوع وكذلك لتطبيق اللوائح والبحث عن أفضل الطرق لممارسة هذه اللائحة ، في الفصل السابق كان للعضو الحق في ثلاث مداخلات أو ثلاث تعقيبات ، وكل تعقيب لا يتجاوز خمس دقائق وتكون متتالية أثناء كلامه سواء كان محور معين - حسب اتفاق اللجنة - يمكن أن يكون في موضوع عام أو في محور معين محدد له ، ويقوم العضو بتقديم التعقيب الأول ثم يعقب معالي الوزير أو يطرح سؤاله أولاً ثم يعقب معالي الوزير ثم يعقب عليه العضو ويجيب معالي الوزير ثم يعقب العضو التعقيب الأخير ، فكان له الحق أن يستهلك الخمس عشرة دقيقة متقطعة خلال ثلاث مداخلات متتالية في نفس الوقت ، وأعتقد - كذلك - من الناحية المنطقية - بما أن اللائحة تضمن له هذا الحق - عندما يتكلم في نقطة معينة وهو قد نسق وضعه مع باقي أعضاء اللجنة في تداولها فمن حقه أن يعقب عليها وينتهي منها ثم ننتقل إلى العضو الآخر الذي سيدخل في مجال لحوار وأسئلة أخرى ، ولن يستطيع معالي الوزير استيعاب كل هذه الأسئلة أن يعود إليها بعد الانتهاء من الحوار في المرة الأولى .

الشيء الآخر - أيضاً - معالي الرئيس ، الإخوة الأعضاء في اللجنة أخذوا شهوراً لدراسة هذا الموضوع ، وأخذ منهم الكثير من الوقت والاجتهاد والدراسات التي أعدتها الأمانة والتداول مع باقي

الجهات المختصة - وأيضاً - مع الوزارة فأعتقد بعد هذا الاجتهاد من حق - أيضاً - الإخوة الأعضاء أثناء طرح موضوع هام مثل بقية المواضيع الهامة الأخرى داخل المجلس أن يمنح لهم الوقت للتداول حوله ، لا غبار لو أخذ العضو فترة خمس عشرة دقيقة ، خمس عشرة دقيقة من عمر المجلس وإنجازاته تعتبر شيء قليل للوصول إلى ما نسعى ونطمح إليه من نقاش ، وأعتقد أن الوزارة في حد ذاتها متجاوبة دائماً مع كل الطرح الذي يطرح ، لذلك هنالك أكثر من ممارسة نعم ، الممارسة السابقة كانت أن يعطى العضو ثلاث تعقيبات ، والممارسة في هذا الفصل لاحظناها أن العضو يعطى تعقيب واحد - واسمح لي يا معالي الرئيس - أثناء طرح موضوع برنامج الشيخ زايد للإسكان أعطي الأعضاء الفرصة لأن يعقبوا أو يطرحوا أسئلتهم ثم يعقبون تعقيباً ثانياً ، وإذا كان العضو سيرغب ويتمسك بحقه في التعقيب الثالث فلن نستطيع أن نوقفه عن ذلك لأن هذا مضمون له حسب اللائحة ، فيمكن بالتنسيق مع الأعضاء أن يطرح سؤال العضو ثم يعقب معالي الوزير ثم يكون له تعقيب ثان ، وبعد الانتهاء منه ننتقل إلى العضو الذي يليه ، أعتقد هذه معادلة وسط إذا وافق عليها أعضاء المجلس لتكون سنتنا في هذا الفصل ، أما إذا تمسكوا بثلاث تعقيبات فأعتقد هذا - أيضاً - من حقهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، أنا أعتقد أنه من حق العضو ثلاثة تعقيبات ، وبالإمكان أن يستنفذ التعقيبين ، ومن ثم يلغي التعقيب الأخير بناء على رغبته هو ، ولكن لا بد من تعقيب بعد كلام معالي الوزير حتى تتضح الفكرة ولا يتم حرق الموضوع ، لأنه بمجرد التخطي عن العضو المتكلم تذهب الفكرة عنا نحن كأعضاء وكذلك عن معالي الوزير وعن العضو المتحدث نفسه ، فلا يعقل أن نرجع له بعد ساعة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً أصبح الموضوع واضحا الآن ، فهناك اللائحة الداخلية وكذلك الممارسة ، والممارسة تسمح بالطريقتين ، والأمر متروك لكم ، فإذا رأيتم أن نأخذ بمسألة أن يستنفذ العضو تعقيباته كلها أثناء طرحه موضوعه فبالإمكان أن نأخذ بهذا الأسلوب ونستمر به ، وإذا رأيتم أن نسير بالطريقة المتقطعة

بحيث أنه بعد الإنتهاء من المتحدثين يرجع مرة ثانية حق التعقيب لكل عضو ، فهذا أمر راجع لكم ، فالآن من يوافق على أن تكون التعقيبات للعضو متتالية يتفضل برفع يده ،

(أغلبية)

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

معالي الرئيس ، طبعا أنا أشكر معاليك ، وكنت أتمنى أن تأخذ الرئاسة وجهة نظر المجلس قبل الدخول في مناقشة الموضوع ، لأن هذا الموضوع قسمته اللجنة إلى أربعة محاور ، وكان بالإمكان أن يتم تداول النقاش في محور ، ثم نعود إلى المحور الثاني ثم الثالث ثم الرابع ، لكن كوننا لم نتفق على هذا الرأي في البداية فسنذهب لما وافق عليه المجلس ، وفقط أود التوضيح لمعالي الوزير بخصوص النقطة التي ذكرها في شأن تحديث البيانات ، فهذه ورقة أنا سحبتها الساعة السابعة والنصف من صباح اليوم من قاعدة بيانات " البيئة الزراعية في الوطن العربي – دولة الإمارات " ، فهذه هي الإتفاقية الخاصة بمكافحة التصحر ، فلا يوجد أي تحديث على البيانات باستثناء انضمام الدولة رقم (99) إلى الإتفاقية .

أيضا هذه ورقة ثانية عن قاعدة بيانات البيئة الزراعية في الوطن العربي من الإتفاقية الدولية للتنوع الحيوي الـ (CBD) فنفس الشيء الإنضمام ، وعندما نقارنها بدول أخرى فعلى سبيل المثال هذه اتفاقية الأردن ، تم الإنضمام في عام 1993م ، والتحديث لعام 1997م والتحديث لعام 1999م والتحديث لعام 2009م والتحديث لعام 2011م . هذه النقطة الأولى .

النقطة الثانية : عندما ذكرت موضوع " الغويف " فأنا ذكرته كمثال وليس للحصر ، فكما ذكر معالي الوزير أن " الغويف " دخل قبل أربعين سنة الآن نرى ألوف الأصناف ، وأطلب – ليس من أعضاء المجلس وإنما من جهاز الوزارة – أن يقوم جهاز الوزارة بزيارة متواضعة إلى ما يعرف بسوق الجمعة ويرى ملايين الأشتال التي لا ينطبق عليها قانون الأشتال لا من قريب ولا من بعيد ، فلا توجد أسماء ، ولا توجد أصناف ، ولا توجد أنواع ، ولا يوجد اهتمام بموضوع مكافحة الآفات والحجر الزراعي أو ما ندعي اننا نطبقه في منافذ دخول الدولة ، فهذه القضية – معالي الرئيس – قضية خطيرة جدا ، فنحن عندنا جين وراثي يتصف بمواصفات يبحث عنها كل الباحثين في العالم ،

فلدينا نباتات مقاومة للملوحة ، ولدينا نباتات مقاومة للجفاف ، ولدينا نباتات مقاومة لما يعرف بالتغير المناخي أو الإجهاد المناخي الحاصل الآن في العالم ، ورغم هذا لا يوجد لدينا أي تسجيل لقاعدة الجينات النباتية ، فالقضية – الحقيقة – أنا عندما ذكرت " الغويف " ذكرته كمثال وليس الحصر ، وما زال الباب مفتوحا على مصراعيه ، وبإمكانك أن تذهب وترى المشاتل في دبي وفي الشارقة وفي سقو الجمعة ، فلا توجد شتلة واحدة تحمل إسم ، فيقول لك هذه شتلة برتقال في حين أن البرتقال يوجد (500) صنف في العالم ، والناجح منها في الإمارات سبعة أصناف ، كذلك " المانجا " ، فيوجد أربعة آلاف صنف مانجا في العالم ، والناجح في الإمارات يحسب على أصابع اليد الواحدة ، فأي تنظيم هذا ؟! فلا يوجد تنظيم يا معالي الوزير ، ولا يجب أن نكون ملكيين أكثر من الملك وأن نكون قريبين جدا من الواقع .

السؤال الثاني : معالي الرئيس ، أنا سأتحدث على موضوع " الموارد الوراثية " : فالموارد الوراثية الآن – كما ذكرت – لدينا موارد وراثية مهمة جدا ، ولكن لا يوجد لدينا ما يعرف بالقائمة الحمراء ، فهل أصدرت الوزارة القائمة الحمراء ، وهي القائمة التي يتم فيها استنادا لـ (IUCN) تضمين النباتات المهددة بالخطر في هذه القائمة ، ويتم المحافظة عليها وتنميتها ، فلماذا لا توجد لدينا هذه القائمة ؟ ولماذا لا يوجد لدينا قاعدة بيانات عالمية للجينات النباتية ؟ فالآن كل العالم يتهافت للحصول على هذه الجينات الوراثية واستخدامها وتطويرها واحتكارها وبيعها بمبالغ عالية جدا ، كذلك لماذا لا توجد لدينا بنوك وراثية لحفظ الأصناف النباتية المهددة بالإنقراض ؟ أيضا لماذا لا توجد لدينا حدائق نباتية للمحافظة على هذه الأصناف النباتية ذات المردود الإقتصادي العالي جدا ، وذات الأهمية البيئية والمناخية لدولة الإمارات ؟ فأتساءل لماذا لا توجد لدينا هذه الأشياء ، ولماذا لا تقوم هذه الوزارة بالإهتمام بهذه القضايا بالتنسيق مع الجهات المحلية تحت إطار وغطاء وتوجيهات الوزارة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، نرجو الرد على الأسئلة المقدمة من الأخ راشد بالنسبة لتحديث المعلومات ، وكذلك بالنسبة للنباتات الجديدة ، والجينات الوراثية والقائمة الحمراء ، وغيرها من النقاط التي ذكرها سعادة العضو والتي ذكر أنها لم تلق الإهتمام الكافي من الوزارة ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، ذكرت من قبل فيما يتعلق بمكافحة التصحر ، فالتغيير الوطني الثالث في هذا الشأن أصدرناه وهو موجود على بوابة الإتفاقية ، والأخ راشد يتحدث عن موقع يخص الدول

العربية كافة في هذا الشأن ، فربما لا يكون هناك تحديث لهذه البيانات عليه ، ولذلك ربما لم يحصل على البيانات المحدثة ، ولكن نحن نحدث البيانات ، وقد أنشأنا قبل فترة فريق وطني فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي برئاسة هيئة بيئة أبوظبي ومن كافة الجهات ، وهم مسؤولين عن إصدار التقارير فيما يتعلق بالتصحر والتنوع البيولوجي ، فهذا موجود .

فيما يتعلق بما ذكره الأخ راشد بشأن الحجر : اقول أن إجراءات الحجر تطبق ، وأنا أتفق معه أن هناك الكثير من الأشياء الدخلية ، ولكن هذه نحن نعمل الآن على معالجتها ، فقد استحدثنا قبل فترة قسم التدقيق الخارجي الزراعي ، وهذا يقوم بزيارة المشاتل واتخاذ الإجراءات ، فأود أن أطمئن الأ راشد ، صحيح أننا عندنا إشكاليات نتيجة تراكمات ، ونسعى للحلول في هذه الأمور ، فقد استحدثنا قطاع للتدقيق الخارجي حيث بدأ في النطاق البيئي ، والآن في القطاع الزراعي ، فنحن نعمل بإجراءات التحديث والمراقبة ، فعندنا تراكمات تم تحديدها والتشديد عليها ولكن تحل الأمور بالتشريع، فالآن عندنا قانون الموارد الوراثية وهو قيد الإعداد .

كذلك بالنسبة للإستفادة من البنوك الوراثية الموجودة داخل الدولة : فعندنا في " إكبا " أو كما ذكر في الشارقة وفي جامعة الإمارات ، وهناك توجه من الحكومة في أبوظبي لإنشاء بنك وطني للاصول الوراثية ، فهذه إجراءات الآن لنقل قيد الترتيب .

كذلك ذكر الإخوان فيما يتعلق بالحدائق الملكية الموجود في الشارقة : هذا مشروع معروف ، وصاحب السمو حاكم الشارقة مهتم بهذا الموضوع ، وتم تخزين الكثير من هذه البذور في الحدائق الملكية في الخارج ، ووزارة البيئة والمياه لم تعارض أبدا ، ولم يطلع حتى يتم الطلب من وزارة البيئة والمياه لتسهيل مهمتهم بتصدير هذه الأصول الوراثية ، لذلك ما ذكر في التقرير أن الوزارة لم تتعاون هذا كلام غير صحيح ، بالعكس الوزارة تدعم هذا الشيء ، ولم يطلب منها ، وبالعكس نحن سعينا وطلبنا منهم وقلنا أن هذه الأصول تبقى في الدولة وتحفظ مع الموجود في " إكبا " " ، " مركز الزراعة الملحية " وجامعة الإمارات الموجود في أبوظبي ، فهذه كلها تجمع تحت مظلة بنك وراثي ، فما اقول صحيح أن هناك تراكمات ولكن نحن نعمل الآن على تحديث التشريعات ، وإن شاء الله نصل بالجهود ، والأخ راشد له إسهامات كثيرة ، وكما ذكرت من قبل فالأخ راشد يترأس أكبر جهاز في الدولة معني بالزراعة ، ولذلك فهو أكثر واحد يعرف في هذه الأمور ، وهم يطبقون الكثير من الإجراءات ، فنحن نسعى من خلال هذه الخبرات ومن خلال هذه الملاحظات لتطوير هذه التشريعات،

فنحن لا ننكر وجود الصعوبات ، فمثلا القائمة الحمراء التي ذكرها فهي – اصلا – جاهزة ، ويتم إصدارها ونشرها ، فهناك أمور نعمل بها ، ولا نقول أنه لا توجد مشاكل ، لا ، فهناك أمور قيد التحديث والتطوير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ راشد إذا رغبت بذلك .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

لو سمحت يا معالي الرئيس أود تأجيل تعقيبي إلى نهاية الموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الأخت عفراء طرحت بعض التساؤلات لو سمحت يا معالي الوزير بالإجابة عليها ... لو سمحت الأخت عفراء إعادة طرح الأسئلة مرة ثانية .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

معالي الرئيس ، لدي سؤالين : السؤال الأول سبق وتكلمت فيه بالنسبة لمشروع المسح الوطني وخطط الوزارة في هذا المجال ، وأجاب معالي الوزير بالنسبة لتدريب الكوادر الوطنية بأن العمل مستمر في هذا المجال في حين أن هناك ملاحظات من خلال لقاءنا مع الوزارة ومع القطاعات المحلية منها أن هناك نقص كبير في الكوادر المواطنة في هذا المجال خاصة في الإمارات الشمالية ، فأرجو توضيح جوابه على هذا السؤال .

السؤال الثاني هو بشأن الرعي الجائر ، فأنا اثني على ما سبق وذكره زميلي الأخ مصبح الكتبي حول دعم أو إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار الأعلاف ، لأن هذا سبب رئيسي سوف يحد من الرعي الجائر في المناطق الموجودة في الإمارات .

لا أخفيكم – معالي الرئيس – أن هناك نباتات ابسطها مثل " الثمام " بدأ يختفي من المناطق التي نراها ، فما لاحظته في الفترة الأخيرة خلال زيارتنا لمدينة العين فقد بدأت حكومة أبوظبي بزراعة هذا النوع من النباتات كمصدات للرياح والإكثار منه ، وهذا أكبر دليل على أن هذا النبات أصبح مستهلكا من الطبيعة وغير موجود في المناطق التي كان متواجدا فيها قبل عشرات السنين ، فأيضا اسأل معالي الوزير : ما هي إجراءات الوزارة في مجال حماية الغطاء النباتي ؟ وهل هناك خطط

واضحة وملموسة نستطيع التحدث حولها ونستطيع أن نشاهد كيف تتم حماية الغطاء النباتي لهذه الدولة الحبيبة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، ذكرت سعادة العضوة موضوع قلة الكوادر المواطنة ، فلا أعرف هل تقصد في الوزارة أم في السلطات المحلية ؟ ففيما يتعلق بالتدريب ذكرت أن لدينا برامج يتم عقدها للتدريب مع السلطات المحلية لتدريب كوادر من السلطات المحلية ، وأمامي إحصائية لعام 2010 – 2012م ، فعدد برامج التدريب المنفذة من الوزارة في عام 2010 هي (13) وفي عام 2011م عدد (24) وفي عام 2012م عدد (16) ، وبذلك يكون المجموع (53) برنامج تدريب ، وعدد المشاركين هو (356) مشارك في جميع البرامج التدريبية في نطاق عمل الوزارة ، لذلك فموضوع التدريب نحن نعمل به ، ولكن بالنسبة لنقص الكوادر فهذا صحيح ، وقد ذكرنا فيما يخص ضعف المخرجات من الجامعة ، فالآن عندنا برنامج – الحمد لله – للطب البيطري وعندنا برنامج آخر بدعم من سمو الشيخ منصور بن زايد " حفظه الله " لتأهيل عدد كبير من الفنيين في القطاع الزراعي والحيواني ، وكذلك هناك استقطاب لتطوير برامج في مجالات أخرى متخصصة والتي تعتبر تخصصات ذات الندرة ، فهذه تحتاج للتطوير .

النقطة الأخرى التي ذكرتها الأخت العضوة فيما يخص ما هي الخطط : صحيح ، فقد ذكرت فيما يتعلق بزراعة النباتات المحلية أننا عقدنا في العام الماضي برعاية كريمة من سمو الشيخ منصور " الملتقى الأول للعمل البلدي " وكان تحت شعار " استخدامات النباتات المحلية " ويوم الخميس – إن شاء الله – سيكمل حضور أكثر من (200) مشارك من كافة بلديات الدولة وعرض التجارب الموجودة داخل الدولة ، والآن بدأت مشاريع نراها في إمارة أبوظبي وفي دبي وفي عجمان ، وقد عرضوا بعض الأشجار المحلية المقاومة للظروف الجوية التي بدأوا الآن يستخدمونها في الزراعات التجميلية ، وكذلك عندنا يوم الخميس منتدى في مدينة العين ، وقد تم الآن الإتفاق على عقد هذه الملتقيات سنويا في شأن الزراعة واستخدام الأشجار المحلية ، وقد قلنا أن دراسة موضوع التربة هي التي أعطت كل الدولة وكل السلطات المحلية تصنيف التربة ، وبناء عليه يتم قضية استراتيجية وهي

استخدامات الأراضي ، وهذه أداة كانت السلطات المحلية تطالب بها ، والحمد لله الآن الوزارة بالتعاون مع هيئة البيئة في أبوظبي تم توفير قاعدة البيانات ، وهي تعتبر من الخطوات التي تساهم في المحافظة على هذا ، وفي النهاية تبقى قضية الأراضي وكيف نطورها صحيح هناك مشاريع تخضير ومشاريع الزراعة والأشجار المحلية وفي إمارة دبي الآن بدأوا مع مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد في شجرة الاتحاد ، وكذلك تم التركيز على الأشجار المحلية ، والآن القرارات جميعها تصدر بالتركيز على الأشجار المحلية والاهتمام بالمراعي الطبيعية ، فلذلك نأمل - إن شاء الله - أن هذه كلها جهود وتنعكس بالتشريعات وهذا ما نأمل تحقيقه من خلال التشريعات التي تصدر وإحكام الرقابة على الواردات وعلى تصنيف الأشجار المحلية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخت عفراء هل لديك تعقيب أخير أم ننتقل إلى الأخ التالي ؟ تفضلي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكراً معالي الرئيس ، مع أني لم أحصل على الجواب الواضح للسؤال حول الرعي الجائر والنباتات المحلية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

ليس لدينا رعي جائر ، لا أرى رعياً جائراً لأنه بالأساس لا يوجد شيء يرعى حتى يكون لدينا رعي جائر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل إلى الأخ أحمد رحمة الشامسي تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أشكرك على إتاحة الفرصة لي ...

معالي الرئيس :

يا إخوان الهدوء ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أطلب من معالي الوزير سعة صدره لأني أتقدم بسؤالي الآن للمرة الثانية ، معالي الرئيس ، معالي الوزير ، السؤال ينقسم إلى شقين - حقيقة - الجزء الأول من السؤال يتطرق إلى استراتيجية حكومة دولة الإمارات من عامي 2011 إلى 2013 لتحقيق رؤية الإمارات 2021 ، وهذه الرؤية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي ، وحددت هذه الرؤية ملامح رئيسية تتكون من مجموعة من الملامح وهي عبارة عن سبعة محاور أساسية تغطيها هذه الأولويات ، والمحور السادس هو تحقيق بيئة مستدامة ، وهذه من رؤية الحكومة الاتحادية ، طبعاً هناك في المحور الثالث نظام صحي بمعايير عالمية وهو يتعلق أكثر بوزارة الصحة لكنه متداخل لأن البيئة هي الصحة - حقيقة - وهناك مجهود على وزارة البيئة في هذا المجال لتحقيق الصحة العامة من خلال خلق بيئة مستدامة ، فأرجو من معالي الوزير أن يوضح لنا ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في تحقيق هذه الرؤية بالتحديد - وهذه رؤية واسعة - في مجال حماية التربة والغطاء النباتي ؟

الجزء الثاني - معالي الرئيس - من السؤال يتعلق بإعادة تشكيل لجنة التنسيق البيئي فصدر القرار الوزاري رقم (104) لسنة 2012 بإعادة تشكيل هذه اللجنة والمهام المنوطة بهذه اللجنة هي وضع الخطط والسياسات المشتركة في تعزيز مسيرة العمل البيئي في الدولة ومراجعة وتقييم الإجراءات المتعلقة بتنفيذ السياسات وخطط العمل البيئي ووضع الأطر العامة لإجراءات الرقابة والتفتيش إلا أنه اتضح لنا أن هذه اللجنة - حقيقة - غير مفعلة ، أنشئت في الفترة الأولى واجتمعت اجتماعاً واحداً - فقط - وإذا كنت مخطئاً فربما ولكن هذه هي المعلومة التي وصلتني ، وأيضاً بعد إعادة تشكيلها في 2012 زادت الاجتماعات بنسبة ما ، لكن الهدف ليس الاجتماعات بحد ذاته ، بل ما هي مخرجات هذه اللجنة ؟ ماذا حققت هذه اللجنة ؟ علماً بأن وزارة البيئة بالإضافة إلى لجنة التنسيق البيئي ، اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية البيئية ، وخطة العمل البيئي بالدولة ، وفيها اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية التصحر ، واللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي ، فلو يتكرم معالي الوزير ويشرح لنا عن مخرجات هذه اللجان وماذا حققت إلى هذا اليوم ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، معالي الوزير بالنسبة لرؤية الإمارات تحقيق بيئة مستدامة خصوصاً في مجال حماية التربة والغطاء النباتي ، والنقطة الثانية التي أثارها سعادة الأخ أحمد هي لجنة التنسيق البيئي ولجانها وإنجازاتها ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، أنا أشكر العضو على مداخلته ، معالي الرئيس ، أصحاب السعادة ، جميع توصيات المجلس التي يتم رفعها أو إقرارها من الحكومة تدرج في برامج عمل الوزارة ، وخطة 2014-2016 تضم كثير من هذه التوصيات التي رفعت في العام الماضي ، وبالعكس فهذه التوصيات مساعدة لنا في تطوير العمل البيئي في الدولة ، ونحن لا نستغني عن توصياتكم فهو عمل تكاملي بين السلطتين ، وفيما يتعلق بعمل اللجنة الوطنية أو لجنة التنسيق البيئي ، والكلام الذي ذكره الأخ العضو غير صحيح لأن اللجنة تم تشكيلها وتم تشكيل عدة فرق تحتها ، فريق للتشريعات ، فريق للاستجابة الوطنية ، فريق للتنوع البيولوجي ، فريق لإدارة جودة الهواء وإدارة الكيماويات ، هذه ستة فرق تعمل - معالي الرئيس - برئاسة ...

معالي الرئيس :

معالي الوزير الآن يوضح وبإمكانك التعقيب فيما بعد يا أخ أحمد ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

فهذه اللجنة تم تشكيلها وتعقد أربعة اجتماعات سنوياً بحد أدنى للجنة العليا التي أترأسها أنا كوزير للبيئة وممثلة بكل السلطات المحلية ، بالإضافة إلى بعض الجهات التي لها علاقة بالعمل البيئي مثل المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل بحكم الاختصاص فيما يتعلق بعمل الوزارة ، وهذه اللجان ليست - فقط - مشكلة من السلطات البيئية بل سلطات أخرى لها علاقة ، مثلاً جودة الهواء تدخل المركز الوطني والاستجابة الوطنية تدخلت هيئة الطوارئ ، فكل لجنة وكل فريق لدينا ممثلين حتى من جهات خارجية ، فمنظومة العمل هي منظومة تكاملية من كل الجهات ، فالسلطات المحلية كلها ممثلة في لجنة التنسيق البيئي الرئيسية أو فرق العمل وهم يترأسونها ، فلذلك مخرجات العمل وكل القرارات الوزارية وكل القوانين التي يتم رفعها للإصدار تمر عبر هذه اللجان ، التقارير الوطنية - كما ذكرت - مثل تقرير التنوع البيولوجي يعده فريق التنوع البيولوجي ، وتمثيل الدولة خارجياً يقوم به ممثلين عن السلطات المحلية ، واتفاقية " رامسار " يمثل الدولة به مدير بلدية الفجيرة ، فلذلك لدينا الآن اجتماع حول اتفاقية " سايتس " في تايلاند وتمثل الدولة هيئة البيئة في أبوظبي ، لذلك نحن نقول أن عملنا تشاركي وتكاملي مع السلطات المحلية ومخرجات اللجنة هذه تساهم في ذلك ، وذكر الأخ فيما يتعلق باللجنة الوطنية وخطة 2002 ، أخي العزيز هذه الخطة أصبحت الآن خارج الحساب لأن

الحكومة في 2006 وصاحب السمو الشيخ محمد - يحفظه الله - أعلن توجهات الحكومة الاستراتيجية، وفي 2008-2010 كانت الدورة الأولى لاستراتيجية الحكومة ونحن الآن في نهاية الدورة الثانية 2011-2013 خرجت رؤية الإمارات 2021 ، والآن رفعنا - أصلاً - خطة 2014-2016 ، فالذي يتكلم فيه سعادة العضو هو موضوع يعتبر انتهى في وقته والآن الخطط تعدت ذلك العمل ، وكان ذلك العمل عمل رئيس بني عليه فلذلك لا نقول في التقرير ماذا فعلتم بخطة 2002 ، ذلك الموضوع انتهى ولا أعرف لماذا يتكلم عنه الإخوان ، تكلموا في الموضوع الذي تنفذه الحكومة الآن لأنه بني على ما سبق .

وفيما يتعلق - معالي الرئيس ، أصحاب السعادة - برؤية 2021 فقد حددت إطار عام وتوجه للدولة فيما يتعلق أن نكون من أفضل دول العالم ، وإن شاء الله نحن من أفضل دول العالم الآن وليس في 2021 ، والآن نعيش هذا المستقبل ، والوزارة شأنها شأن بقية الوزارات والأجهزة الحكومية ، والأجهزة المحلية تعمل لتحقيق هذه الرؤية ، خطة الوزارة في الدورات الثلاث كانت واضحة وحددنا أهدافاً استراتيجية وسبق عرضناها فيما يتعلق بتحقيق الأمن البيئي والأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الحيوي ، وإنشئت لجان وفرق عمل وتم إصدار كثير من التشريعات ، والذي نتكلم عنه اليوم وإصدار هذه التشريعات التي تصب في تحقيق ذلك ، لدينا برامج تشغيلية وربما تأخذ منا جلسة للحديث عن ذلك لنعرض عليكم الخطة التشغيلية للوزارة فيما يتعلق بكل محور ، وهذا منشور حتى على بوابة مجلس الوزراء الموقر سواء الخطة التشغيلية 2011-2013 أو الخطة التي ستعتمد الآن - إن شاء الله - 2014-2016 ، فالمؤشرات موجودة والأهداف التشغيلية ومؤشراتها موجودة ، ولا أعتقد أن المقام يسمح بأن نتوسع في ذلك لأن ذلك بحاجة لعرض تفصيلي لكل محور ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ولكن - حقيقة - الأخ أحمد كان سؤاله حول اللجان التنسيقية ، وهو يعرف أن سياسة الحكومة بالنسبة لتحقيق بيئة مستدامة هو موضوع طويل وفيه عدة نقاط ، ولكن كان تركيزه على مسألة التربة والغطاء النباتي وهو موضوع النقاش في هذه الجلسة ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، مداخلتك هذه لا تحسبها من ضمن مداخلاتي ، شكراً معالي الرئيس على هذا التوضيح ، حقيقة كنت أتمنى من معالي الوزير أن يتابعني أكثر في سؤالي وربما لم يتابعني لأنني لم

أتطرق في سؤالي إلى رؤية الإمارات 2002 والمضبطة موجودة ، بل تكلمت عن الخطة الاستراتيجية للحكومة الاتحادية من 2011-2013 لتحقيق رؤية الإمارات 2021 ، أنا أعتقد أني تكلمت هذا الكلام وهناك مضبطة موجودة ويمكن الرجوع لها ، ولما تكلمت عن بيئة مستدامة فقد قصدت محوراً واحداً فقط وهو محور حماية التربة والغطاء النباتي ونريد أن نعرف ما هي الخطط التي قامت بها الوزارة في هذا المجال بالتحديد ، ولا أريد أن أطيل في هذا المجال وأناقشه وأعطيه أكثر من حقه ، ثانياً : أنا لم أتطرق إلى القول أن لجنة التنسيق البيئي تحتها كل هذه اللجان ، فقد قلت أن الوزارة لديها لجان أخرى ، لجنة التنسيق البيئي واللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، اتفاقية التصحر ، التنوع البيولوجي ، أنا لم أقل هذا الكلام حتى يجيبني بالطريقة التي أريدها أنا ، فهو قد خلق جو سؤال وأجاب عليه بالطريقة التي يريدها ، فاسمح لي الإجابة لم تلب أسئلتي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، ربما تكلمت عن الرؤية والخطط ولكن بالتفصيل الذي طلبه سعادة العضو وهي المؤشرات التي تتعلق بخطة 2011-2013 ، فنحن كوزارة أدرجنا كثير من مؤشرات الأداء في 2011-2013 ، على سبيل المثال : نسبة خفض الطلب على المياه الجوفية ، نسبة الزيادة في إنتاج الخضراوات ، وهذه المبادرات التي تتعلق بالتربة مثل تطوير السياسات والمواصفات الفنية للموارد المائية والسدود ، مسح وتقييم مصادر المياه الجوفية ، زيادة مساحة واستدامة كفاءة حصاد المياه ، تحسين مستوى حماية المناطق الحيائية والبيئات الهشة ، تطبيق الإدارة المتكاملة للأراضي المتصحرة، إدارة وإحكام الرقابة على المبيدات ، هذه تمت من خلال المبادرات وتنفيذ عدد من الأنشطة ، وهي من تطبيق الاستراتيجية الوطنية للموارد المائية التي تمت مناقشتها سابقاً في مجلسكم الموقر وتم إقرارها من الحكومة ، كذلك لدينا الدراسة الاستشارية لوضع المواصفات البيئية للمياه المرتجعة من محطات التحلية في المزارع وتطرق الإخوان إليها ، وذكرنا الذي تم تنفيذه خلال هذه الفترة مشروع مسح التربة في الإمارات الشمالية ، ولدينا دراسة الأثر البيئي لاستخدامات مياه الصرف الصحي المعالج ، مسح وتقييم آبار المياه الجوفية لأن بالفعل لدينا آبار ليست ملحية - فقط -

بل ملوثة ، دراسة الآبار العميقة والآبار الجوفية العميقة ، مشاريع تحسين تغذية المياه الجوفية للبحيرات والسدود وهذا يتم تطبيقه مع جامعة الأمم المتحدة ، الإشراف على متابعة بناء السدود ضمن مكرمة سيدي صاحب السمو رئيس الدولة ، كذلك إعداد استراتيجية التنوع البيولوجي من ضمن الفريق وهذه نعمل عليها وسيتم إنجازها خلال 2013 ، تحديد الاستراتيجية الوطنية للمحميات الطبيعية وهذه نعمل عليها مع السلطات المحلية وتم خلال الفترة الماضية الإعلان من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عن محمية كلباء ، وكذلك عندنا بعض المحميات الطبيعية في إمارة أبوظبي ، وكذلك في إمارة الفجيرة .

- متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التسحر .
- متابعة موضوع أحكام التداول بالمبيدات .
- إعداد وتحديث التشريعات المتعلقة بالثروة النباتية .
- تشجيع الزراعة المحمية

فهذه – معالي الرئيس – المحاور لخطة عام 2011 – 2013م والتي نعمل عليها ، ففيما يتعلق بمحور مناقشة مجلسكم الموقر في التربة وحماية الغطاء النباتي ، فهذه برامج ولها علاقة بمحور النقاش ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أخ أحمد ، لو سمحت تعقيب أخير .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكرا معالي الرئيس ، أنا حقيقة أكرر شكري لمعالي الوزير ، وليس لدي محاضر هنا للجنة الوطنية للتنسيق البيئي ، فهو يترأس هذه الإجتماعات ، وعندي أعداد المحاضر ، ولن أدخل في هذا السجال ، وأكرر شكري ، والهدف من هذه الأسئلة ليس التصيد وإنما رفع الكفاءة ونقل الرأي العام كما هو محسوس لدى المجتمع لمعالي الوزير للسعي لتحقيق الأفضل في هذا المجال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ غريب الصريدي .

سعادة / غريب أحمد الصريدي :

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، حظيت جهود حماية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة باهتمام بالغ ومبكر ، وكان الإهتمام بالحياة الفطرية والبرية والبحرية من أوائل

القضايا التي حظيت بهذا الإهتمام ، وشكلت أحد الأركان التي قامت عليها سياسة الدولة في هذا المجال إذ تم إنشاء العديد من المحميات الطبيعية البرية والبحرية ، ووضع العديد من الخطط والبرامج التي صممت لحماية بعض الانواع المهددة بالإنقراض ، إلا أنه تلاحظ ما يلي :

غياب النظم الفعالة لإدارة وصون المناطق المحمية .

نقص المعلومات بشأن أوضاع واحتياجات الأنواع المهددة بالإنقراض وموائلها أو أماكنها .

والسؤال لمعالي الوزير من شقين : الشق الأول : ما هي خطة الوزارة لصون المناطق المحمية وتنميتها ؟ الشق الثاني : ما هي مؤشرات القياس التشغيلية والإستراتيجية وآلية عمل المبادرات التي تعتمدون عليها يا معالي الوزير ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي /د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة الأخ العضو غريب الصريدي على ما ذكره ، طبعا بلا شك أن المناطق المحمية تعتبر مكون أساسي في المحافظة على البيئة من خلال تخصيص أو إنشاء هذه المناطق المحمية لحفظ تركيبتها ومكونها الإكيولوجي ، ومن المعروف أنه لدينا الآن تقريبا (21) محمية طبيعية برية وبحرية معلنة في نهاية عام 2012م ، وفي نفس الوقت عندنا أكثر من خمسين محمية غير مسجلة دوليا وغير معلنة كالتي تصدر بها مراسيم ، فالوزارة الآن تعمل خلال الخطة القادمة على تحديث القانون الإتحادي رقم (24) بحيث يركز أكثر على إدارة المحميات الطبيعية ورفع نسبتها ، فالآن المحميات الموجودة تشكل نسبة 5% من مساحة الدولة ، والمستهدف عالميا هو نسبة 17% بحريا ونسبة 12% بريا ، وهذا ما نسعى إليه خلال التوجهات الدولية ، فالحمد لله لدينا الكثير من الدعم من أصحاب السمو الحكام لإعلان الكثير من هذه المحميات كمحميات طبيعية ، وتم وضع مؤشر استراتيجي للوزارة وطني خلال الدورة القادمة يعنى بالمحميات الطبيعية ، فإن شاء الله سوف تسمعون خلال الفترة القادمة الإعلان عن الكثير من المحميات وتسجيلها في المنظمات الدولية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل ترغب بالتعقيب يا أخ غريب ؟ تفضل .

سعادة / غريب أحمد الصريدي :

أشكر معالي الوزير على التوضيح ، وليس لدي أي تعقيب ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حميد بن سالم

سعادة / حميد محمد بن سالم :

معالي الرئيس ، في الحقيقة أنا لدي سؤال محدد وهو عن علاقة الوزارة مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، فكما تعرفون يا معالي الرئيس أن دولة الإمارات العربية المتحدة – وكما ذكر معالي الوزير – مرتبطة بالكثير من المعاهدات والإتفاقيات الدولية ، وتطبق أحدث المعايير التي تعنى بالبيئة ، فهذه الأرقام وهذه المراتب التي تحصل عليها دولة الإمارات تحتاج إلى أرقام من دولة الإمارات وبحوث تبنى عليها هذه الأرقام لكي نرقى بترتيب دولة الإمارات على المستوى الدولي ، فسؤالي لمعالي الوزير هو : ما مدى علاقة الوزارة بمؤسسات البحث العلمي وبالجامعات وتبادل المعلومات وأخذ البحوث وتطويرها وتحديثها ؟ هذا الشق الأول .

الشق الثاني من السؤال هو : ما مدى رضى معالي الوزير أو الوزارة عن مخرجات التعليم ، اي التخصصات ؟ فقد تطرق معالي الوزير إلى هذا الأمر ، وكل مرة يجيب معاليه أقول أنه أجاب على سؤالي لأن الأسئلة كلها والبيئة كلها متداخلة مع بعض ، فأرجو من معالي الوزير أن يوسع صدره ، وثانيا أنا أشكره على إجابته على العديد من الأسئلة ، فالشق الثاني من السؤال هو : ما مدى رضى الوزارة أو ما مدى تلبية مخرجات التعليم احتياجات الوزارة والدولة في شأن البيئة ؟

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ حميد ، لكن كما ذكرنا أيها الإخوة نريد أن تكون الإستفسارات والتعقيبات والملاحظات تدور حول محور موضوع اليوم وهو " حماية التربة والغطاء النباتي " لأن البيئة كما تعرفون متشعبة ومتعددة المواضيع وبها الكثير من القضايا ، فبالتالي أسئلة سعادة الأخ حميد هي : علاقة الوزارة مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مجال حماية التربة والغطاء النباتي وما يتعلق بها من أمور ، وكذلك مخرجات التعليم في ما له علاقة بإخراج كوادر تعمل في هذه المجالات ، تفضل معالي الوزير بالإجابة .

معالي /د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الأخ حميد على سؤاله ، بالنسبة لموضوع البحث العلمي وبناء تطوير السياسات على أساس علمي هذا مرتكز أساسي ، والحمد لله التشريعات في دولة الإمارات مبنية على مرجعيات دولية وعلى مسوحات ، وتحتاج إلى تطوير ، ومؤسساتنا التعليمية فيها الخير ، ونحن لدينا تعاون ليس فقط داخل الدولة وإنما – أيضا – خارج الدولة مع الجامعات الوطنية، وجامعة الإمارات تأتي على قائمة هذه المؤسسات التي نفخر بها ، والحمد لله جامعة الإمارات أصبح تصنيفها السابع على مستوى الجامعات العربية ، وهذا شيء نفخر به ، وهذا كله بدعم القيادة ومتابعة معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان لتطوير هذه المؤسسة الأم الرائدة في الدولة .

أيضا لدينا برامج فيما يتعلق بالأبحاث ، فعلى سبيل المثال عندنا دراسة حول ارتفاع مستوى سطح البحر والتغيرات المناخية ، خاصة تأثيره على أشجار المنجروف ، كذلك عندنا بعض الأنواع من الطيور تم التطوير معهم ، كذلك عندنا مذكرات تفاهم مع كليات التقنية حيث ذكرت برنامج الطب البيطري ويتم تطويره الآن إلى بكالوريوس بالتعاون مع دعم وزارة شؤون الرئاسة وجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لتطوير الكوادر الفنية ، فعندنا تعاون وعندنا مؤسسة دولية داخل الدولة وهي " المركز الدولي للزراعة الملحية " وهذا مؤسسة بحثية معنية بتطوير التقنيات المتلائمة أو استخدامات المياه الهامشية الملحية ، والمركز في إمارة دبي ، والدولة تدعم هذا المركز ، وهو يقدم خدمات لداخل وخارج الدولة ، وقد تم تطوير الكثير من الأعلاف ، على سبيل المثال ليكون استخدامها داخل الدولة للكثير من المشاريع في جميع إمارات الدولة ، وعندنا أيضا تعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية " إيكاردا " ونستضيف مقره ، وعندنا كذلك منظمة " الفاو " ونستضيف – كذلك – المكتب شبه الإقليمي في الوزارة ، فهناك برامج ننفذها بالتعاون .

فيما يتعلق بالتخصصات فقد تم طرح الكثير من البرامج الآن ، حيث تم تطوير برنامج كلية الزراعة لتخريج كوادر متخصصة في النواحي المتعلقة بالزراعة والإنتاج الزراعة ، وهذا تطوير للبرامج السابقة ، ونحن نهدف إلى استقطابها .

هل مخرجات التعليم تلبي ؟ طبعا الحكومة أجرت دراسات على ضرورة مواكبة مخرجات التعليم لمتطلبات العمل ، وصحيح أن عندنا بعض التخصصات تعتبر تخصصات ذات الندرة ، وهذا ما نهدف إلى تعزيزه وخلق فرص عمل ، وجامعاتنا متعاونة بتطوير هذه البرامج ، ونحن كوزارة البيئة

والمياه ليس تطوير لكوادر وزارة البيئة والمياه ولكن لخدمة الدولة وفتح فرص عمل للشباب المواطن، وكما ذكرنا ربما أن الطب البيطري يوفر أكثر من ألف فرصة عمل داخل الدولة ، فهذه مشاريع نعمل مع المؤسسات التعليمية عليها سواء في الأبحاث أو في تطوير المناهج التعليمية الأكاديمية العليا ، وكذلك الجامعات الموجودة في إمارة الشارقة على سبيل المثال .

معالي الرئيس :

هل لديك تعقيب يا أخ حميد ؟ تفضل .

سعادة / حميد محمد بن سالم :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير على هذا الشرح واكتفي بهذا القدر .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير ، وأشكره على سعة صدره وعلى استقبال الأسئلة والرد عليها بأسلوب مستفيض ، الحقيقة عندي أسئلة محددة ، وفي نفس الوقت تنصب في النهاية بصورة عامة ، وقد تطرق إليها معالي الوزير على مستويات مختلفة ، ولكن سؤالي أولا سيكون عن موضوع استخدام محطات تحلية المياه ، ففي الفترة بدأت المزارع تستخدم محطات تحلية المياه من قبل بعض المزارعين ، وقد تم تحديد تقريبا (400) مزرعة ، وهذه المزارع تستخدم محطات تحلية المياه ، وفي النهاية تؤثر على خصوبة التربة وزيادة نسبة الملوحة في التربة ، فالسؤال بالنسبة لهذا الموضوع – معالي الوزير – هل هناك إجراءات لتنور المزارعين من خلال استخدام محطات تحلية المياه عن مدى كفاءتها ، وما تأثيرها سواء كان تأثير كيمائي ، فهل هناك دراسات تبين خطورتها على المزارع على المدى الطويل ؟ كذلك السؤال في هذا المجال : ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للحد من استخدام أو سوء استخدام هذه المحطات لتحلية المياه التي تؤثر على التربة بصورة مباشرة وتزيد نسبة الملوحة ، وهل هناك خطط توعوية في هذا المجال ؟ علما بأنه كما تفضل معالي الوزير هناك استراتيجية عامة وارشادات عامة ، ولكن نحن لا نعرف النتائج بهذا الخصوص ، ولي تعقيب بعد أن يرد معالي الوزير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، تأثير استخدام محطات تحلية المياه في الزراعة على التربة وتثقيف الجمهور بها ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، أنا اتفق مع ما ذكره سعادة العضو أحمد المنصوري حول مخاطر استخدام مايه محطات تحلية المياه على التربة ، وبالفعل نحن كوزارة بيئة ومياه قمنا بالتعاون مع مركز دولي للزراعة الملحية بإجراء دراسة وتطوير تشريع لتنظيم عمل هذه المحطات ، وربما نكون كوزارة تأخرنا – صراحة – في إصدار التشريع ، لأنه كان المفروض أن يصدر قبل سنة ، فقد تأخرنا لوجود الكثير من الإجراءات لا بد أن تأخذ في الحسبان التعامل مع مخرجات هذه المحطات ، ولدينا تواصل مع السلطات المحلية ، ونحن الآن في المراحل النهائية لإصدار هذا التشريع لأنه لدينا كميات كبيرة من محطات التي يتم إنشائها بدون تقنين ، وهذه من العوامل التي تساهم بشكل سلبي في التأثير على التربة ، فأنا أتفق مع الأخ العضو ، والدراسة جاهزة والتشريع جاهز ، لكن ربما تأخرنا فيه وربما كان هناك تقصير منا كوزارة في إصدار التشريع بحكم أنه كان هناك الكثير من الأمور تحتاج لترتيبها بشكل كبير مع السلطات المحلية التي نعتمد عليها في الرقابة عليه في المزارع ، ودور السلطة المحلية في ضمان تطبيق هذه المراقبة لهذه المحطات ، وتقييد توفر هذه المحطات للمزارع ، فليس كل شخص يستطيع شراء محطة تحلية مياه ، فهو إجراء متشعب بعض الشيء ، ونحن ربما تأخرنا في إصدار التشريع ، ونعتذر عن التأخير في إصدار التشريع ولكن كان هناك امور إجرائية لا بد من اخذها بالإعتبار ، وإن شاء الله سيتم إصدار هذا التشريع قريبا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا لمعالي الوزير ، تفضل الأخ احمد المنصوري بالتعقيب .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معاليك ، وشكراً لمعالي الوزير ، السؤال الثاني - يا معالي الوزير - حول موضوع مدونة السلوك الدولية ، هذه المدونة هي مدونة طوعية باستخدام المبيدات ، وكما تفضل معالي الوزير من قبل أن هذه مسؤولية مشتركة بين جميع فئات المجتمع ، فنحن نريد أن نعرف إذا كان هناك نوع من التنسيق مع فئات المجتمع المختلفة باستخدام المبيدات ؟ ما هي مخرجات التعاون التي قامت بها

الوزارة مع قطاعات المجتمع المختلفة ؟ نشر التوعية بجميع أشكالها بخصوص استخدام المبيدات بصورة تكون مفيدة وتقلل من أضرارها ، وهذا شيء مهم جداً ، فهذه المدونة طوعية وغير ملزمة فكيف نستطيع أن نستقي من معالي الوزير النتائج للتعاون مع الفئات المختلفة من المجتمع في حسن استخدام هذه المبيدات حسب الأنظمة والمعايير الموافق عليها في الدولة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الأخ أحمد ، معالي الوزير بالنسبة لمدونة استخدام المبيدات وتثقيف الجمهور بها ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الأخ العضو ، موضوع المبيدات يعتبر من التحديات الكبيرة ، والحمد لله قبل سنوات أصدر المجلس الوزاري للخدمات ووافق على مبادرة إحكام الرقابة على استخدام المبيدات في الدولة وكانت متعلقة بثلاثة محاور ، المحور الأول التشريعات ، المحور الثاني رقابة الاستخدام ، المحور الثالث هو قياس أو فحص المتبقيات، وكان هناك محور ثالث وهو إنشاء مركز وطني لمراقبة تأثيراتها ، وفيما يتعلق بالتشريعات فقد تم استكمال معظم التشريعات وتعتبر معتمدة على القوانين والاتفاقيات الدولية ، ومن ضمنها مدونة السلوك البيئي والتي تعتبر في كل اتفاقية دولية يوجد (Tool Kit) أي أدوات تساعد الدول في تطبيق هذه التشريعات ، فهذه وثيقة استرشادية آخذين فيها بالاعتبار في تطوير هذه المبادرة وربما عكست في قضية الإرشاد الزراعي واستخدام المبيدات ، صحيح أننا في موضوع التشريعات قطعنا شوطاً كبيراً ولدينا لجنة وفريق وطني مشكل من جميع الجهات المحلية ، جهاز أبوظبي والسلطات المحلية المعنية في موضوع وضع قوائم المبيدات التي تدخل الدولة ، وتعتبر دولة الإمارات من أقل الدول التي تسمح بدخول المبيدات ، ولدينا قائمة كبيرة من المبيدات الممنوعة والمقيدة ، وقد أصدرت الحكومة قبل فترة قراراً وزارياً فيما يتعلق بتنظيم استخدام المبيدات الصحية التي تستخدم في البيوت بعد حادثة وفاة الطفلين في عجمان قبل سنتين ، الآن يتم تطبيقها مع السلطات البلدية فلذلك الجانب التشريعي –تقريباً- غطيناه ، وفيما يتعلق بتنظيم الاستخدام فالآن هناك الكثير من العمل حيث أصدرنا قبل فترة دليل إرشادي للتفتيش عن طريق التدقيق الخارجي على مراكز البيع ، وتم ضبط الكثير من المبيدات التي تدخل بصورة غير رسمية للدولة وتم الحجز عليها وتم معاقبة الجهات التي استخدمت هذه المبيدات

كعيادات أو كمكاتب بيع ، ويتم تطوير هذه التشريعات فيما يتعلق بالاستخدام من قبل الأفراد لأنها تعتبر مبيدات مقيدة ، ولكن مع قضية الإرشاد الزراعي وجدت بعض التحديات -كما ذكر الأخ أحمد- حيث أن هناك بعض الممارسات من بعض المزارعين من التصرف بهذه العبوات وهذه تعتبر نقطة ، ونحن الآن نعمل على تطوير التشريع للتخلص الآمن من هذه العبوات لأن هناك ثقافة حول هذا الموضوع ، وأنتم تعرفون أن كل الذين يعملون في المزارع من فئة قليلة التعليم ، فالآن نحن نعمل على موضوع رفع مستوى وعيهم بهذه المخاطر ، وهذا يحتاج إلى كثير من العمل .

المحور الأخير وهو قضية مراقبة المتبقيات ، والحمد لله الوزارة من خلال إشرافها على مراكز الحجر ، حيث نقوم بفحص كثير من هذه المنتجات ، والمختبرات المركزية في الوزارة طورت الكفاءة ورفعت عدد الفحص على المكونات وقد وصلنا إلى أكثر من 400 مركب نستطيع فحصها في العينة الواحدة وهذا يعتبر سبقاً تفخر فيه دولة الإمارات ووزارة البيئة والمياه ، والحمد لله لدينا الكفاءة الآن والمقدرة على فحص أكثر من 440 مركباً من المبيدات في الفواكه والخضراوات ، وأصدرنا الكثير من التشريعات والقرارات قبل فترة بحظر استيراد بعض الفواكه والخضراوات ورفعها بعدما تم التعديل ، وأعطيكم مثالاً فقد منعنا قبل ثلاث سنوات استيراد العنب من لبنان لارتفاع النسب وتم التواصل مع السلطات اللبنانية وتم تطوير نظاماً في لبنان لمراقبة استخدام المبيدات ، وقد تم تبادل للزيارات بيننا وبين المسؤولين في لبنان ويتم الآن إخضاع جميع هذه الإرساليات للفحوص ، وهذا - كذلك - يتكامل مع الدور الذي تقوم به السلطات المحلية في مراقبة الانتاج الداخلي ، جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية يقوم بجهود مراقبة الانتاج المحلي ، وبلدية دبي لديها مختبر على درجة كبيرة من الكفاءة ، وبلدية الشارقة - كذلك - وعجمان لديهم كفاءة في موضوع فحص المتبقيات في الانتاج المحلي ، فهي حزمة من الإجراءات تتكامل ، ولجنة المختبرات تعمل - كذلك - على تطوير ورفع كفاءة ومقدرة هذه المختبرات على مراقبة المتبقيات ، ولدينا - إن شاء الله - من ضمن المبادرة تطوير مركز وطني مع وزارة الصحة لقياس تأثيرات هذه المتبقيات في الجسم أو الحساسية ، وهذه الأمور نسعى مع وزارة الصحة لتطويرها لتكمل المبادرة لإحكام المراقبة ، لكني أبشر الجميع أنه تم إنجاز الكثير من العمل خصوصاً ما يتعلق بإجراءات مراقبة الاستخدام وتعامل هذه الفئة مع هذه المادة خصوصاً قضية التشديد على الشركات التي تتعامل مع الرش وضرورة إجازة العاملين بأن يخضعوا للتقييم وأن تكون هناك إجازة لجميع الأفراد الذين يعملون في هذا المجال ، فالعمل مستمر -والحمد لله-

نحن نعرف أن المبيدات تعتبر من المشاكل الكبيرة ، ولكن الإجراءات الموضوعة لدينا أقول أننا متقدمين فيها بمرحلة كبيرة ولكن ذلك لا يمنع أن العمل بحاجة لتعزيز ولتطوير وبناء الكثير من الكفاءات مع السلطات المحلية لتعزيز هذا الملف ، وموضوع المبيدات يعتبر مشكلة عالمية ونعمل على تشجيع الزراعة العضوية والزراعة المائية ، وكل هذه تعتبر ممارسات وبرامج تقلل أضرار هذه المبيدات وتقنين استخدامها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد هل تود أن تعقيب التعقيب الأخير ؟ تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الوزير ، تعقيبي الأخير سيكون من ضمن نفس المحور وهو التوعية والتنسيق واستكمالاً لكلام معالي الوزير ، بالنسبة للتلوث الصناعي وتأثيره على القطاعات الزراعية المختلفة وغيرها وعلى صحة الإنسان ، وحسب تقرير البصمة البيئية الذي صدر عن الإمارات لسنة 2007-2010 ذكر أن 30% يأتي من مساهمة التلوث الصناعي من إجمالي البصمة البيئية للإمارات ، لدي سؤال - معاليك - بالنسبة للتنسيق مع الجهات المعنية - على سبيل المثال - مع وزارة الاقتصاد بالنسبة للمصانع والتلوث الصناعي والمخلفات الصناعية وتأثيرها السلبي وفي النهاية أتكلم عن الإنسان ولكن على قطاعات مختلفة ، هل هناك خطط للحد منها ؟ هل هناك دراسة قامت بها الوزارة مع الجهات المعنية المختلفة ؟ مدى نسبة مساهمة التلوث والمخلفات الصناعية وتلوثها في الأمراض المنتشرة حالياً ؟ السؤال الأخير : هل هناك دراسة أعدت للحد من آثار التلوث على الأقل على مدى الخمس سنوات القادمة بناءً على المعلومات الموجودة لأن التلوث الصناعي له دور كبير في التأثير على البيئة الزراعية وحتى على الإنسان ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ أحمد كان سؤاله حول تأثير الملوثات الصناعية في المنتجات الزراعية في الدولة وفي التربة ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة الأخ العضو ، أود أن أوضح نقطة ، ربما هذه رابع مرة أثناء حضوري للمجلس يطرح موضوع البصمة البيئية والخلط بين البصمة البيئية والبصمة الكربونية ،

صحيح أن دولة الإمارات تعتبر من أعلى الدول في البصمة البيئية في العالم وهذا ليس دليل على موضوع الوضع البيئي كتلوث لا ، بل هي حساب لحجم استهلاك الموارد الطبيعية كاستهلاك الطاقة والموارد الغذائية والغابات ، كل ذلك يقاس بالهكتار العالمي ، فدولة الإمارات تعتبر بسبب أننا من الدول التي توفر الطاقة والمياه من خلال توليد الطاقة ، من خلال مبادرة البصمة البيئية للدولة تم حساب أن 80% من بصمتنا البيئية هي كربونية ، استخدام الطاقة في انتاج الكهرباء والمياه ، فالنسبة هنا 80% جاءت من استخدام الكربون أو أي أحفوري مثل البترول ، ولكن الحمد لله نحن نستخدم الغاز الطبيعي في انتاج الطاقة والمياه ، فالبصمة البيئية نعم نحن من الأعلى ولكن الآن لدينا خطوات - وربما لا يسمح المجال للحديث عنها - بذلتها الدولة وأصبحت محل تقدير دول العالم خصوصاً التوجه لاستخدام الطاقة النووية واستخدام الطاقة المتجددة لخفض الانبعاثات من توليد الطاقة والمياه .

ومن ضمن هذه عملنا على تطوير التشريعات ، فمثلاً 70% من الانبعاثات القادمة من البيوت وجدت أنها تأتي من المكيفات فلذلك تم إصدار تشريع فيما يتعلق بالمكيفات تم تطبيقه منذ سنة 2012 ، وهذه السنة تم إصدار قرار فيما يتعلق بالإضاءة ، وهذا كله يتعلق بنسبة الخفض . المذكور هنا أن القطاع الصناعي يساهم بنسبة 30% لا أعرف كيف حسبت ولكن القطاع الصناعي معروف أن فيه انبعاثات، ولذلك بدأنا بالمبادرات ولدينا مبادرة " الانتاج الأنظف " وتم إخضاع انتاج الاسمنت وانتاج الكسارات والآن بدأنا بمصانع الأصباغ والمواد البترولية ، ففي كل مرة نأخذ صناعة ونحولها إلى صناعة خضراء ، وهذا كله يأتي في سياق استراتيجية التنمية الخضراء التي أعلنها صاحب السمو الشيخ محمد ، فتحويل الصناعة إلى صناعة خضراء بالتعاون مع يونيدو ومع وزارة الاقتصاد لتكون هذه الصناعات صديقة للبيئة من خلال مراقبة انبعاثاتها ، طبعاً هناك مراقبة لهذه الانبعاثات من المصانع بالتعاون مع السلطات المحلية ولها جرد ، لذلك نحن مع قضية المراقبة وهذه تؤثر على صحة الانسان وهذا مأخوذ بالاعتبار في مراقبة الانبعاثات لكن من ناحية البصمة ليس لذلك علاقة ، بل يتعلق باستهلاك الطاقة والحمد لله 80% من طاقتنا تأتي من استخدام الغاز الطبيعي ، ولدينا قانون نعمل عليه الآن وهو قانون ترشيد الطاقة والمياه وهو قانون اتحادي ويضع لأول مرة إطاراً ويقنن استخدام الطاقة وربما يدخل في الصناعة لأن الصناعة تعتبر من الأوجه المستخدمة للطاقة والتحول لصناعات خضراء قليلة استهلاك الطاقة والمياه ، فلذلك القطاع الصناعي لو قلنا 30% فهي 30% من البصمة الكربونية وليس من تلوث البيئة وهذا توضيح للإخوة الأعضاء وللجنة التي أعدت التقرير ، لأن

البصمة البيئية ليس لها علاقة بالتلوث البيئي أو الوضع البيئي بل لها علاقة بأنماط الاستهلاك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ أحمد عبد الملك أهلي تفضل .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكراً معالي الرئيس ، شكراً معالي الوزير ، أعتقد أن جزءاً كبيراً من سؤالي وضحه قبل قليل ، ولكن بالنسبة للبصمة البيئية فعلى المستوى العالمي نحن الأعلى - فعلاً وحسب ما تطرق له معالي الوزير-، سؤالي : ما هو مدى التغيير الذي حصل في تصنيف الدولة في مؤشرات البصمة البيئية منذ 2006 حتى 2012 ؟ وهذا الشق الأول .

السؤال الثاني : معالي الوزير لم يقصر وأجاب بالنسبة للبصمة الكربونية ، ربما هي نقطة واحدة تطرق لها معالي الوزير قبل قليل ، بالنسبة للمعلومات التي من المفروض أن نحصل عليها ومعالي الوزير مشكوراً أجاب بأنها موجودة ، فنحن طلبنا في تاريخ 2012/4/19 دراسات توفرت لدى الوزارة في شأن مشاكل التربة والغطاء النباتي بالدولة ولم نحصل على شيء منها في اللجنة ، وأيضاً الممارسات العالمية المعتمدة في مكافحة وعلاج المشكلات الناتجة عن استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة والمطبقة من قبل الوزارة ، وأيضا لم نحصل على جواب من الوزارة بهذا الشأن ، وأيضاً الدراسات المتوفرة حول مشاكل التربة والغطاء النباتي في الدولة ، فربما هذا جعل بعض النقص في المعلومات لدى اللجنة ، وهذا للعلم ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي /د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، فقط سآخذ السؤال الثاني لأنني صراحة لا أتفق مع سعادة العضو في عدم توفير البيانات للجنة ، بالعكس الوزارة عقدت اجتماعا مع اللجنة ووفرت كل البيانات ، واللجنة قالت لا نحتاج أي شيء منكم ، واذا احتجنا سنكتب لكم ، وسعادة الوكلاء موجودين وحضروا الإجتماعات مع اللجنة ، وأي بيانات كانوا يطلبونها كانت توفر لهم ولم نخف أي معلومة ، وبإمكان رئيس اللجنة أن يفيدنا في هذا الأمر إذا قصرنا في توفير هذه البيانات والمعلومات ، فالأعضاء الذين حضروا

الإجتماع من الوزارة موجودين وقد وفروا كل البيانات للجنة ، ولكن إذا كان هناك معلومات أخرى فلا أدري ، واذا كان هناك تقصير منا فنعتذر ولكن حسب علمي وحسبما أفادني الإخوان أن جميع ما طلبته اللجنة تم توفيره لهم ، وكل تساؤلاتهم تم توفيرها لهم .

فيما يتعلق بما ذكره سعادة العضو بخصوص البصمة البيئية : طبعا دولة الإمارات عندما صدر التقرير في عام 2006 كنا رقم (1) ، ولكن الآن بعد أن اطلقنا مبادرة " البصمة البيئية " حيث بدأنا في حسابها وصلنا تقريبا إلى حدود (8) هكتار عالمي ، وقد وصلنا إلى التصنيف الثالث ، بعد ذلك دخلت قطر والكويت ، حيث لم تكونا دخلتا بعد ، وكما تعلمون أن كل دول الخليج خاصة قطر والكويت والإمارات تعتمد على الطاقة في توفير المياه وتوليد الكهرباء ولذلك دائما تكون بصمتنا البيئية عالية ، وهذا شيء طبيعي ، واود التوضيح لمجلسكم الموقر أن البصمة البيئية ليست مقياسا للتلوث ، ، وإنما هي مقياس لأنماط الإستهلاك ، ودولة الإمارات بشكل طوعي عملت على تخفيض بصمتها من خلال توليد الطاقة باستخدام الطاقة النووية واستخدام الطاقة المتجددة ، واصبحنا الآن – الحمد لله – رائدين في ذلك ، وحتى انبعاثات محطات التحلية الآن عندنا تقنية استخلاص وتخزين الكربون ، وأصبحت الآن هناك شبه موافقة عليها في اتفاقية تغير المناخ بحيث تكون أحد آليات التنمية النظيفة بحيث يتم استخلاص هذا الكربون وحقنه في آبار النفط ، وهذا يقلل من الإنبعاثات ، فهذه التقنيات دولة الإمارات تعتمدها ، ونتأمل – إن شاء الله – في الفترة القادمة في التقارير التي ستصدر أن تنخفض نسبة الدولة في البصمة البيئية ، لأن الإجراءات التي اصدرناها فيما يتعلق بالمكيفات والإضاءة وكذلك الآن في قانون الترشيد كلها تساهم في خفض الطلب على هذه المواد الأولية كالكهرباء والمياه مما سيخفض في بصمتنا البيئية إن شاء الله ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد عبدالملك .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير على سعة صدره أولا ، ولكن أؤكد أننا فعلا لم نحصل على المعلومات المطلوبة ، وكنا طلبنا عن طريق الأمانة العامة وذلك بتاريخ 2012/4/19م وذلك برقم (5) ورقم (7) ورقم (8) وهي الدراسات المتوفرة لدى الوزارة بشأن مشاكل التربة والغطاء النباتي ولم نحصل على أي ردود عليها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

ممكن أن نوجه السؤال إلى رئيس اللجنة إذا كان لديه تعقيب .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

سعادة العضو يشير إلى أن الأمانة العامة – فعلا – طلبت بكتاب ، وثم عادت وذكرت بكتاب آخر مرة أخرى حيث طلبت بعض البيانات التي أشاء لها سعادة العضو ولم تحصل على رد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

على كل الأحوال ، الموضوع وضح من الناحيتين ، ومعالي الوزير إذا أردت التعقيب للمرة الأخيرة أو تكتفي وننتقل إلى عضو آخر ، تفضل .

معالي /د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

أود التأكيد – معالي الرئيس - على أن كل ما طلبته اللجنة تم إعطاءه لهم ، وليس لدي فكرة عما طلبه الإخوة في الأمانة العامة ، فالإخوان الذين اجتمعوا معهم من الوزارة أخبروهم أن كل ما نحتاجه من معلومات موجود ، وربما كان هذا ضمنيا الخطاب ضمن النقاش الذي تم ، ولكن هذا ما جاءنى من إفادة من الإخوة في الوزارة أن كل ما طلبته اللجنة تم توفيره لهم ، فهذا ما لدينا ، وإذا كان هناك شيء آخر نعتذر عنه، فليس لدينا شيء نخفيه . معالي الرئيس ، يا حبذا إذا كان هناك مجال لأخذ استراحة .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، نحن عادة نواصل حتى الساعة الثانية عشرة والنصف وذلك موعد صلاة الظهر حيث نرفع الجلسة للصلاة وبعد الصلاة نواصل ، والآن الكلمة للأخ عبيد بن ركاض ، إذا رغب بالتعقيب .

سعادة / عبيد حسن بن ركاض :

شكرا معالي الرئيس ، ليس لدي تعقيب .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، بداية أنا أود الحديث عن دور الوزارة في السيطرة على المناطق الحرة ، ونقصد بذلك بخصوص التلوث والإفرازات التي تنتجها المصانع الكثيرة ، وكثير منها خاضع لبعض الشروط

ولكن التلوث سواء داخل المناطق الحرة أو خارج المناطق الحرة يخرج من هذه المناطق ويؤثر على الغطاء النباتي والتربة ، وربنا يعلم كيف يتم التخلص منه في هذه المناطق ، كذلك من يمر في بعض هذه المناطق يتأثر حتى من الروائح التي يشمها أو السحب التي يراها ، والله أعلم ماذا تعمل هذه المصانع ، ونحن سمعنا الكثير من الشكاوى بالنسبة لتلوث الهواء أو تلوث التربة في هذه المناطق أو حتى تلوث الماء بحكم أن بعض المناطق يكون فيها نوع من التساهل في منح التراخيص أو عدم السيطرة الكاملة أو استخدام أمور ربما لا تدخل الدولة ولكنها تكون في المناطق الحرة وتؤثر بشكل مباشر على الغطاء النباتي والتربة لأنها ناتج في النهاية ، فهل للوزارة تغطية على هذه المناطق من ناحية وجود شروط أو مراقبة طريقة التخلص من هذه المواد او مخلفات هذه المصانع ؟ هذا السؤال الأول .

كذلك تعتبر الدولة من الدول الأسرع نموا حيث ارتفع انتاج الفرد من النفايات في العقود الأربعة الماضية إلى أكثر من (2) كيلوغرام يوميا ، كذلك هذه الطفرة رافقها زيادة في الإستهلاك ، وكذلك رافقها اجتهاد من الوزارة ومن الدوائر المحلية في ترشيد الإستهلاك والتخلص الآمن ، فأنا أود ان اسأل : هل لدى الوزارة مؤشرات اداء لقياس مردود الحملات التي تقام على المستوى الإتحادي أو على المستوى المحلى ؟ فهل هناك أداة لقياس مؤشر الإستفادة أو بالفعل هل تأثر المجتمع بالمحاولات التي تقوم بها الوزارة ، وهي محاولات كثيرة سواء من الوزارة أو من المحليات في ترشيد هذا الإستهلاك أم اننا لا زلنا نرى اننا في زيادة بالنسبة لناتج الفرد من النفايات ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ حمد ، معالي الوزير نرجو الإجابة بالنسبة للتلوث في المناطق الحرة وكذلك قياس ردود الحملات التثقيفية ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، فيما يتعلق بالمناطق الحرة أعتقد أن هذا السؤال خارج محور النقاش ولكن بالفعل المناطق الحرة تعتبر مكونا أساسيا في اقتصاد الدولة ، وهي تخضع للرقابة خاصة في موضوع تقييم الأثر البيئي ، والسلطات المحلية معنية بمتابعة تنفيذ ما ورد في القانون (24) ، ويوجد لدينا كذلك مراقبة في حالة وجود أية مخالفات ، فهذه يتم إخضاعها .

فيما يتعلق بالنفايات : الحقيقة أن النفايات تعتبر تحدي كبير ليس فقط في الدولة وإنما في كل الدول، فهي تحدي كبير ، ولكن في ظل وجود هذه الطفرة وعدم وجود تصنيف لهذه النفايات من الصعب الآن تحديد الإنخفاض عندنا ، ولكن الآن الجهود التي تبذلها الدولة في موضوع معالجة النفايات بواسطة التخلص عن طريق تدوير النفايات ، فالآن عندنا تشريع اتحادي نعمل عليه سيضع تنظيما منفصلا لموضوع النفايات وما يتعلق بتجميعها ومعالجتها وتدويرها ، وكذلك عندنا مشروع مبادرة رئيس الدولة حفظه الله فيما يتعلق بالنفايات في الإمارات الشمالية ، فهذا مشروع متكامل يخدم أربع إمارات ، والعمل جاري فيه ، ولكن هل يوجد مؤشر لقياس ذلك ؟ ربما ان مؤشر البصمة الكربونية أو مؤشر البصمة البيئية أحد المؤشرات التي تساعد على الإنخفاض عندنا ، فيعتبر في موضوع استهلاك الموارد الأولية ، فهذا يعتبر كمؤشر خاص ، فالآن غير موجود لدينا ، ولكن نأمل خلال الدورة الكاملة أن يكون هذا المؤشر موجود عندنا .

معالي الرئيس ، أستميحك عذرا أريد استراحة لمدة خمس دقائق .

معالي الرئيس :

إذاً سنرفع الجلسة لمدة عشر دقائق للإستراحة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 11:58 ظهراً)

(عادت الجلسة للإنعقاد حيث كانت الساعة 12.07 ظهراً)

معالي الرئيس :

نواصل جلستنا أيها الإخوة ، تفضل الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، بخصوص المناطق الحرة والتلوث الصادر منها أو الإشكاليات الموجودة فيها أنا لا زلت أعتقد يا معالي الرئيس ان هذا أمر مرتبط ببعضه البعض ولا يمكن ان يكون مستثنى، فهو في النهاية يدخل إلى الدولة ، فالبضائع تصدر إلى خارج الدولة ولكن التراكمات وهذه الإشكاليات الناتجة عن هذه المناطق تدخل إلى الدولة ، فنحن نسأل هل هناك متابعة في قضية تصريف هذه النفايات الخطرة ؟ وأنا لا أتكلم عن النفايات العادية الآن ، فهناك الكثير من المصانع تتعامل في مواد كيميائية ومواد غير طبيعية ومواد خطرة وسامة ، هناك رقابة قليلة على بعض المناطق ، وأنا أتكلم بالذات أن هناك بعض المناطق المختلفة ، وربما يعرفها معالي الوزير أكثر مني ، فأنا أقول أن هذا

النتاج لا بد أن يكون هناك وسيلة للتخلص الآمن منه وإلا فإنه حينما يخرج خارج هذه المنطقة للدفن او للتخلص منه لأن المناطق الحرة محصورة ، فلا مجال للتخلص من بعض هذه المواد السامة في نفس المناطق الحرة ، وهذا ليس خارج محور النقاش لأنني أتكلم عن التربة وليس عن شيء ثاني ، فهذه المواد سيتم دفنها في أماكن أخرى خارج المناطق الحرة ، فأرجو من معالي الوزير أن يجيبني على ذلك ويعطينا كذلك نظرتهم لحل هذه الإشكالية إذا كانت تمثل إشكالية ، وإذا لم تكن تمثل إشكالية فليوضح لنا أيضا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي /د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، وانا أتفق مع الأخ أحمد ، فالمناطق الحرة بالفعل لا نقول ليس بها إشكاليات، بالعكس فيها إشكاليات لان القانون الحالي لم يعطي سلطة الرقابة عليها بشكل واضح وهو قانون رقم (24) لعام 1999م ، وكان الجانب الهام هنا تقييم الأثر البيئي ، وكان هذا مرتبط بان السلطات المحلية تقوم بالرقابة على هذه المناطق في هذا الشأن ، وهذه نقطة ضعف في القانون صراحة ، وفي التحديث الذي نعمل عليه الآن تم إدراجها ضمن مجال عمل الوزارة وذلك كما تم في موضوع العمل وغير ذلك ، فقد تم إخضاع المناطق الحرة لقانون العمل ، فنفس الشيء بالنسبة للقانون (24) نحن الآن في التحديث الحاصل تم إدراجها بحيث تكون في القانون ، لأن الآلية قبل ذلك لم تكن واضحة وفيها خروقات ، وأنا أتفق مع الأخ أحمد في هذا الأمر ، وهذا ما حصل في التعديل الجديد على القانون حيث تم إدخال هذه المسألة في القانون بشكل واضح بحيث تخضع لراقبة إطار القانون الإتحادي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، واشكر معالي الوزير ، ونحن نريد التأكيد على هذا الامر بأن يكون من ضمن الأولويات لانه حسب المعلومات الموجودة أن بعض المناطق الحرة فيها إشكاليات كثيرة ، وهذا كله يصب داخل الدولة ، فنحن نضع خطين تحت هذا الكلام ، فالبيئة تعتبر اختصاص أصيل للوزارة

ولا يجوز ان نتنازل عنه للمحليات ، ومن ثم الدولة هي التي تتأثر بذلك ، فهذا عابر للإمارة وليس عبر الإمارة فقط ، فهذه النفايات لا تكون في الإمارة فقط وإنما ممكن أن تصل لأي مكان ويكون لها تأثيرات سلبية ، وأشكر معالي الوزير على رده .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكرا معالي الرئيس ، طبعا هذا الموضوع موضوع جيد وخاصة فيما يتعلق بالبيئة والإنسان، فهو من المواضيع الهامة التي تهتم بها الدول على مستوى العالم .

أيضاً أنا عندي ملاحظة على موضوع المحاور ، فالموضوع فني تخصصي والمحاور تضيق علينا الموضوع ونحن لسنا بفنيين ، فإذا عرجنا قليلاً في بعض المداخلات ونبقى في الإطار العام في موضوع البيئة .

طبعاً موضوع البيئة فيه إيجابيات وفيه سلبيات ، السلبيات أسبابها معروفة والموضوع هذا منذ سنة 1975 وليس من الآن ، طبعاً ليس كل ما يقال صحيح ، فالوضع العام إذا كانت هناك دراسات ، وإذا كانت هناك قياسات فعلية وحقيقة وأرقاماً دقيقة وجهات متخصصة ومختبرات فإن الوضع البيئي لا يبشر بخير ، فقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات ، ولدينا الكثير من التشريعات ، ولكن ما هي آلية تطبيق هذه التشريعات ؟ هل نحن نطبق التشريعات بالنص ؟ هل لدينا ممارسات ؟ هل لدينا صلاحيات ؟ هل لدينا سلطة قضائية للقبض على المخالفين ؟ طبعاً ليس عندنا ، أيضاً هناك قصور ، فمثلاً من ضمن اختصاصات الهيئة " إعداد مشروعات القوانين والتشريعات والنظم البيئية " ، "دراسة واقتراح الخطط والسياسات العامة البيئية " ، " دراسة النشاطات التي تؤثر على البيئة " ، "وضع الاقتراحات والحلول لأية مشكلات بيئية " ، "إجراء الأبحاث والدراسات عن التلوث ومراقبته"، " ربط الاعتبارات البيئية بسياسة التخطيط والتنمية " ، هذه الأمور على أرض الواقع غير موجودة ، فمثلاً هناك مؤتمرات دولية قبل تأسيس الدولة

تتكلم عن التنمية المستدامة ، ما هي التنمية المستدامة ؟ وعرفتها ، يجب أن تكون هناك خطط واستراتيجيات بين التنمية وبين الخطط التنموية الموجودة ، طبعاً نحن لا نأخذ هذه بالاعتبار ، لا أعتقد أننا نطبقها بصورة حتى لو تكون 50% ، هناك أمور - مثلاً - " تحديد ومراقبة الضوابط

والحدود المسموح بها لتركيز المواد المشعة في الماء والهواء والتربة والغذاء " ، لا أعتقد أن هناك دراسات أو مراقبة أو ضوابط لهذا الأمر ، وقد ذكر الإخوان أن هناك ممارسات - أحياناً - فردية ، في مزرعة أو في أي شيء آخر ، فهذه المزرعة تنتج كميات من المواد الغذائية وغيره ، وتقدم للأسواق على حالها ولا أعتقد أن هناك رقابة مباشرة أسبوعية أو يومية أو هناك برنامج معين ، حتى هذا العامل الموجود ليس لديه ثقافة - أصلاً - عن هذه الأمور .

جمع المعلومات والبيانات وتبادلها والاستفادة من معاهد البحوث والمنظمات وغيرها ، نحن نعيش في بقعة من الأرض وحولنا مجموعة من الدول العربية وغير العربية ، مثلاً نحن نطل على البحر ، وهذا البحر كم دولة تطل عليه ؟ هل هناك تنسيق ؟ هل هناك مسوحات ؟ هل هناك دراسات ؟ هناك معاهدات دولية فيما يتعلق بموضوع البيئة ، كيف نطبق ذلك ؟ وكيف نقيس مدى التزام كل دولة بالمعاهدات ؟ فبالنسبة لموضوع الكادر الفني منذ 1993 لغاية الآن ، لا أعتقد أن هناك كادر فني مواطن أعدته الوزارة - ونحن نتكلم عن الموضوع منذ 1972 أو 1974 لغاية الآن - والدولة لغاية الآن ليس لديها كادر فني وإداري متخصص في موضوع البيئة ، ولا توجد هناك برامج أو مبادرات في ميزانية الوزارة مخصص لها مبالغ تتوافق مع مهمة الوزارة في موضوع مسؤولية البيئة .

وبالنسبة لموضوع التنسيق بين المحلي والاتحادي مازال مفقوداً ولا أعتقد أن هناك تنسيقاً بهذه الدرجة. نتكلم - مثلاً - حول معلومات بيئية ، ففي عام 1992 - وسنتكلم عن البحار - هناك 750 ألف طن من النفط - وهذا في سنة 1992 - تلقى سنوياً في مياه الخليج ، أكرر ، 750 ألف طن ، نحن الآن في 2013 ، وإذا كانت الوزارة لديها دراسة حول ذلك الموضوع فلتعطني الرقم حول التلوث في 2013 ، كانت نسبة التلوث في مياه الخليج تزيد على 47 مرة عن متوسط معدل التلوث العالمي ، وهناك بعض الدراسات تقول أكثر من 100 مرة عن متوسط معدل التلوث العالمي ، وهذا طبعاً مصدره الناقلات ، هناك اتفاقيات ثنائية موجودة ربما بيننا وبين الكويت فقط حول هذا الموضوع ولكن أعتقد أنها غير مفعلة .

وبالنسبة للتنسيق ، فعندما نتكلم عن وزارة الصحة ، نحن في دولة الإمارات لدينا أكثر من 200 نوع من المواد الغذائية سواء المستوردة أو المنتجة محلياً دون أن نعرف أصولها وخصائصها لعدم وجود رقابة إلا في بعض الإمارات وحتى وقت قريب ، فحتى الوزارة ليس لديها مختبر متخصص هذا إذا كان ذلك موجوداً في بعض الإمارات ، وفي بعض المناسبات والعينات العشوائية التي يمكن أن تقاس

وحتى بالنسبة للمحاجر وغيره ، الأرقام السرطانية والتي مصدرها المواد الغذائية سواء الحيوانية أو الزراعية معروفة لدى الجميع ، فأين التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة البيئة فيما يتعلق بموضوع الغذاء ومكونات الغذاء وحتى الملابس ؟ حتى ملابس الأطفال لا أعتقد أن هناك نوع من التدقيق وأننا نعيش بأمان ! سأسأل الوزارة ولديها مراقبين في الأسواق...

معالي الرئيس :

يا أخ علي ركز على الموضوع نفسه ، موضوع التربة والغطاء النباتي لأنه لدينا هذا المحور ...

سعادة / علي جاسم أحمد :

أريد أن أسأل من ضمن اختصاصات الوزارة ...

معالي الرئيس :

اختصاصات الوزارة كثيرة يا أخ علي ، ركز على موضوعنا ...

سعادة / علي جاسم أحمد :

هل أتوقف عن السؤال ؟!

معالي الرئيس :

لا تسأل إذا كان سؤالك خارج الموضوع ، تسأل في الموضوع الذي اتفق عليه الإخوة ...

سعادة / علي جاسم أحمد :

قلت لك في البداية ، الوزارة لديها مراقبين ، هل لديهم سلطة الضبطية القضائية ؟ إذا كان هذا الشخص مخالف فهل يمكن أن يحاكم ؟ في بعض الدول هناك محاكم خاصة بالبيئة ، أنا أتمنى في المستقبل أن يكون لدى الدولة محكمة خاصة بالبيئة غير المحاكم العادية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ علي ، معالي الوزير ، الأخ علي طرح كثير من القضايا بالنسبة لتطبيق التشريعات والدراسات والمعاهدات والكادر الفني - وحقيقة - هذه المواضيع كثيرة ، فنرجو الإجابة عنها مع التركيز على الموضوع المطروح وهو موضوع حماية التربة والغطاء النباتي ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، أنا بصراحة أعتذر عن الإجابة عن أي شيء لأن الذي طرحه الأخ علي يحتاج لجلسات ، فهي كلها اتهامات ، ليست اتهامات بل وجهة نظر ، ولكن كل واحد يستطيع القول أن هناك

دراسات ، وحتى أرد عليها فأحتاج إلى تفنيد ، لذلك أعتذر عن الرد على الأخ علي لأنه كلام يحتاج لتفنيد ومن الحرام أن نظلم الطرفين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

يا معالي الوزير بالنسبة لمواضيع تطبيق التشريعات بالنسبة للتربة والغطاء النباتي أرجو الإجابة عليها إذا أمكن .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، هو لم يتكلم عن التربة بل تكلم عن كل شيء فأنا أعتذر عن الإجابة عن هذه الأسئلة لأنه ليس هناك شيئاً محدداً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

أخ علي من فضلك ركز على موضوع حماية التربة والغطاء النباتي لأنه هو الموضوع الذي اتفقنا عليه مع الوزارة والحكومة وهذا هو الموضوع الذي درسته اللجنة ، وهو الذي يتكلم فيه الإخوة الأعضاء ، فالرجاء التركيز على حماية التربية والغطاء النباتي ، تفضل .

سعادة / علي جاسم أحمد :

دائماً يسعد المجلس الوطني الاتحادي بوجود الحكومة في قاعاته ، ودائماً يسعد الأعضاء بالتجاوب بين الحكومة وبين الأعضاء ، أنا لم أسأل أسئلة خارج النطاق ، أنا قلت إذا كان لدى الوزارة دراسات أو غيره فلتقل ! مثلاً سألت عن موضوع التلوث البحري وهم يقولون أن لديهم دراسات ...

معالي الرئيس :

التلوث البحري لا علاقة له بالتربة والغطاء النباتي يا أخ علي !

سعادة / علي جاسم أحمد :

لماذا ليس له علاقة ؟ هذه تربة ، إذا كانت هناك مياه جوفية أو مياه ساحلية ، إذا كانت هناك شواطئ ، هناك بعض الشواطئ لديها مناطق سهلية وساحلية ، وهذه الأمور كلها مرتبطة مع بعضها البعض ، عندما نتكلم عن الغبار في الجو فهذا - أيضاً - يؤثر على الصحة العامة وعلى النبات ، وعلى الحيوان وعلى أمور كثيرة ، فإذا قلنا أن هناك تلوث بحري فلدينا تربية أسماك ونباتات بحرية مختصة بذلك ، لما نقول دراسات وغيره فإن هذه الدراسات فعلية وموجودة ، وعندما نقول أن نسبة التلوث في سنة من السنوات كانت كذا في مياه البحر فنريد أن نعرف إذا كانت الوزارة مهتمة بذلك إذاً هي تقيس

وتؤدي عملها ، إذا كانت جهة محلية مهتمة بذلك فإنها تقيس ، وإذا لم تقس فهذا شيء آخر ، لأنه لدينا ثروة حيوانية موجودة وغيره ، فإذا كان معالي الوزير يعتذر عن الإجابة على أسئلتي فأنا سأتكلم بصورة عامة سواء في موضوع تشريعات أو القياس أو الكوادر أو موضوع السلطات الممنوحة للهيئة من ناحية المراقبة وغيره ، هذه الأمور التي أتكلم فيها ولم أتكلم عن أمور خارجة أو بحاجة لمصادر أو تتدقيق وغيره ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ علي ، دكتورة منى جمعة البحر تفضلي وأرجو التركيز على موضوع حماية التربة والغطاء النباتي .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

إن شاء الله ، شكراً معالي الرئيس ، أنا - في الحقيقة - موضوعي حول دفن النفايات في التربة ، وفي 2011 قرأنا خبراً في الجرائد المحلية يقول أن انتاج الفرد من النفايات يومياً في الدولة يبلغ في حدود 2.5 كجم ، وأيضاً قرأنا أن وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الأشغال لديها مشروع اسمه " بيئتي " لتدوير النفايات في أربع إمارات ذكرها معالي الوزير ، لكن حتى اليوم عندما نخرج من مدننا الجميلة مازلنا نرى السيارات الثقيلة ذات اللون البرتقالي تمشي وهي محملة بأطنان من النفايات ، وخلف الرمال الصفراء الجميلة نراها تفرغ حمولتها ، وهذا في الإمارات الشمالية بشكل خاص ، وعلى سبيل المثال في إمارة الفجيرة مازلنا نرى محرقة النفايات وهي مازالت موجودة وكلنا سمعنا عن الأحداث التي حصلت - تقريباً - منذ سنة للمواطن وللطفل وغيره ، ولم تحصل عملية تدوير النفايات فأريد ان أعرف ما جرى لهذا المشروع الذي تم الإتفاق عليه يا معالي الوزير وأين وصلتم في هذه المسألة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي /د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، فقط قبل أن أنسى كان الأخ حمد ذكر قبل قليل فيما يخص موضوع المناطق الحرة ، فأتمنى أن يكون من ضمن توصيات المجلس إدراج هذه المسألة وهي قضية اخضاع المناطق الحرة ضمن نطاق القانون الاتحادي ، فأتمنى أن توضع في التوصيات لأنها توصية في محلها وأتمنى أن نراها ضمن توصيات المجلس .

ما ذكرته سعادة الدكتورة منى البحر هناك فرق ما بين دفن النفايات والتخلص من النفايات ، فدفن النفايات جريمة يعاقب عليها القانون ، أما ما نره نحن فهو التخلص من النفايات ، صحيح أن التخلص من النفايات لا يتم بالصورة المأمولة خاصة في الإمارات الأربع الشمالية ، فهناك ضعف في التخلص الآمن الصحي من النفايات ، وذكرنا أنه يوجد أكثر من (23) موقع لردم أو دفن للنفايات أو التخلص من النفايات بشكل عشوائي حيث تعتبر مكبات مفتوحة ، وبعد حادثة الطفلين اللذين وقعا في الفجيرة تم الموافقة على المشروع وبدأنا بالدراسات الأولية ، والآن خلال أسبوع سيتم اختيار الإستشاري الرئيس لتصميم المشروع للأربع إمارات ، وتم تخصيص ميزانية من ضمن مبادرة سيدي صاحب السمو رئيس الدولة لهذا المشروع والذي نأمل أن يكون مشروعا نموذجيا يخدم الأربع إمارات ، والحقيقة أنه لم يحصل تأخير ولكن هناك الكثير من العروض دراساتهم ومع استجلاب عروض من الخارج لتطوير مشروع يخدم أربع إمارات لمعالجة مشكلة النفايات ، فما نراه في الشارع ليس خطأ بالعكس هذا نفايات ولكنها تذهب إلى مكباتها ، والآن عندنا تشريع نعمل عليه حتى نوحد المتطلبات الأساسية للتخلص السليم من النفايات ، فعندنا تفاوت في معالجة النفايات بين الإمارات ، والآن هذا التشريع سيحدد ما هي المعايير الموحدة والحد الأدنى للمعالجة في أي إمارة ، وهذا يعتبر تطوير للتشريع ، فهو يعالج قضية بالإضافة إلى المشروع الذي نتكلم عنه في الإمارات الشمالية ، وسيكون من ضمن المشروع ردم والتخلص من المكبات المفتوحة العشوائية ، فهذا المشروع يسير في خطة وإن شاء الله خلال هذا الأسبوع والاسبوع القادم سيتم اختيار الإستشاري ، ولكن من يوم الحادثة تم اتخاذ الكثير من الإجراءات من ضمنها تسييج هذه المواقع ومراقبة ما يدخلها ، وصحيح في بعض الأحيان تحصل حوادث حرق ولكن هذا هو الموجود الآن ، وإن شاء الله المشروع القادم سيحل هذه المشكلة بشكل كبير ، ويعتبر أحد مشاريع البنية التحتية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة منى البحر .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير ، أنا كنت أتمنى أن أرى هذا المشروع وقد تحقق ، وما دام بشرنا معالي الوزير أن العمل جاري به فجزاك الله ألف خيرا وشكرا جزيلا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة أمل القبيسي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، وأشكرك على رحابة صدرك – أيضا وإعطاء الفرصة لجميع الأعضاء لطرح هذا الموضوع بشتى أبعاده .

ذكر معالي الوزير أن مؤشر البصمة البيئية – للأسف – لدولة الإمارات كانت تحتل به المرتبة الأولى ، ونحن نعلم أننا قيادة وشعبا وحكومة نسعى إلى خلق بيئة مستدامة متوازنة ، وموضوع التوازن البيئي هو موضوع يعتبر من أولويات الأمن الموجود لدينا ، لذلك في هذا الإطار ربما يكون الطرح مختلف عما طرحته الجوانب الأخرى ، وهي من الناحية التخطيطية الهندسية أكثر ، فتطالعنا الآن الكثير من المشاريع التطويرية والإستثمارية الموجودة والتخطيطية وفي مساحات كبيرة موجودة على رقعة أرض الوطن ، وفي ظل هذا التطوير المستمر يجب أن يكون هناك فرض للمساحات الخضراء التي تكون موجودة ضمن هذه المخططات المعمارية أو العمرانية المترامية المساحات ، وأعتقد أنه يجب أن يكون لوزارة البيئة اليد العليا في فرض مساحات معينة لا تقل عن (25 – 30%) من مساحة المشروع ، وهذا هو المعدل العالمي ولما لذلك من جوانب إيجابية كثيرة ليس فقط في حماية الغطاء والتربة وزيادة الغطاء النباتي في الدولة، ولكن أيضا من الناحية الصحية والإجتماعية وكذلك تعزيز التلاحم المجتمعي من خلال أن هذه المساحات الخضراء تكون عبارة عن حدائق للمجمعات السكنية الموجودة ، وهذه الحدائق ليس للعب الأطفال فقط وليست فقط أن تكون عبارة عن مساحة خضراء تسر الناظر ، ولكن أيضا ان تكون تشرف عليها وزارة البيئة بأن يقوم السكان بزراعتها بالمحاصيل العضوية بحيث تكون أرض صالحة للإستهلاك ومنتجة ، هذا جانب .

الجانب الآخر أيضا هو موضوع حديقة في كل منزل ، فنحن أسعدنا كثيرا من رفع هذه اللافتة وقيادتنا طرحتها في أكثر من مبادرة ولتشجيع المواطنين بالذات عليها ، ونود من وزارة البيئة – أيضا – أن نعرف ما هي تطلعاتهم في استثمار هذا المجهود والدعم الموجود فيه بحيث يستطيع كل مواطن استغلال جزء من حديقته المنزلية وإعطائه الدعم المطلوب لأن تكون له محاصيله الآمنة موجودة فيها ويعلم أبناءه ذلك .

أيضا في الأسابيع والأشهر القليلة الماضية كان هناك مبادرة رائدة طالعتنا وهي عبارة عن التنسيق ما بين وزارة التربية والتعليم وبعض المدارس التي قامت بزراعة أسطحها بزراعة مائية، وأعتقد أن هذا خلق جيد لممارسة سليمة ومستقبلية في النشئ ، فنود التوجه لمعالي الوزير بالسؤال إلى أي مدى

ممكن أن تعمم هذه التجربة على جميع مدارس الدولة بحيث يتم استغلال سياسة الأسطح الخضراء ، ولزرع – أيضا – في النشئ طريقة استخدام الآليات الحديثة في الزراعة بدون تجريف أو استغلال أكبر للتربة ؟ فأعتقد أن هذه المسألة من المهام والأولويات التي علينا أن نزرعها إذا كنا نريد -فعلاً- أن نحقق ولو جزء من الإكتفاء الذاتي الآمن ، وأيضا أن نزرع في نشئنا احترام البيئة ، وكذلك نحن نعلم أن نسبة الغطاء النباتي – للأسف – والتربة التي تصلح للإستهلاك نسبة قليلة على مستوى الدولة، وهذه أعتقد من الوسائل الجيدة في هذا الجانب .

الطرح الآخر – معالي الرئيس – وهو طرح آخر مؤلم ، ويؤلمنا نحن كمواطنين ، لأننا كل يوم نذهب إلى أي جمعية أو منافذ لبيع الخضروات نتردد ألف مرة قبل أن نشتري أي شيء ، والسبب أنا لا أشكك في قدرات جميع أجهزتنا المحلية والإتحادية في التفتيش والمراقبة وغير ذلك، لكن لنذهب إلى أرض الواقع ، وإذا ذكر من خلال ذلك حادثة ، ولذلك أطلب من معالي الوزير ، وهذا نداء منا جميعا كمواطنين أمهات وآباء ، فنحن نريد أن نتأكد أن الطعام الذي نضعه على طاولتنا كل يوم فعلا آمن ولا نسمم أبناءنا من خلاله ، فأحد الوقائع التي ذكرها أحد المختصين في مزرعة أحد المواطنين التي تورد كميات كبيرة من الخضروات على مستوى الدولة أنه قام بزيارتها وانبهر من البيوت البلاستيكية الموجودة فيها وهذا الإنتاج الغزير والمنظر الحسن للمنتجات التي تكون ملفتة ومغرية للشراء ، وعندما طلب من المزارع أو المسؤول في المزرعة أن يزوده بمجموعة أو كمية من هذه المنتجات قال له أنه من الأفضل أن لا تأخذ من هذه المنتجات، فعندما سأله لماذا ؟ رد عليه بالقول أنه لو كنت مكانك فلا أدخلها بيتي ! في حين أن هذا المواطن يسوق هذه المنتجات في الأسواق ويطرحها على الجميع ونأكلها وندخلها بيوتنا في حين أنه لم يرض لصاحبه أن يأكل منها لأنها ستسممه وتسمم أبناءه ! فنحن لسنا ربعه حتى ينصحنا بعد ذلك هذه النصيحة ، وبالتالي – معالي الوزير – هناك ممارسات خاطئة – للأسف – موجودة، ويؤسفني القول أنها موجودة عند مواطنين جشعين يهمهم قبل كل شيء تحقيق الربح دون أن يهمهم التسمم الذي يصيبنا ومعدل السرطان الذي ننصدم كل يوم من الأعداد الكبيرة التي تصيب المواطنين صغارا وكبارا ، ونتساءل ما هو السبب ؟ السبب – للأسف – هو هذه الأسمدة والمواد الكيماوية التي تستخدم بلا أي رقابة في هذه الأماكن وإعطاء المزارعين مطلق الحرية في استخدامها .

أضف إلى هذه المأساة مأساة أخرى وهي من يعمل – أصلا – في هذه المزارع سواء كانت مزارع خاصة أو مزارع تخصصية ؟ فنحن نستجلب عمالة غير ماهرة وغير مدربة وليس لديها أي خبرة في مجال الزراعة وإنما مجرد أنه جاء على كفالة مزارع ، ويطلقون سراحهم في هذه المزارع، وبعد ذلك كيف يستخدم هذه الأسمدة ؟ يأتي ويأخذ كيس المبيدات والأسمدة الكيماوية ويستخدمها بطريقة غير موجهة ، وصاحب المزرعة نفسه حتى لا يعرف كيف يوجهه ، وفي النهاية – للأسف – الأضرار التي من الممكن أن تصيب الفرد وحتى صاحب المزرعة نفسه الذي يريد أن يخلق نوعا من التحكم فيما يأكله أو يدخل بيته ربما تكون أكبر مما ممكن أن يصيبه من منتجات من الخارج ، لذلك لماذا لا يكون هناك شروط على استجلاب المزارعين ؟ وأنا أعلم أن الكثير ممكن أن لا يتقبلوا مني هذا الكلام ، لكن إذا نظرنا إلى المصلحة العامة ومصلحة الأفراد نفسهم الذين يحضرون هؤلاء المزارعين ، فالمفروض أن لا يدخل أي مزارع مزرعة أي مواطن قبل أن يمر بدورة تدريبية من خلال وزارة البيئة ، وهذه الدورة تؤكد عليه كيف يتم الإستخدام الآمن للأسمدة والمبيدات وغير ذلك لأنه – للأسف – الممارسات الموجودة حاليا لن تستطيع الوزارة بجهازها التفتيشي أن تدخل في كل مزرعة خاصة وأن تفتش عليهم ، لكن نحن لو عملنا من المنفذ نفسه من قبل دخولهم إلى الدولة وبمجرد وجودهم في الدولة يجب أن يخضع إلى هذه الدورة قبل أن تكون الإقامة دائمة لهم ، فأعتقد أن هذا يمنع نوعا من الضرر على الباقين ، لذلك – معالي الرئيس – واود أن أسمع رأي معالي الوزير في هذه المقترحات المختلفة الخاصة بالأسطح الخضراء والإستخدام الأمثل للمساحات الخضراء أيضا في المجمعات السكنية والتخطيط الحديث وجعلها فرض ولا تكون مجرد اختيار ، فكثير من الحدائق نجد أن البلديات وضعتها في المخططات العامة ، وبعد ذلك بقدرة قادر تحولت إلى بناية تجارية أو تحولت إلى مسكن آخر ويحرم بذلك المجمع كاملا من وجود متنفس موجود له ولأبنائه أو لأي ممارسات صحية من خلاله ، فنتمنى ان نستمع لرأي معالي الوزير في هذه المقترحات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي /د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الدكتورة أمل ، وأنا دائما من المعجبين بما تطرحه الدكتورة، فما شاء الله مطلعة وملمة بهذه المواضيع .

سأتناول ما ذكرته الدكتورة ، ففيما يتعلق أولا بقضية المساحات الخضراء أنا أتفق معها ، والآن هذا موجود في الكثير من الإمارات على سبيل المثال في ابوظبي ودبي بشكل خاص ، فيوجد عندهم ما يعرف بتنظيم الإرتدادات والمساحات ، ولكن الآن من ضمن تنفيذ استراتيجية التنمية الخضراء التي اطلقها صاحب السمو الشيخ محمد محور المدن الخضراء ، وهذه تتعلق بالحياة الخضراء والتي تأخذ فيها الاعتبار المباني الخضراء والترشيد والأبعاد والتهوية وغير ذلك من هذه الأمور ، ونحن بدأنا من اليوم أول ورش العمل لهذه الستة محاور في جميع السلطات المعنية في تطوير هذه الإستراتيجيات وبالتعاون مع وزارة الخارجية ومعهد مصدر والمكتب الدولي للنمو الأخضر التي تستضيفها دولة الإمارات في مدينة مصدر ومع المكتب الرئاسي لمجلس الوزراء لتطوير هذه الإستراتيجيات – إن شاء الله – قبل نهاية العام بحيث يكون عندنا جميع استراتيجيات التنفيذ واستراتيجية التنمية الخضراء تكون جاهزة والتي سيكون من ضمنها مسألة المدن الخضراء .

كذلك فيما يخص موضوع المدارس الذي ذكرته الدكتورة : بالفعل هناك مبادرة وتعاون مع وزارة التربية في هذا الشأن ، وهي مبادرة من الأفراد صراحة تم ذلك وربما أنكم رأيتم في الإعلام تدشين بعض المشاريع ، ووزارة البيئة – كذلك – قامت ببعض المشاريع في بعض المدارس للزراعة المائية لتشجيعهم على ذلك ، والآن عندنا مشروع حيث أتاني في الأمس بدعم من أحد الجهات حيث ستقوم بتنفيذ عدد من المشاريع في المدارس بدعم من القطاع الخاص ، وبصراحة نشكر القطاع الخاص على هذا ، ودوائر محلية تساهم في إنشاء نماذج لهذه البيوت الخضراء أو الزراعة المائية لتعويد الشباب على ذلك ، وأنا بالأمس - يا معالي الرئيس - كنت في عجمان وحضرت اليوم الثالث لأسبوع التشجير تحت شعار " معاً نزرع الإمارات " وحضرنا حفل توزيع جائزة عجمان الزراعية وتم تكريم أصحاب الزراعات سواء في المنازل أو في المؤسسات الحكومية أو أصحاب المزارع على جهودهم في الاهتمام بالزراعة وكان هناك تكريم لبعض أصحاب البيوت ، والذي لاحظته - يا معالي الرئيس وهي تجربة - في إمارة عجمان تم إنشاء بعض الحدائق في الأحياء من الأهالي وبعضها تم دعمها من السلطات ومن القطاع الخاص وتم وضع حجر الأساس لإنشاء حديقة بتمويل من غرفة تجارة وصناعة عجمان ، هذه نماذج طيبة ونحن ندعمها ونفخر بها ، فنحن - إن شاء الله - أطمئن الدكتورة والإخوان بأننا نسعى في هذا المجال وهناك إقبال كبير على ذلك ، ووزارة البيئة تدعم هذه الزراعة

ولدينا مبادرة باسم "إنتاجنا" وهي موجهة خصوصاً للزراعة المائية لأننا نعتقد أنها - إن شاء الله - ستحمل الكثير من التطوير في المستقبل القريب .

وفيما يتعلق بموضوع المبيدات فأنا أتفق مع الدكتورة فيما ذكرت وهذا هاجس ، وهو موضوع يتعلق بالسلامة الغذائية ويعتبر هاجساً وكل واحد كشخص لديه وتراوده هذه الشكوك هل ما نأكله سليم ؟ هذا شعور طبيعي ونريد الاطمئنان ، وقد ذكرت من قبل أن هناك إدارة إحكام الرقابة على المبيدات ولدينا الكثير من التشريعات وهي مطبقة ، ومراقبة المبيدات التي تدخل الدولة موجودة ، بل يتم قياس فعاليتها لكي يتم إجازتها لتستخدم أو لا تستخدم ، بل ومراقبة حتى محلات البيع ويتم ضبطهم في حالة المخالفة بعد أن فعلنا قطاع التدقيق الخارجي وقد تم ضبط الكثير من المخالفات ، ولدينا الضبطية القضائية حيث رفعت الوزارة الكثير من القضايا وربما نحن أكثر وزارة لدينا قضايا في المحاكم على مخالفات بناءً على ضبطيات من موظفي الوزارة بشكل خاص ومن السلطات المحلية التي لديها ضبطية قضائية لتطبيق القانون ، ولكن كوزارة لدينا القطاع الخارجي حيث ضبط الكثير من المخالفات فيما يتعلق بالمبيدات أو غيره ، لذلك رقابة الاستخدام هو التحدي، وقد ذكرت في مداخلتي السابقة أن موضوع الإرشاد نبذل فيه جهداً كبيراً ولكن يبقى هذا المستخدم في النهاية ، في بعض المرات نخلط بين استخدام الأسمدة واستخدام المبيدات ، ويكون هناك خلط ولكن بصورة عامة لا أعتقد أنه لدينا مشكلة في المبيدات بشكل عام ، ولكن كم حجمها لا أستطيع تحديدها الآن ، ما يردنا من الخارج يخضع للرقابة بشكل كبير جداً ، والذي في داخل الدولة من الإنتاج المحلي فإن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية يقوم بجهود كبيرة لمراقبة ذلك ، والآن تم التحول إلى أنماط جديدة من الزراعة ، مثل الزراعة المائية والزراعة العضوية والحمد لله ، وأنا أتفق مع سعادة الدكتورة في أنه لابد من إجازة هؤلاء الأفراد ونحن بدأنا - كما ذكرنا من قبل - بإجازة المهندسين والفنيين الذين يعملون بالرش ، فهؤلاء يتم إجازتهم والآن سيكون هناك تعاون مع هيئة المؤهلات لأنه لابد أن يكون كل شخص مقدم للخدمة مؤهلاً ولديه إجازة ، نحن - إن شاء الله - سنسعى وسنأخذ باقتراح الدكتورة ، وحتى العمالة الموجودة هي عمالة قليلة التعليم ولكن بحاجة للتثقيف ، ونحن سنعمل على وضع نظام لضمان إجازة هؤلاء الأفراد ولكن بالنهاية أقول أن الوضع ليس سيئاً ، فالحمد لله المبيدات تحت السيطرة وهناك كثير من الكلام عليها ، وهناك بعض المخالفات ولكن ليس بالصورة السوداوية لهذه

الدرجة ، ولابد من تقنينها ومعرفتها ، وأنا أتفق مع تخوفاتها ولكن نعمل - إن شاء الله - من ضمن هذه الأنظمة على تطوير منظومة توفر الثقة والسلامة للمستهلكين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لمعالي الوزير ، تفضلي يا دكتورة أمل .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر - فعلاً - معالي الوزير على رده الذي يثلج الصدر ، وأيضاً كذلك على المبادرات البناءة التي يطرحها في هذا المجال ، ونحن ليس لدينا أدنى شك في مدى حرصك ومدى - أيضاً - عملك على تطبيق أفضل التوجهات والممارسات في هذا المجال ، وأنك حريص على صحة الصالح العام ، لذلك - يا معالي الوزير - هل مبادرة الزراعة المائية في المدارس وتحويل الأسطح إلى أسطح خضراء ، ستعمم على جميع مدارس الدولة ؟ هذا الشيء نتمنى رؤيته لأنها كانت مبادرة ناجحة جداً من قبلكم ، الشيء الآخر لاشك أن الجوائز المطروحة برؤية قيادتنا وبتوجهاتكم أعطت مفعولاً طيباً ، وأتمنى كما أن هناك جوائز للنخيل وجوائز أخرى للمجال الزراعي والمزارعين ، أيضاً أن يأخذ نشر التوعية والتثقيف دوراً مهماً في ذلك ، أيضاً الإجراءات مع وزارة العمل ومع الجهات المختلفة وتوعية الأفراد وأصحاب المزارع مهم جداً ، لأنه أحياناً قد نؤذي أنفسنا ، وكما ذكرت - أيضاً - أن الهاجس موجود ، وليس كل مواطن أو كل شخص موجود يستطيع أن يتحمل ثمن شراء الخضراوات العضوية لأن ثمنها أغلى ، وأيضاً أحياناً قد يتوجه البعض إلى منافذ البيع الموجودة المتوفرة خاصةً في إمارة أبوظبي الذين حاولوا تطبيق الاستخدام الآمن لها ولكن هذا محدود في رقعة معينة وعلى منافذ محددة وليس في كل الدولة ، وبالتالي نتمنى أن نصل يوماً عن طريق حرصكم هذا إلى أن نستطيع أن نشتري أي شيء من أي مكان بدون أن نتخوف من أن ما نشتريه ونأكله يضرنا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، نرفع الجلسة للصلاة لمدة ربع ساعة وثم نعاود الاجتماع .

(رفعت الجلسة للاستراحة والصلاة حيث كانت الساعة 12:46 ظهراً)

(عادت الجلسة للانعقاد حيث كانت الساعة 01:13 ظهراً)

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، نعود لاستكمال نقاشنا في موضوع " سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي " ، وننتقل الآن إلى الإخوة طالبي الكلمة ونبدأ بسعادة الأخ أحمد عبدالله الأعماش فليتفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، أولاً مساكم الله بالخير بعد الصلاة ، بالإطلاع أو بالرجوع إلى بعض القوانين والممارسات العالمية فيما يخص الأطر القانونية والتشريعات التي تعد بما يخص المبيدات لاحظت أن مبادئ وأسس مراعاة إعداد التقارير أو القوانين أو الأنظمة التي تخص المبيدات يشرك فيها أكثر من سلطة ، مثلاً الزراعة والصحة والبيئة والأمن ، الجهات المتعددة التي لها علاقة بتنفيذ هذه القوانين وخاصة المبيدات ، بينما لاحظت هنا في قانون الدولة والذي يعد من قبل وزارة البيئة أن القانون يقتصر على وزارة البيئة والسلطة المختصة ، وبالتالي تكون هناك سلطتين فقط بالإضافة إلى اللجان التي تعد بالرغم من أن هناك مؤسسات اتحادية ذات أهمية ، وهي جداً مهمة ، ولها علاقة مباشرة وغير مباشرة في هذه القوانين مثل وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد والأمن والجهات المختصة الاتحادية الأخرى وهي كثيرة ، وأنا أريد أن أوجه سؤالاً لمعالي الوزير: ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم إشراك هذه الجهات الإتحادية في هذا القانون بالرغم من أن إشراكها يعطي قوة للقانون في تنفيذه سواء من ناحية المنفذ لهذا القانون أو سواء للجهة الخارجية ؟ كذلك سؤالي : إذا كانت هذه الجهات خالية أو بعيدة وغير موجودة من ضمن القانون فما هي الآليات التي تقوم بها الوزارة لتنفيذ آليات تطبيق القوانين التي تتعلق بالمبيدات في الدولة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، بصراحة لا أعرف من يقصد العضو بالجهات الأخرى ؟ إذا كان الجهات البيئية ورقابة الأغذية فهي موجودة في لجان إعداد القوائم ، وموجودة في لجان وضع المعايير لأدلة الإشراف والإرشاد الزراعي ، وموجودين في موضوع المختبرات البيئية ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر مواصفات الحدود والاستهلاك ووزارة الصحة موجودة في هيئة المواصفات وفي اللجان ،

ووزارة الاقتصاد كذلك ، فالجهات كلها موجودة ، لذلك القانون رقم (24) واضح في هذا الأمر والجهات كلها ممثلة ، وأنا لا أعرف ما الذي يقصده الأخ العضو ؟ من هي الجهات الغائبة ومن هي الجهات الغير موجودة معنا ؟ حتى وزارة الصحة موجودة في موضوع اللجان ، وبالتالي فمن هو الذي يسبب لنا مشكلة ؟ أنا لا أعرف ماذا يقصد العضو ، وشكراً .

معالي الرئيس :

بالنسبة للتنسيق مع الهيئات الأخرى في قضايا المبيدات ؟ تفضل يا معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

هذا موجود - يا معالي الرئيس - ونحن ذكرنا تحت لجنة التنسيق البيئي ، يوجد لدينا فريق الكيماويات والسلطات المحلية كلها موجودة في هذه اللجان ، وهناك قرارات وزارية صادرة ويعقدون اجتماعات دورية ويضعون الإجراءات المطلوبة لإصدار الموافقة على تسجيل المبيد ، وعلى رفعه من القائمة ، وعلى تقييده ، وكل ذلك هم يشاركون فيه ، ويشاركون – أيضاً - في مبادرة إدارة إحكام الرقابة على المبيدات ، والأجهزة المحلية موجودة في المختبرات الغذائية ، والعمل كله تكاملي فيما بيننا ، والجمارك - كذلك - موجودين لأنهم هم البوابة وكل هذه السلع تدخل عن طريقهم ومقيدة وتخضع لكود واحد ، فبالعكس ذلك ليس اختصاص وزارة البيئة - فقط - بل تشاركنا فيه السلطات المحلية وقد ذكرت أن هناك ستة فرق موجودة ومشكلة من السلطات المحلية والاتحادية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، أخ أحمد الأعماش تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، شكراً معالي الوزير ، أنا أتكلم عن الأطر القانونية والتشريعية ، وبالتالي لما يصدر القانون يحدد جهة الاختصاص ، فلما تكون جهة الاختصاص وزارة البيئة - فقط - وتخلو المسؤولية القانونية بحسب القانون عن الوزارات الأخرى ذات العلاقة مثل وزارة الصحة أو الجهات الأخرى فإنه يعطي القوة لوزارة البيئة والمياه - فقط - ، فسؤالي حول الأطر القانونية في إصدار القوانين من جهة الاختصاص والمسؤولية التي تقع على عاتقها ، هذا هو السؤال الذي سألته ، وما مدى قوة التنسيق عندما تصدر قرارات وزارية - فقط - أو قرار داخلي بالاتفاق فيما بين اللجان في الوزارات وبين عندما يكون هذا قانون يلزم في تنفيذه أو تكون جهة تنفيذه هي الوزارات المعنية مثل

وزارة الصحة أو الاقتصاد أو الأمن ؟ هذا هو السؤال بالضبط ، ولدي تعقيب آخر بعد رد معالي الوزير ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، هذا القانون رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها كان قد صدر بحكم وجود الهيئة الاتحادية للبيئة ، هذا قانون للبيئة ، وجاء في المادة (45) : " تتولى وزارة الزراعة والثروة السمكية بالتنسيق مع السلطات المختصة والهيئة والجهات المعنية في الدولة وضع اللوائح المنظمة للمسائل التالية : أنواع المبيدات ، شروط ومواصفات الإنتاج ، إجراءات تسجيل ، شروط ومواصفات ، كيفية رصد ، وتقييم معدل التلوث " ، هذا قانون كان للبيئة ولكن أعطي لوزارة الزراعة وهي تشرف عليه ، فأنا أقصد أن الإطار القانوني موجود وهو الذي تطبقه وزارة البيئة بحكم اختصاصاتها مع وجود التنسيق مع الجهات الأخرى في إطار وجود اللجان ، فكما قلنا هناك " لجنة التنسيق البيئي " و " لجنة سلامة الأغذية " التي تتشكل من السلطات المحلية والإتحادية .

السؤال الثاني الذي ذكره سعادة العضو فيما يخص موضوع تنفيذ القرارات : أقول أن القرارات سارية وتنفذ بشكل كام من جميع السلطات ، ولا يوجد عندنا مشكلة في تنفيذ القرارات ، بالعكس هناك تعاون كبير وتدريب ، وكل ورش العمل تعقد لتدريبهم ، وآخر شيء كان هناك دورة تدريب في شأن تداول المبيدات ، وقبل فترة ذكرت أن قانون مبيدات الصحة العامة تم تطويره مع السلطات المحلية ، وقد أخذنا عام ونصف لتطويره مع السلطات المحلية ، وتم عقد ورش عمل لتطبيقه ، وهذا الأمر يتم متابعته ، لذلك فموضوع المبيدات الكل مشارك به ، وهذا حسب نص القانون رقم (24) ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير الأخ أحمد الأعماش ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على الرد ، وأنتقل إلى الجزء الآخر من مداخلتي وهي بخصوص المبيدات والأسمدة المستخدمة ، فالمبيدات والأسمدة المستخدمة – معالي الرئيس ، الإخوة السادة الأعضاء الكرام – في الزراعة تزداد خطورتها وآثارها على البيئة بسبب الإستخدام الخاطي

وعدم التزام المستخدم بالتعليمات والإرشادات ، وأنا أقصد عندما أقول " مشاركة الوزارات الأخرى " فعندما تكون الوزارات الأخرى مسؤولة مع وزارة البيئة والمياه تكون هنا قوة للمستخدم ، وتنفيذ هذه التعليمات والإرشادات ، وذلك مثل التخلص من المخلفات ، ورمي المبيدات بطريقة غير آمنة ، وغياب التنسيق مع الجهات المختصة ، ومسألة أن قوة السلطة المحلية أقوى من السلطة الإتحادية في بعض الأحيان وغيرها من الأمور .

كذلك – معالي الرئيس – أتكلم عن الوعي ونشر الوعي بين الناس : فوزارة التربية والتعليم لها دور في نشر الوعي بين الناس ، ووزارة الإعلام لها دور في نشر الوعي بين الناس ، فهذا كله مغيب والأمر محصور – فقط – في مجال وزارة البيئة والمياه ، وكأن هذه البيئة أو تضرر التربة والغطاء النباتي محصور فقط في البيئة والمزارع ، لا ، فهذا الأمر يتعلق بجميع المواطنين وفي كل بيت ، وبالتالي فثقافة الوعي مسؤول عنها الجميع وليس فقط وزارة البيئة والمياه ، فهناك جهات أخرى عليها أن تساهم وتساعد على نشره بين الناس كالإعلام والتربية والأمن وغيرها من الجهات ، سواء كان بنشره وتثقيف الناس به أو من حيث تطبيقه حيث أن هناك ضرر كبير يقع على التربة فيما يخص الإستعمال الخاطئ للمبيدات الحشرية بحيث أنها تقتل النوع الحيوي من التربة خلال المدة الزمنية على مدى الأيام ، حيث أنها تقتل جميع الكائنات الحية الدقيقة في التربة على مدى الأيام مما يؤدي إلى ما يسمى علميا " الموت البطيء للتربة " ، فهذه الوزارة لا يوجد لديها دراسة عن الموت البطيئ للتربة بسبب استخدام المواد والمبيدات الحشرية التي تخلف ضررا على التربة ليس اليوم وإنما بعد خمس سنوات أو عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، فهذا هو الضرر الكبير .

كذلك هناك ضرر كبير على المياه ، فالبحار مثلا الآن عندما تنظر في مخلفات الأصباغ أو مخلفات المواد الكيماوية فهذه تعتبر ضرر على المياه وعلى الثروة الحيوانية المائية ، والتنسيق في هذه الأمور غير موجود بحكم القانون وإنما موجود بحكم اللجان ، وهذا لا يكفي .

كذلك الضرر على الإنسان من حيث الأمراض التي يموت منها أناس كثر بسبب التشوهات الجلدية أو ضيق التنفس أو الامراض السرطانية وغيرها وكل ذلك بسبب الإستخدام الخاطئ للمبيدات الحشرية وذلك لعدم وجود قانون آخر ينظم ويشمل جميع هذه الأمور ، لذلك – معالي الرئيس – أقترح أن تحرص وزارة البيئة والمياه عندما تسن القوانين بأن تكون جميع الجهات الإتحادية مسؤولة

عن الإلتزام بتنفيذ هذه القوانين وحماية التربة من الموت البطيئ والذي يؤدي إلى ضرر حسب حماية التربة والغطاء النباتي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا للأخ أحمد الأعماش ، معالي الوزير نرجو الإجابة على قضية الوعي البيئي وقضية استخدام المبيدات الحشرية وأثرها على التربة ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، وزارة البيئة والمياه لم تقل في يوم من الأيام أنها هي – فقط – المسؤولة عن البيئة ، ولا تريد أن تكون مسؤولة لوحدها عن البيئة ، فالبيئة مسؤولية الجميع ، ودائما عندنا شعار " بيئتي مسؤوليتي الوطنية " فجميعنا شركاء في حماية البيئة ، وليست وزارة البيئة والمياه فقط لوحدها، فكل التشريعات تم تطويرها ، ومعروف على من يقع التنفيذ ، فعلى سبيل المثال - معالي الرئيس - فيما يتعلق بالشق البيئي فإن السلطات المحلية تقوم بدور الأسد في التنفيذ ، فلنكن واضحين في هذا الأمر ، فعندنا سلطات محلية في مسألة التنفيذ فيما يخص البيئة ، والتشريع واضح فيها ، فلا أعرف ما الذي يقصده سعادة العضو ، فالتشريع واضح ودورهم واضح ، وهذا مطبق ، ومن لديه خلاف ذلك أن وزارة البيئة والمياه لا تشاور الآخرين فهذا كلام غير صحيح بتاتا ، وعلى سبيل المثال لو أخذنا وزارة التربية والتعليم فهي مشاركة معنا ، وبالفعل عندنا مشروع ذكرناه قبل قليل فيما يخص الزراعة داخل المدارس ، فنحن الآن نشجع هذا الأمر ، فالمشاركة ليس فقط في الجوانب المائية وإنما أيضا في جانب الزراعة ، وجميع الممارسات تدخل في المناهج التعليمية ، وهذا موجود وهو عمل تكاملي بين كل الجهات ، فلا نصور المسألة بهذا الشكل إذا كان هناك أخطاء فردية مثل أن يرمي أحد شيء في البحر ، فإذا قام أحد بهذا الفعل المخالف فلا نقول أن هذه ظاهرة سوداء عندنا في الدولة ! فهناك دول تكب النفايات في البحر ، فهل عندنا أحد يكب شيء من النفايات في البحر ؟! فهل عندنا مجرى لتصريف مياه الصرف الصحي في البحر أو أن مصنع يصرف المياه في البحر ؟ فهذا كلام غير صحيح وغير موجود مخالفات بهذا الشكل عندنا ، هناك أفراد أحيانا يخالفون ، نعم ، وهذا في كل مكان يحصل ، ووجود الأمن لا يعني أنه لا أحد يسرق ، فهناك من يسرق وهناك من يخالف قوانين السرعة وغير ذلك ، فالمسألة ليست مسألة طرح خواطر أو هواجس ، وإنما الكلام المفروض أن يكون عن مواضيع واضحة ، فالتشريع موجود ، صحيح أنه يحتاج إلى تطوير وتعزيز ، وأنا أتفق

معكم في ذلك ، وعلى سبيل المثال كان عندنا ضعف في القانون في موضوع الكسارات ، لأن التشريع في القانون أنه لم يكن هناك إجراءات إدارية مثل الغلق وغير ذلك ، وإنما كان فقط مجرد معاقبة وسجن للمخالف ، وعندما أصدر مجلس الوزراء الموقر العقوبات الإدارية على هذه الكسارات أصبح هناك إغلاق ، كذلك أصدرنا عقوبات إدارية فيما يتعلق بحماية الثروة السمكية ، في حين أن قانون رقم (23) كان يختص فقط بالسجن حيث أنه إذا خالف الصياد فالعقوبة هي السجن فقط، وعندما صدر قرار من ملجس الوزراء بالعقوبات الإدارية في هذا الشأن فأصبح أي مخالف صياد يتم إيقافه ويتم سحب الشرطة منه ، فصار هناك التزام كبير ، فنحن نتفق مع سعادة العضو والمجلس الموقر أن التشريعات تحتاج للتطوير والتحديث بسبب التغيرات المستمرة ، ونحن بالعكس نأخذ بملاحظات الإخوة وندرسها لكن لا نريد التعميم أن هناك ظواهر بناء على مشاهدات لأخطاء فردية ، فهذه الأمور غير موجودة في الدولة كظواهر بهذا السوء ، فهناك في كل مكان موجود من يخالف القانون ، والقانون وجد لردع المخالفين ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، ضمن المحور الرابع وهو : " جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة للمحافظة على الموارد البيئية " : طبعا حظيت جهود حماية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة باهتمام بالغ ومبكر ، وكان الاهتمام بالحياة الفطرية والبرية والبحرية من أوائل القضايا التي حظيت بهذا الإهتمام ، وشكلت أحد الأركان التي قامت عليها سياسة الدولة في هذا المجال إذ تم إنشاء العديد من المحميات الطبيعية البرية والبحرية ووضعت العديد من الخطط والبرامج التي صممت لحماية بعض الأنواع المهددة بالإنقراض إلا أنه تلاحظ ما يلي :

- غياب النظم الفعالة لإدارة وصون المناطق المحمية .
- نقص المعلومات بشأن أوضاع واحتياجات الأنواع المهددة بالإنقراض وفصائلها .

وسؤالي لمعالي الوزير هو : ما هي خطة الوزارة لصون حماية المناطق المحمية وتنميتها ؟

كذلك ما هي مؤشرات القياس التشغيلية والإستراتيجية وآلية عمل المبادرات التي تعتمدون عليها ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، سبق وأن أجبت على موضوع المحميات الطبيعية ، وذكرت أن عندنا نظام أو استراتيجية للمحميات الطبيعية يتم تطويرها ، وكذلك الآن عندنا خطة 2014 – 2016 لزيادة نسبة عدد المحميات في الدولة بحيث تتوافق مع المعدلات العالمية ، فنحن نعمل في هذا الإطار مع السلطات المحلية ، وذكرنا أن هناك الكثير من المشاريع يتم التنسيق في شأنها الآن وذلك بعد إعلان صاحب السمو الدكتور الشيخ سلطان بن محمد القاسمي عن محمية كلباء تم التنسيق مع هيئة البيئة ورفع الطلب لتسجيلها .

كذلك مع هيئة البيئة في ابوظبي الإعلان عن محمية ، فهذا التنسيق نحن نعمل به وموجود ، وهناك إحصائيات حول المحميات ، وهذا يحتاج لتطوير من فترة إلى أخرى ، وقد ذكرنا بشأن القوائم الحمراء أنه تم إعدادها وسيتم الإفصاح عنها .

فيما يتعلق بموضوع مسح للأنواع النباتية : هذا تم تنفيذه وهناك تعاون مع هيئة البيئة في أبوظبي ، وهيئة المحميات الطبيعية في الشارقة ، فهم جهود كبيرة في موضوع التنوع البيولوجي، ويساهمون بشكل كبير في هذا الملف ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل ترغب التعقيب يا أخ علي ؟ تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة أشكر معالي الوزير ولكنه لم يجبني على السؤال ، فالسؤال كان بخصوص خطة الوزارة لصون المناطق المحمية ، أي هل هناك خطة عمل موجودة لدى الوزارة لصون هذه المحميات وتنميتها وزيادة رقعتها أو زيادة أنواع الحيوانات المهددة بالإنقراض؟ وهل يوجد مؤشرات قياس تشغيلية واستراتيجية وآلية عمل للمبادرات التي تعتمد عليها الوزارة ؟ فهذان هما السؤالان بالتحديد اللذان تقدمت بهما ولم أحصل على الإجابة ، لذا أطلب من معالي الوزير إذا كان بالإمكان الإجابة عليهما ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، نحن لدينا استراتيجية لإدارة المحميات الطبيعية ، فهذه موجودة ، وعندما يتم الإعلان عن محمية طبيعية فأصلا هي تخضع تلقائيا للإتفاقية ، وبذلك تعتبر منطقة محمية وتخضع لاعتبارات حسب الإتفاقية ، ويتم تقييمها ، ويدخل هذا من ضمن التقرير الوطني الذي نرفعه للمنظمة، فهذا التقرير يكون عبارة عن رصد لما يتم في شأن هذه المحميات وإدارتها ، فالإستراتيجية الموجودة هي التي تراقب إدارة هذه المحميات .

فيما يتعلق بالمؤشرات أنا ذكرت أن هناك خطة 2014 – 2016 سيكون عندنا مؤشر استراتيجي سنرفعه من 5 أو 6% حاليا لرقعة المحميات الطبيعية إلى 27% من مساحة الدولة وذلك بحلول 2020م ، فهذا هدف نحن وضعناه في الإتفاقية ، وهذا ما نسعى له بحيث أنه مع عام 2020 تصل مساحة المناطق المحمية إلى 27% ، وذكرت أن عندنا أكثر من خمسين محمية غير معلنة دولية ، فهي معلنة محلية ولكنها ليس لها الإطار القانوني لتعلن وتدخل ضمن الإتفاقيات الدولية ، وهذا ما نعمل عليه في الوقت الحاضر مع السلطات المحلية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، وفي البداية أود أن اقدم شكري وتقديري لمعالي الوزير على هذه الإجابات من بداية النقاش حتى الآن ، أيضا أود أن أقدم شكري لمعاليه على حضوره الدائم في افتتاح المحميات الطبيعية في إمارة الشارقة ، فدائما معاليه متواجد في هذه المناسبات وله بصمات إيجابية في ذلك .

طبعا المحاور الأربعة غطيت بشكل كبير ، ولكن لدي بعض الإستفسارات البسيطة فقط منها :

ما هي الآثار السلبية للسدود التي أقيمت بمكرمة من الشيخ زايد – رحمة الله عليه – حيث كانت إيجابية لفترة طويلة وإلى الآن ، لكن – أيضا – هناك جانب سلبي لها ، والجانب السلبي الذي أقصده هو المسطحات الخضراء أو مجاري الوديان ، فكانت هناك أشجار ونباتات منها ما تعمر سنوات ومنها المسطحات العشبية المنتهية ، لكن بعد مرور عشر سنوات على وجود هذه السدود أعتقد أن

أغلب هذه الأشجار انتهت ، ليس بفعل الإنسان لكن بفعل انقطاع سريان الأودية عنها ، فلا أدري هل لدى الوزارة تصور أو لديها دراسة لهذه الحالة ؟

أيضاً بعض المزارع سواء الدواجن أو الطيور أو السمان تقام قريبة من مساكن المواطنين أو المناطق المزدحمة ، هل هناك رقابة عليها - حتى لو كانت محلية في الإمارات - ؟ كيف هي آلية الرقابة ؟ وبالنسبة للنفايات هذه تكب في الرمل أو تدفن في المزارع ولا ترسل لخارج المزرعة فكيف هي آلية اكتشافها ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير ما هي الآثار السلبية للسدود ونفايات الطيور من المزارع ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لسعادة الأخ مصبح ، فيما يتعلق بالسدود فجميع السدود التي تنشأ يتم لها دراسات تقييم الأثر البيئي ، بالفعل مجاري الماء الخاصة بها تغير وكثير من السدود تنشأ لحماية المناطق السكانية ولكن هل السدود أثرت على ذلك ؟ فكل سدودنا ما عدا سدين تعتبر سدوداً رسوبية ، فمنذ بداية تجميع الماء فإن البوابات تفتح بعد يوم أو يومين ويسير الماء في الوادي ولا يبقى في السد ، ولدينا سد شوكة وسد آخر تخزيني ، فلذلك السدود التي لدينا إذا تجمعت المياه فيها فإن أبوابها تفتح في الوادي ولا أعتقد أن هذه الأشجار تأثرت منها ، ولكن بحكم قلة سقوط الأمطار فقد أثر ذلك على الأشجار ، ولو نلاحظ أن الكميات التي تتساقط فإنها تقل من سنة إلى أخرى ، وأعتقد أن ذلك من تداعيات ظاهرة تغير المناخ ولكن لا أعتقد أن السدود لها ذلك التأثير السلبي بالعكس من المفترض أنها تساعد في تعزيز مخزون الماء .

وفيما يتعلق بالمزارع فقد ذكرت أن المزارع الانتاجية للدواجن ومزارع الانتاج الحيواني فهي تخضع لرقابة الوزارة من ناحية ترخيصها بالتعاون مع السلطات المحلية ، حتى مخلفاتها فإننا نطلب عليها دراسات تقييم الأثر البيئي ولا يتم الموافقة على إنشائها إلا بعد دراسة تقييم الأثر البيئي ومن ضمنها التخلص الآمن من النفايات ، ومن ثم معظم هذه النفايات تستخدم كأسمدة وموجود لدينا أسمدة تقوم على تصنيع المخلفات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ مصبح هل لديك تعقيب ؟ تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

لا شكراً يا معالي الرئيس ولكن بالنسبة للأسمدة وتلوث التربة والهواء ، لكن أنا أعرف بعض المزارع التي يحال الدخول إليها وهذا للمعلومة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى سعادة الأخ خليفة ناصر السويدي تفضل .

سعادة / خليفة ناصر السويدي :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الوزير ، الحقيقة من خلال التقرير الذي أعدته اللجنة بالتعاون مع الوزارة - مشكورين - نجد أن هنالك طريقتين - في الحقيقة - للتخلص من النفايات الطريقة الأولى هي طريقة الطمر الصحي - كما ذكر - والطريقة الثانية هي التدوير ، ولكن يلاحظ أن عملية تدوير هذه النفايات نسبتها قليلة جداً ، لذلك نحن نتساءل ونسأل معالي الوزير : هل هناك خطة لزيادة عملية التدوير والاستفادة من هذه النفايات مستقبلاً ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ خليفة ، معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، أتفق مع سعادة العضو بأن إعادة التدوير كانت قليلة ، ولكن الآن ربما لا تحضرني النسب ولكن لو ننظر لما حدث من تطوير ، فمثلاً التطوير الذي حدث في إمارة أبوظبي في موضوع معالجة النفايات حيث أصبح الآن يتم تدوير كثير من نفايات المنشآت ، فكل مشروع ربما ما نسبته 10% من المواد الداخلة في المشاريع تكون قابلة لإعادة التدوير ، وفي الشارقة لدينا شركة بيئة لديها جانب كبير في إعادة التدوير ، وأعتقد الآن نسبة إعادة التدوير ربما لا تتعدى نسبة 35% ولكن ستزيد - إن شاء الله - مستقبلاً لأن هناك صناعة تعتمد عليها مثل الحديد والبلاستيك ، ولكن ليس لدينا الإحصائيات الدقيقة حول هذا ، ونحن نعمل على ذلك وخصوصاً البلاستيك ، ولدينا دراسة ميدانية لتقييم حجم المخلفات البلاستيكية لدعم الصناعة الموجودة لدينا في الدولة ، فلدينا - تقريباً - ثلاثة مصانع كبيرة في الدولة لإعادة تدوير البلاستيك وهذا شيء جيد ، فلذلك من أحد مرتكزات أو محاور استراتيجية التنمية الخضراء هي إعادة التدوير وسيتم أخذها بعين الاعتبار - وكما ذكرت من قبل - سيكون لدينا قانون اتحادي حول المخلفات وستكون هناك سياسة في طور الإعداد ، ونتأمل خلال هذا

العام إقرار هذه السياسة من قبل مجلس الوزراء الموقر وهي سياسة إدارة النفايات في الدولة ومن ضمنها محور قضية التدوير حيث يكون هناك شيء إلزامي للتقليل من النفايات ، وأعتقد أن في إمارة الشارقة قد حددوا في سنة 2020 سيكون ما نسبته 0% ما سيذهب للمكبات ، وهذا هدف جيد لأن كثير من المواد تعتبر مدخلات لصناعات أخرى ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ خليفة هل تود التعقيب ؟ تفضل .

سعادة / خليفة ناصر السويدي :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر - حقيقة - معالي الوزير على التوضيح ، طبعاً لا جديد في عملية الطمر التي تؤثر كثيراً على التربة والمياه ، فنتمنى - إن شاء الله - في الاستراتيجية الجديدة أن نقلل من عملية الطمر ونزيد من عملية التدوير ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ خليفة ، وننتقل الآن إلى سعادة الأخ رشاد محمد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، أظن أن السؤال الذي كنت أنوي طرحه قد غطاه الإخوة -جزاهم الله خيراً-، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، والآن ننتقل إلى سعادة شيخة عيسى العري ، تفضلي .

سعادة / شيخة عيسى العري :

معالي الرئيس ، يبدو أن الأسئلة للأعضاء المتأخرين قد سبقهم إليها الأعضاء الذين تحدثوا في البداية، لكـــن سؤالي لمعالي الوزير كان حول مشروع تطوير خدمات إدارة النفايات المتكاملة ، والذي أقـــر -تقريباً- في الاجتماع التنسيقي لشؤون البلديات في 2010/9/30 ، وطبعاً تم إقراره من قبلكم ولكن مضى عليه - تقريباً - سنتين وستة أشهر ، وقرأت اليوم في جريدة الإمارات اليوم خبراً حول تنفيذ هذا المشروع وخروجه للنور عن طريق تعاون وزارتكم مع وزارة الأشغال ، طبعاً نشكركم على ذلك وسؤالي هو : ما هي الآليات التي سينفذ فيها هذا المشروع والمدة الزمنية التي يستغرقها خاصة أهمية هذا المشروع بالنسبة للإمارات الشمالية ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخت شيخة ، معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضوة الأخت شيخة ، سبق وذكرت في إجابة سابقة عن مشروع الإدارة المتكاملة للنفايات في الإمارات الشمالية وهو من مشاريع البنية التحتية ومكرمة من سيدي صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " ، المشروع أخذ وقتاً طويلاً - أكثر من سنتين - لأنه كانت هناك دراسات أولية حيث تم تحديد المشكلة ومن ثم تمت الموافقة على البدء بالمشروع ، وتم الآن طرح مناقصة لاختيار الاستشاري الرئيس للمشروع ، ويفترض خلال هذا الأسبوع أو الأسبوع القادم أن نتواصل مع وزارة الأشغال لاختيار استشاري جديد ، طبعاً المشروع هو أول مشروع في الدولة يخدم أربع إمارات في مشروع واحد ، ومن ضمنه سيكون إدارة المشروع وقضية نقل النفايات بين الإمارات وإغلاق المكبات العشوائية الموجودة وقضية إعادة التدوير ، وسيكون مشروعاً متكاملاً ، وإن شاء الله مستقبلاً سيربط مع عمليات النفايات في الإمارات الأخرى إلى أن نصل إلى موضوع إنتاج الطاقة من هذه النفايات ، لكن حالياً هناك حاجة كبيرة له لأن هناك مشاكل كبيرة في الإمارات الشمالية خصوصاً المكبات العشوائية حيث سيتم إغلاقها ومعالجتها والتخلص من هذه النفايات ، فهو مشروع متكامل ونحن نتأمل خيراً بالمضي فيه ، ولكن بالنسبة للوقت الزمني فبصراحة لا يحضرني الآن ولكن أتمنى أن يتم بأسرع وقت لأن هناك بعض الإمارات تعاني من مشاكل كثيرة في موضوع التخلص من النفايات في الوقت الحاضر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخت شيخة هل لديك تعقيب آخر ؟

سعادة / شيخة عيسى العري :

لا شكراً يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على سعة صدره وعلى ردوده الواضحة للإخوة الأعضاء ولكن قبل أن أطرح سؤالي أرجو من معالي الوزير والوزارة أن يركزوا على نقطتين أشار لهما في

مجمل ردوده على الإخوة الأعضاء ، النقطة الأولى تتعلق بمحطات تحلية المزارع، حيث ذكر معالي الوزير أن الوزارة حالياً تعمل على التشريع ، ومحطات التحلية بدأت مشكلتها في دولة الإمارات تحديداً في سنة 2004 باستشارة فنية من وزارة الزراعة والثروة السمكية في ذلك الوقت ، والآن مضى على الموضوع تقريباً عشر سنوات وبالتالي التعجيل في مواجهة هذه المشكلة أمر مهم جداً إذا أردنا أن نحمي التربة من التلوث ، لأن هذه المحطات تنتج بالإضافة إلى الأملاح مواداً كيماوية ويتم التخلص منها بطرق غير آمنة بيئياً ، النقطة الثانية : ذكر معالي الوزير بأن الوزارة تعمل على تشريع للتخلص من عبوات المبيدات وأحب أن أذكر هنا - فقط - بأن دولة الإمارات ممثلة بالوزارة عضو في مشروع دولي ترعاه منظمة الأغذية والزراعة الدولية أطلق في عام 2002 أو 2001 على ما أذكر، وهذا المشروع لديه موجهات ومحفزات للتخلص من بقايا العبوات ، فقط لدي هذين التعقيبين البسيطين.

أرجع الآن لموضوع السؤال : السؤال له علاقة مباشرة بموضوع الغطاء النباتي ، فكما هو معروف لكل ذوي الشأن بأن الآفات والأمراض تشكل أحد أهم المهددات للغطاء النباتي وللثروة الزراعية ، وتحديداً في دولة الإمارات - واسمح لي يا معالي الرئيس أن أذكر بعض الأمثلة التي ساهمت بفعالية كبيرة في انحسار الغطاء النباتي بدولة الإمارات وهي مشكلة معروفة والكل يدرك أثرها ويدرك أهميتها - ، النقطة الأولى : انتشار مرض ناتج عن الإصابة بالميكروبلازما أو ما يعرف بأشباه الفيروسات تسبب بالقضاء على محصول الليمون الحلو بنوعيه الكبير والصغير ، وتسبب بالقضاء على محصول السترون ، وتقريباً قضى بشكل شبه نهائي على محصول الليمون، وهذه المحاصيل الثلاثة الرئيسية أصبحت - تقريباً - منقرضة بنوعيها والنوع الثالث في طريقه للانقراض ولم يبق منه إلا النذر اليسير . الآفة الثانية أو المشكلة الثانية هي سوسة النخيل الحمراء وما أدراك ما هي سوسة النخيل الحمراء ، سوسة النخيل الحمراء من الآفات التي ابتليت بها شجرة النخيل المباركة وتتسبب هذه الحشرة في القضاء على الغطاء النباتي بصورة متسارعة جداً والوزارة لها جهود مشكورة بهذا الجانب لكن نتمنى أن نرى مواجهة أكبر وخطة عمل وطنية تمكن الوزارة من القضاء على هذه الآفة واجتثاثها من جذورها .

الآفة الثالثة أو المشكلة الثالثة والتي أعتبرها الأخطر هو ما يعرف بمرض فطري انتشر في أشجار المانجو وتسبب في هلاك أو موت عدد كبير جداً من الأشجار وحسب المعلومات المتوفرة في الموقع

الالكتروني للوزارة في التقارير والدراسات المنشورة لا يوجد هناك جهد علمي مركز لمواجهة هذه المشكلة ، خطورة الأمر أن هذه الآفة أو هذا الفطر - واسمحوا لي باستخدام اللغة الانجليزية - يسبب مرض " ستراتيتوس فمبرياتا " ، هذا الفطر يصيب أحد أهم المحاصيل الوطنية والتي تعتبر أحد أهم الأغطية النباتية الموجودة على مستوى الدولة ، وربما إذا انتشر هذا الفطر - لا سمح الله - من أشجار المانجو إلى هذا المحصول فسيتسبب بكارثة بيئية وأتمنى أن تكون هناك خطة وطنية لمواجهة هذا الموضوع .

المشكلة الرابعة والتي ظهرت أخيراً ، وهي ظهور حشرة ما يعرف بـ " التوتا ابسليوتا " وهي آفة أو ذبابة قضت على محصول الطماطم في كثير من الدول المجاورة ، وقد ظهرت في دولة الإمارات في العام الماضي ، وفي هذه السنة الانتشار على مدى أوسع ولم نلاحظ هناك خطة وطنية لاستئصال هذه الآفات ، القصد - معالي الرئيس - أننا نتكلم عن ضرورة وجود خطة وطنية تقودها الوزارة وتنفذها مع السلطات المختصة أو مع الحكومات المحلية أو بالتعاون مع المنظمات الدولية يكون لها مدى زمني محدد ويكون لها هدف واضح وجهد مركز حتى نستطيع مواجهة هذه المشاكل ، لأن مثل هذه المشاكل تتسبب في القضاء على الغطاء النباتي وانحسار الغطاء النباتي بدرجة كبيرة جداً ، فحبذا لو أستمع لتعليق معالي الوزير في هذا الجانب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ راشد ، ودائماً نستفيد منكم في الأمور التقنية الخاصة هذه ، ومعالي الوزير - أيضاً - يقدر معلوماتكم في هذا المجال ونتمنى أن نسمع رد الوزير بالنسبة لتأثير هذه الآفات الضارة على الغطاء النباتي للدولة ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، وأكرر شكري لسعادة الأخ راشد لأنه بالفعل الأخ راشد يعتبر مرجعاً لنا في هذه الأمور ودائما نتعلم منه ، وأنا أتفق أول شيء معه في النقطتين اللتين ذكرهما بخصوص محطات التحلية والتخلص الآمن من العبوات ، وهذا الأمر – إن شاء الله – نحن نأخذه بالإعتبار ، وحتى أعتقد أنه مذكور في التوصيات ، فنحن لسنا مختلفين في هذا الأمر ، بالعكس ، فهذا العمل مستمر ولكن لا مانع من التأكيد عليه ، فهذا أمر مدرج وننفذه إن شاء الله .

فيما يتعلق بالآفات : صحيح ، فهذه الآفات – أكيد – أنها دخلت الدولة بسبب ضعف الإجراءات في المنافذ ولأسباب كثيرة غيرها ، وذلك مثل سوسة النخيل ، فالسوسة دخلت وانتشرت ، والآن لدينا مبادرة على مستوى الدولة بدأنا بها منذ ثلاث سنوات أو أكثر ، وربما غيرنا غطائها في المرحلة اللاحقة تحت مبادرة " نخيلنا " وتم التعاقد مع مقدم خدمة لضمان تقديم الخدمة في كل المزارع في الإمارات الشمالية ، وفي إمارة أبوظبي أعتقد أن جهاز أبوظبي والبلديات يقومان بجهود كبيرة .

كذلك بشأن ما تكلم عنه الأخ راشد بخصوص لجنة لمراقبة الوضع العام ، صحيح فكان عندنا لجنة لمراقبة الوضع العام ، وأنا أتفق معه ، وكنت أتكلم من بضعة أيام في هذا الأمر بأنه لا بد أن نحدد ما هي المخرجات ، ونحن نعرف أنهم يقومون بجهود ولكن – إن شاء الله – سيتم تفعيل هذه اللجنة ، والمهم أن نعرف ما هي نسبة السيطرة على الوضع .

فيما يتعلق بالآفات الأخرى صحيح ، فهي موجودة ، فمثلا الآفة الخاصة بالمانجا دخلت من سلطنة عمان ، ولدينا تعاون معهم ، ولكن الحلول حتى الآن لا زالت ضعيفة في هذا الشأن ، وقد استقدمنا عدد من الخبراء بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس للعمل على معالجتها ، فهذه الآفات موجودة ، وأتفق مع الأخ راشد أنه لا بد من وجود استراتيجية وطنية لمكافحة هذه الآفات ، وإن شاء الله سنعمل معهم ، وخبرة الأخ راشد وجهاز أبوظبي له دور كبير في تطوير هذه الإستراتيجيات ، فنحن نتفق معك يا أخ راشد أنه لا بد من وجود هذه الإستراتيجيات بشكل واضح لموضوع مكافحة الآفات ، وخط الدفاع الأول هو تفعيل الحجر ، ومن أجل ذلك نركز الآن على صدور قرارات للتشديد على موضوع الحجر ، فمثلا النخيل الآن تم التشديد على استيراد النخيل ، فاستيراد النخيل الآن مقيد جدا ، وذلك لمكافحة آفة سوسة النخيل ، وهذا ينطبق على الآفات الأخرى.

بالنسبة لتشجيع الابحاث خاصة في شأن المعالجة الحيوية : أنا أتفق مع الأخ راشد في هذا الموضوع وإن شاء الله سنعمل على تطوير هذه الإستراتيجيات لأن هذه الأمور بالفعل تهدد الغطاء النباتي في الدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، أعتقد أن الإخوة أحاطوا بالموضوع من كافة جوانبه ، وكان هناك إثنان من الإخوة الأعضاء لا زالوا يطلبوا الكلمة هم الأخ أحمد بالحطم العامري والأخ سلطان السماحي ، فإذا رأوا أن الإخوة غطوا المواضيع التي يودون الإستفسار عنها فممكن أن ننهي النقاش ، فهل تكتفي يا أخ أحمد العامري .

سعادة / أحمد محمد بالحطم العامري :

أكتفي يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

الأخ سلطان السماحي تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

أنا عندي سؤال مهم وجوهري في الموضوع الذي تطرقنا إليه يا معالي الرئيس ، وسؤالي يختص بالكوادر الوطنية ، علما بأن الوزارة تقدم خدمات الإرشاد الزراعي والبيطري وخدمات الحجر من خلال الكوادر الفنية المؤهلة في المناطق والمكاتب التابعة لها والتي تغطي أنحاء الدولة إلا انه تبين للجنة قلة الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة في العمل البيئي في كافة مجالاته ، والسؤال هو : ما هي أوجه التعاون بين الوزارة والجهات المحلية في الرقابة على المزارع ، وما هي خطة الوزارة لتغطية العجز بأعداد المراقبين والمفتشين في ظل تزايد أعداد المزارع ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الأخ العضو ، فيما يتعلق بموضوع خدمات الإرشاد ذكرنا قبل ذلك أن هناك خدمات مقدمة ، والوزارة تقوم بتقديم خدمات الإرشاد الزراعي ، وقد تم تعيين كادر كبير للقيام بذلك ، وهناك تعاون مع المركز الوطني في إيجاد شهادة مهنية لتأهيل المواطنين في العمل في الإرشاد الزراعي ، فعندنا الكثير من الخريجين من الثانوية الزراعية ولكن نحتاج لتأهيلهم ، وهذا يترتب عليه الكثير من الميزات في الراتب لهم ، وهذا نعمل عليه .

طبعا فيما يتعلق بالزراعة : في الإمارات الشمالية ليس لدينا السلطات التي تقوم بالتنفيذ مقارنة بإمارة أبوظبي ، ففي إمارة أبوظبي جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية يقوم بالرقابة على الزراعة ، أما في الإمارات الشمالية فالوزارة هي التي تشرف على النشاط الزراعة إذا كنا نتكلم عن المزارع ، فالوزارة تقوم بتقديم الخدمات ، وتستعين حتى بالقطاع الخاص لتقديم الخدمات كما يتم الآن في موضوع مكافحة آفات النخيل ، فنحن نعمل في هذه الأمور ، ودائما نسعى لتقوية الكادر واستقطاب المواطنين للعمل في هذه المجالات ، وقد ذكرنا في موضوع الطب البيطري ، فقد بدأ الفوج الأول بالإنتظام في الدراسة ، وهذه مسألة مستمرة لاستقطاب الكوادر في هذه المجالات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل الأخ سلطان السماحي .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

شكرا معالي الرئيس ، معالي الوزير ، كما يعلم الجميع أن المجلس الوطني الإتحادي من هذه القبة يهتم كثيرا بمسألة التمكين والتوطين وخاصة أن الحكومة بادرت مشكورة بإطلاق مبادرة طيبة في هذا العام وهي " هذا العام هو عام التوطين " ، ونحن نثمن جهود معالي الوزير والإخوة في الوزارة في تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية ، لكن يهمنا بشكل أكبر أن تكون الكوادر الوطنية في عملية التفتيش والأمور الفنية أكبر لكي يكون هناك طاقم فني متكامل وطني يقود هذه الحملات كون هذا الأمر مهم جدا للأمن الغذائي والأمن النباتي ، ونتمنى من معالي الوزير التسريع في هذا الموضوع ، وأيضا في عملية تدريب وتأهيل الكوادر يجب أن نهتم بهذا الكادر وإبداعاته وتبني أفكاره وتطلعات المواطن في الوزارة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الآن أيها الإخوة وصلنا إلى نهاية النقاش ، وحقيقة هذا الموضوع هو من المواضيع المهمة حيث يطال أرضنا الحبيبة في مختلف إمارات الدولة ، واللجنة اجتهدت ودرست وكتبت تقريرها ، والإخوة تداخلوا ، وأيضا قدموا الإستفسارات والتوضيحات المهمة ، ومعالي الوزير – أيضا – وطاقم الوزارة كانوا مستعدين وأتوا بالكثير من الإجابات المفيدة التي وضحت العديد من النقاط ، وكما نعرف أن عمل الوزارات والهيئات هو عمل مستمر ، وبالتالي فمع استمرار هذا العمل يستمر – أيضا – عمل المجلس الوطني في إسداء النصح وفي تقويم الأداء وفي استيضاح النقاط لمصلحة العمل الوطني ومصلحة تطوير عمل وزاراتنا الإتحادية ، وختاما نشكر معالي الوزير على مساهمته معنا ، وأقترح أن نحيل التوصيات إلى اللجنة لإعادة صياغتها بناء على ما دار من مناقشات على أن تقدمها لنا في جلسة قادمة ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، وأحب أن أشكر – كذلك – أصحاب السعادة الأخوات والإخوة اعضاء المجلس على تعاونهم ودعمهم للعمل الوطني ، وفي النهاية نحن جميعا نخدم مصلحة واحدة ، وإن شاء الله توصياتكم هي محل تقدير منا ، وتعتبر من اكبر المدخلات في تطوير عمل الوزارة بشكل خاص ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة أمل القبيسي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، ونشكر معالي الوزير ، أعتقد أنه خلال طرح وتناول هذا الموضوع كان للعديد من الإخوة الأعضاء بعض التوصيات التي اتفق – حتى – معالي الوزير معهم عليها ، ورأى ضرورة ضمها إلى التوصيات ، لذلك نود الطلب من اللجنة المختصة دراسة ما تم في مناقشة الموضوع وضم هذه التوصيات إلى التوصيات النهائية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا دكتورة ، ستحال التوصيات جميعها إلى اللجنة لإعادة صياغتها ، ونشكر معالي الوزير .

والآن ننتقل إلى البند التالي .

*** البند الرابع : مشروعات القوانين المحالة من اللجان:**

- **استكمال مناقشة " مشروع قانون اتحادي بشأن الشركات " .**

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، لقد وردت إلينا رسالة من الحكومة بطلب تأجيل مناقشة ما تبقى من مشروع القانون الشركات ، فليتل نص الرسالة .

تليت الرسالة ونصها :

" معالي الأخ / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : طلب تأجيل مناقشة مشروع قانون الشركات

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ، ولأعضاء المجلس الوطني الموقر ، وبالإشارة إلى مشروع قانون الشركات والمقرر استكمال مناقشته يوم الأربعاء الموافق 2013/3/6م نرجو من مجلسكم الموقر النظر في تأجيل مناقشة مشروع القانون إلى وقت لاحق وذلك لدراسة بعض الموضوعات المتعلقة بهذا المشروع .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

د. أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "

معالي الرئيس :

إذاً سيتم تأجيل مناقشة ما تبقى من مواد مشروع القانون إلى جلسة قادمة ، والآن ننتقل إلى البند الخامس .

* **البند الخامس : التقارير الواردة من اللجان :**

- **تقرير* لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان " .**

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة الأخ رشاد محمد بوخش – مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة للمكان المخصص للمقرر وذلك لتلاوة التوصيات وأخذ الرأي عليها توصية . توصية . ، وكما تعلمون فهذه التوصيات النهائية بعد مناقشة الموضوع ، فأرجو أن يكون النقاش منصب على التوصيات نفسها وليس على الموضوع .

سعادة / رشاد محمد بوخش : (مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

بسم الله الرحمن الرحيم

* تقرير اللجنة حول التوصيات ، والتوصية في صيغتها النهائية ملحق رقم (3) بالمضبطة .

تقرير لجنة الشؤون الاسلامية والأوقاف والمرافق العامة

حول التوصيات المحالة من المجلس

في شأن موضوع سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان

أحال المجلس بجلسته السادسة من الفصل التشريعي الخامس عشر في دور انعقاده الثاني المعقودة بتاريخ 2013/1/22م ، توصيات المجلس في شأن موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " إلى اللجنة ، والتي سبق أن أعدت التقرير الذي عرض على المجلس ، وذلك لإعادة صياغة توصياته ورفع تقرير عنها. وبناء على ما دار في الجلسة من مناقشات السادة الأعضاء وسماع وجهة نظر ممثلي الحكومة فقد خلصت اللجنة للتوصيات التالية:

1. زيادة قيمة المنح من (500) ألف إلى (800) ألف كحد أدنى ، والقروض بما يتناسب مع متطلبات السوق وإمكانية المستفيد من المساعدة السكنية ، وبما يتوافق مع أسعار تكلفة البناء، وتحديد سقف زمني لتقديم الطلبات بحيث لا تزيد مدة الموافقة على استيفاء الشروط سنة واحدة.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟ الكلمة للأخت أمل القبيسي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

معالي الرئيس ، نحن نتفق مع التوصية لكن أعتقد أن هناك خطأ في كلمة ربما يفهم منها الأمر بطريقة مختلفة ، وبإمكان الإخوة في اللجنة – أيضا – توضيح هذه النقطة ، فقد ورد في نهاية التوصية ما يلي : " ..... بحيث لا تزيد مدة الموافقة على استيفاء الشروط سنة واحدة " وأعتقد أن الصحيح هو : " ... بحيث لا تزيد مدة الموافقة بعد استيفاء الشروط سنة واحدة " أي بدلا من كلمة " على " تصبح " بعد " ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أعتقد أن الأصح هو : " .... بحيث لا تزيد مدة الموافقة بعد استيفاء الشروط على سنة واحدة " فهل يوافق المجلس على هذا الإقتراح ؟ الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

معالي الرئيس ، أنا أتفق مع زيادة قيمة المنحة ، ولكن في التوصية لا نجد موضوع زيادة مساهمة الحكومة في ميزانية البرنامج ، ومعنى هذا أنه سيقلل عدد المستفيدين من البرنامج ، وبذلك لا يكون هناك توازن بين الزيادة إلا بوجود توصية أخرى بزيادة الدعم الحكومي للبرنامج...

معالي الرئيس :

هذه تأتي بالتبعية يا أخ عبدالعزيز ، فإذا زدنا قيمة القرض للمستفيد فبالتالي ستزيد المساهمة...

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

الميزانية تصدر بقانون يا معالي الرئيس ، فكيف سنزيدها بدون توصية بذلك ؟

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أعتقد أن مداخلة الأخ عبدالعزيز هي مداخلة قيمة ولا تزيد الميزانية بالتبعية ، أنا أعتقد أنه إذا كان المستفيدين ألف شخص من خمسمائة مليون درهم ، وإذا دفعنا ثمانمائة ألف درهم فسيقل العدد إلى 700 شخص مستفيد بدلاً من الألف شخص ، وأنا أعتقد أنه لابد أن نرفق توصية أخرى بزيادة المبالغ المخصصة للصندوق للمحافظة على نفس العدد وزيادة العدد ، أعتقد أنها توصية ممتازة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل دكتور عبدالرحيم .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة أنا أختلف مع الإخوان لأن التوصية إذا وافقت عليها الحكومة فهي تلقائياً ستزيد الميزانية ، وإذا لم توافق عليها الحكومة فلن تزيد الميزانية ، وبالتالي الزيادة في مخصصات البرنامج مرتبطة بالموافقة - أصلاً - على التوصية ، وليس بزيادة مخصصات الميزانية ، فهذا شيء مختلف حسب فهمي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد الأعماش تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، بناءً على اتفاق أو قرار من المجلس فأنتم أقررتم ذلك وهناك توصية ولو عدنا للتوصية رقم (5) فهي تنص على تفعيل الاتفاقية المبرمة بين البرنامج والمصرف المركزي بمنح المواطين قروض تتحمل الحكومة الفوائد المترتبة عليها لتمويل المشاريع السكنية للمواطنين المستحقين للقروض ، وإبقاء الميزانية الحالية للبرنامج المخصصة من الدولة للمنح فقط ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ راشد الشريقي تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، أشكر الإخوان في اللجنة والإخوة أعضاء المجلس على إثرائهم لهذا الموضوع، لكن أعتقد - معالي الرئيس - أن الشق الثاني من التوصية - في حقيقة الأمر - بعيد قليلاً عن الواقع لما نتكلم عن سنة من تاريخ استيفاء الوثائق أو الشروط والآن قائمة الانتظار منذ خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات في بعض الإمارات ، فأعتقد أن هذا الجزء أو الشق الثاني من التوصية يجب أن يعاد النظر فيه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، دكتورة أمل تفضلي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، أنا في هذه التوصية سأسترشد وأستذكر ردود معالي الوزير آنذاك ، فبالنسبة لرفع السقف فأنا أثني على ما ذكره الأخ عبيد الزعابي والأخ أحمد الشامسي أنه يجب أن يرتبط بموضوع رفع الميزانية بسبب أن معالي الوزير قال إذا رفعت درهم أو رفعت ألفاً فهذا يعني أنني سأقلل العدد لأن الميزانية محدودة ومخصصة ، وبالتالي - فعلاً - أعتقد أن الجانبين هما شقين لا ينفصلان عن بعضهما البعض ويجب أن يذكرا في نفس التوصية هذا جانب ، إذاً موضوع رفع السقف كحد أدنى يجب أن يرتبط - أيضاً - بطلب من الحكومة برفع ميزانية البرنامج ، الشيء الآخر بالنسبة لمدة استيفاء الشروط ، فإن معالي الوزير - أيضاً - ذكر بأننا نسعى لذلك وهناك موافقات حالية ظهرت - تقريباً - بحدود ألفي موافقة وكانوا يسعون لأن يكبر العدد ويسعون إلى أن يتم ذلك خلال سنة ، فبالتالي أعتقد أن تطلعات المجلس الوطني من خلال طرحه هي ربما فيها صعوبة ولكن

غير بعيدة عن الواقع ، لهذا أعتقد أنه يجب التمسك بها لأن هناك معاناة كبيرة من المواطنين لأنهم ينتظرون فترات طويلة بعد استيفاء الشروط بدون الرد عليهم ، فأعتقد أن هذا الشيء في محله وسيدفعهم جاهدين للعمل بشكل أفضل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

إذاً يا إخوان هل أفهم من ملاحظاتكم أن البند الأول يبدأ بزيادة ميزانية برنامج الشيخ زايد للإسكان وزيادة قيمة المنحة ؟ هل توافقون على هذا المقترح ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً بالنسبة للبند الأول : " زيادة ميزانية برنامج الشيخ زايد للإسكان وزيادة قيمة المنح من خمسمائة ألف درهم إلى ثمانمائة ألف درهم ... " ، والباقي يبقى كما هو ، حسناً ننتقل إلى التوصية الثانية .

سعادة / رشاد محمد بوخش : (مقرر اللجنة)

" 2. تحديد معيار موضوعي لأحقية المستفيدين من المنحة وفقاً لعدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم ورفع سقف معيار الراتب إلى عشرين ألف درهم تماشياً مع ظروف محدودي الدخل " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟ تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، ربما الجزء الأول معروف لنا كأعضاء إذا كان لديك عدد أفراد أسرة فأنها تأخذ أولوية أكبر ، لكن أعتقد لو يطرح الموضوع بصورة أكثر وضوحاً في الجزء الأول من التوصية (2) فربما يكون واضحاً لمجلس الوزراء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

أخ علي النعيمي تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة التوصية جيدة لكنها غير واضحة بصورة دقيقة ، أنا أثني على كلام سعادة الأخ أحمد الشامسي أن الشق الأول لابد فيه من تحديد ما هو المطلوب بالضبط من الإخوان في مجلس الوزراء ، أما بالنسبة لرفع سقف معيار الراتب فأعتقد أن مبلغ عشرين ألفاً جيد ولكن أطلب

مراجعة هذا المبلغ بحيث يصبح خمسة وعشرين ألف درهماً ، لأن الخريج الجديد الآن في أبوظبي ربما يحصل على 25 ألف درهم ، فأعتقد رفع المبلغ إلى خمس وعشرين ألف درهم سيكون أفضل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، دكتورة تفضلي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، أيضاً في بداية هذه النقطة " تحديد معيار موضوعي بأحقية المستفيدين من المنحة وفقاً لعدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم " ، هذا كان موضوع وطرح كبير من قبل المواطنين ، فما هو ذنب الشخص الذي لديه طفلين ؟ هل لا يحصل على مسكن حتى لو كان قد قدم قبلاً ؟ بينما شخص آخر لديه خمسة أطفال وقدم بعد الأول بخمس سنوات ويحصل على المسكن ، فهم كلهم لهم نفس الأحقية في الحصول على المسكن ، ولذلك ليس له ذنب في أن عدد أبناءه أقل أو عدد الذين يعيلهم ، أعتقد أن المسكن من حق كل مواطن ، لذلك أعتقد أننا كمجلس وطني اتحادي يجب أن نركز على نقطة بضرورة إعطاء كل مواطن مسكناً بغض النظر عن عدد الأفراد الذين يعيلهم ، وبغض النظر عن عدد أفراد أسرته ، فإذا كنا كمجلس وطني سنذهب بنفس المنحى الذي يقومون به فأعتقد أننا نكون قد ظلمنا شريحة كبيرة من المواطنين الذين طال انتظارهم للحصول على هذه المساكن أو القروض أو المنح ولازالوا لا يحصلون عليها بحجة أن عدد النقاط وعدد أفراد الأسرة وعدد المعالين أقل أو أكثر، ولهذا فربما نحن بحاجة لإعادة النظر في هذه التوصية.

كذلك بالنسبة لسقف الراتب ، أعتقد موضوع العشرة آلاف درهم لا أدري من الذي وضعه ، وبقي تحت هذه المظلة والهاجس كأنه يحدد سقف ذوي الدخل المحدود ، إلى الآن ليس لدينا دراسة تقول من هم ذوي الدخل المحدود ، كم مرتباتهم في ظل تغير معدلات الرواتب ؟ فأعتقد أن رقم عشرين ألف درهم جيد كتطلع لكن من ناحية أخرى الطرح الذي تم من معالي الوزير إذا رفعناه بهذه الطريقة فسيقل العدد بشكل كبير ، فربما أقترح أن ندرسه بشكل أفضل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا دكتورة ، حقيقة أنا لم أحضر ذلك الاجتماع وبالتالي كنت أتصور أن هذه التوصيات أشبعت نقاشاً وأشبعت بحثاً وأننا أتينا لإقرارها ، والآن إذا كنا سنناقش كل توصية على حدة بشكل تفصيلي

فهذا يعني أنه لم يتم نقاش هذه التوصيات بشكل تفصيلي ، فأرجو من الإخوة في اللجنة التوضيح في الموضوع ، تفضل يا أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، التوصيات التي رفعتها اللجنة للمجلس الموقر ونوقشت مع معالي رئيس البرنامج كانت (18) توصية ، والإخوان في المجلس الموقر درسوا التوصيات بنداً بنداً . ووافقوا عليها وطلبوا دمجها لتخرج بأقل عدد ممكن من التوصيات بما يتوافق مع ما هو مطروح ، وهذا ما قامت به اللجنة ، والمجلس ناقش هذه التوصيات كلها وأقرها بالكامل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضلي يا دكتورة .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

عفواً معالي الرئيس ، حسب الإجراء المتبع حالياً ونشهد عليه الذي تم حالياً عند مناقشة موضوع وزارة البيئة المياه ، جرت العادة على أن هنالك توصيات مرفقة بالتقرير وهذه التوصيات تطرحها اللجنة خلال تقديمها للتقرير في بداية مناقشة الموضوع ، بعد ذلك تعود هذه التوصيات إلى اللجنة - وهذا ما كررته اليوم - على أن يتم إدراج جميع ما تم مناقشته من توصيات خاصة إذا ما حصلت على قبول من قبل الوزارة وإدراجها من ضمن التوصيات المقدمة من قبلهم ، النقاش الذي دار لم يكن لإقرار هذه التوصيات ، التوصيات اليوم نقرها ، هذه التوصيات لم تقر سابقاً وبالتالي نستشهد بالمناقشات التي تمت ، وبناءً على هذه المناقشات التي تمت اتضحت رؤية أفضل لطريقة تطبيق هذه التوصيات ، وبالتالي من حق الأعضاء أن يعلقوا عليها لأنها ستكون ختامية وسترفع لمجلس الوزراء، اليوم جلسة لإقرار هذه التوصيات ولم تكن جلسة مناقشة موضوع برنامج زايد للإسكان لإقرار التوصيات ، فأتوقع أن هذا هو سمت عام موجود لدينا كمجلس ، فاليوم لم نقر توصيات وزارة البيئة والمياه ولم نناقشها بل تمت قراءتها على المجلس ، واليوم وزعت عليكم هذه الورقة لتضعوا ملاحظاتكم وترسل للجنة أو يدرج ما طرح من ملاحظات ومن مناقشات وتوصيات وتأخذها اللجنة بعين الاعتبار ، فأرجو ألا يكون هناك لبساً ، فنحن لم نقر هذه التوصيات سابقاً ، واليوم هو يوم مناقشتها وإقرارها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة ، لتحقيق مصلحة النقاش - على سبيل المثال - هناك التوصية التي تقول : " تحديد معيار موضوعي لأحقية المستفيدين من المنحة وفقاً لعدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم " هذه - مثلاً - إذا كان للإخوة وجهة نظر حول الموضوع ، هل يفصل فيها وجهة نظر الوزارة على التقليد الذي ساروا عليه وهو الأفضلية للأسر الأكبر عدداً ، والدكتورة قالت لا بل الأفضلية للذي قدم قبلاً ، إذاً هذه مسائل تحتاج لنقاش ، فهل سنناقش كل توصية على حدة ؟ وبعد المناقشة هل ستذهب التوصيات للجنة مرة أخرى أم سنقرها الآن ؟ المفروض في هذه المسائل عادةً عندما نوكل الأمر للجنة من لجان المجلس ، وهذه اللجنة منتخبة واستمعت للملاحظات واستنارت برأي الأعضاء وبالتالي عندما تعد التوصيات - وخصوصاً أن التوصيات قد عرفها الإخوة - وإذا كانت هناك لديهم ملاحظات يكونوا قد اتصلوا باللجنة ، وبهذه الطريقة سيكون هناك إعادة نقاش للموضوع من جديد ، خصوصاً أن هناك تفاهماً بأن هذه التوصيات - تقريباً - الدولة أو الوزارة أو الحكومة قد عرفت بها لما قرأت التقرير وأجابت عليها ، فإذا أوردنا توصيات جديدة الحكومة لا تعرف عنها أو لم تناقش أثناء الجلسة فهذا سيخلق تقليداً جديداً في علاقتنا مع الحكومة ، فأرجو أن تأخذوا هذه الأمور بعين الاعتبار ، أخ راشد الشريقي تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، أتصور أن الطرح الذي تفضلت به الأخت نائبة الرئيس هو الإجراء أو التقليد المتعارف عليه ، ونحن بالفعل ناقشنا التوصيات ضمن تقرير اللجنة ، وأنا شخصياً أرسلت للجنة ثلاثة اقتراحات أو تعديلات ، أحدهم في المادة الأولى وأحدهم تعديلاً جوهرياً في المادة (3) وأحدهم في المادة (4) ، وكنت أتوقع أن يناقشوني - على الأقل - في الأمر أو أن يأخذوا ببعض التعديلات ، والآن المادة (3) بهذه التوصية لا نستطيع كمجلس أن نرفعها للحكومة بهذا الشكل ، هذه توصية تدخل في تفاصيل التفاصيل ، وتتكلم عن آليات وأطر عمل وكيف تعمل ، وكنت قد اقترحت عليهم في التوصية الثالثة نص جامع شامل ولم يرد علي أحد ! فإذا كنا سنأخذ التوصيات كما هي معروضة علينا بهذا الشكل فهذه قضية أخرى ، كان يفترض باللجنة - على الأقل - بعد النقاش أن تأخذ كل الملاحظات التي دونها الأعضاء وترجع وتعيد صياغة الموضوع - كما تفضلت معاليك - بحيث لا يخرج عما تم الإتفاق عليه مع الحكومة لتحسين الصياغة أو إضافة فكرة جديدة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ راشد ، أخ أحمد الأعماش تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، مع تقديري واحترامي لسعادة العضو راشد فإن اللجنة استلمت الملاحظات من إدارة اللجان من خلال المجلس الذي ذكر في الجلسة ، واجتمعت وناقشت هذه الملاحظات وأقرتها وأحالت التوصيات بشكل نهائي إلى الأمانة العامة ، والأخ راشد أعطانا ملاحظاته بعدما صدر التقرير من اللجنة ، وقد سألنا الإخوان القانونيين هل يحق للجنة أن تستعيد التقرير النهائي الذي أعدته وسلمته للأمانة العامة وتعيد طرح ما ذكر ، فأفادونا بالنفي وأنا كلمت الأخ بو أحمد وأخبرته يا سعادة الأخ راشد ملاحظاتك التي أبديتها لنا جاءت متأخرة واللجنة اجتمعت وأعدت التقرير وسلمته للأمانة العامة، وقال أنا لا أعلم بأنها صدرت وبالتالي هو علم بذلك ، هذه الملاحظات هي ملخص لما دار في الجلسة ومعالي الوزير أجاب عليها وهو على علم بذلك ، أرجو من السادة الأعضاء التفاعل معها بما يتوافق مع الواقعية حيث أننا نعتقد أن هذه التوصيات واقعية وبحدود ما طرحه السادة الأعضاء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ عبد العزيز الزعابي تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، سأعطي مثالاً ، بالنسبة للتوصية الثانية فإنها تنص على : " 2. تحديد معيار معيار موضوعي لأحقية المستفيدين من المنحة وفقا لعدد أفراد الأسرة .... " الآن هذا موجود في البرنامج ، فالأسرة التي عدد أفرادها كبير يأخذ عشر نقاط ، وحتى في البرنامج فإنهم يأخذون الجانب الآخر ، فقد يكون الرجل أو المرأة لا تنجب أطفال ، فيؤخذ هذا في الحسبان ، لذلك أعتقد أن الأفضل أن نترك الفقرة الثانية برفع سقف الراتب إلى (20) ألف درهم وشطب الجزء الأول من التوصية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً هل يوافق المجلس على شطب الجزء الأول من التوصية الثانية والإبقاء فقط على فقرة رفع سقف الراتب ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

3. إعداد استراتيجية للإسكان على مستوى الدولة ووضع برامج ومؤشرات القياس التشغيلية للمشاريع المنفذة وطلبات المواطنين المقدمة للبرنامج ، ومؤشرات الإنجاز ، وربطها بآليات عمل ومستهدفات الإنجاز ، وإعداد دراسات وأبحاث حول الصعوبات التي تواجه بعض المواطنين في استكمال الإجراءات المتعلقة بفتح ملفات ، تراجع بصفة دورية وتأخذ بعين الاعتبار الرؤية الشمولية للإسكان والمتوافقة مع رؤية الدولة (2021) ، وعرض هذه الاستراتيجية على الجهات المحلية والعمل على نشر أسسها العامة في وسائل الاعلام لاطلاع الرأي العام بها.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟ الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

معالي الرئيس ، كما ذكرت فإن هذه التوصية فيها تزيد وتفاصيل تنفي عنها صفة التوصية ، لذلك لو سمحت لي أنا عندي اقتراح آخر بإعادة صياغة هذه التوصية كالآتي : " 3. إعداد استراتيجية عامة للإسكان على مستوى الدولة بالتنسيق مع الجهات المحلية المعنية ، واطلاع الرأي العام عليها من خلال وسائل الإعلام " ، أما أن يبقى النص الوارد من اللجنة حيث ورد بها " استكمال الإجراءات المتعلقة بفتح الملفات ... وتراجع بصفة دورية ... وتأخذ بعين الإعتبار " فهكذا لا تصبح توصية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكرا معالي الرئيس ، أنا أتفق مع ما ذكره سعادة الأخ راشد الشريقي ، ففي الحقيقة إذا نظرنا مرة ثانية للتوصية سنجد أنه من الصعب إنجاز مثل هذه التوصية ، ونحن حتى نتقدم بتوصية من المجلس الوطني لا بد أن تكون قابلة للتحقق ، فمسألة إعداد استراتيجية للإسكان على مستوى الدولة هذه موجودة ، فالإستراتيجية موجودة لديهم ، وهذا سيكون جوابهم على التوصية أنه يوجد استراتيجية، أما ربطها بآليات العمل فهذه كل بأمور مكتبية (paper work) ، أي أعمال غير ملموسة ، فماذا سيستفيد المواطن منها ؟! فنحن نريد الشروط والآليات بحيث تصرف للمواطن بأقصر وقت ممكن ، فلا نريد أن يكون هناك فترات انتظار طويلة بيحث يضطر المواطن لأن ينتظر لفترة طويلة حتى يحصل على القرض أو المنحة ، فهذه

الأشياء التي تكون ملموسة للمواطنين ، أما مسألة إعداد استراتيجية وربطها بآليات – مع احترامنا للصياغة – فكلها أشياء وأوراق داخلية وعمل داخلي ، وهذه أشياء – أنا متأكد – موجودة لدى برنامج زايد للإسكان ، لذا أرجو من المجلس الموقر واصحاب السعادة الأعضاء إعادة النظر في هذه التوصية ، وأنا أرى من وجهة نظري حذفها من التوصيات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، حتى لا نطيل النقاش ، فهذه التوصية الآن حولها ثلاث وجهات نظر هي :

أولا : أن تحذف كما ذكر الأخ علي النعيمي لأنها عامة .

ثانيا : أن تبقى بصيغتها الحالية .

ثالثا : إعادة صياغتها في ثلاثة أسطر تحمل هذا المضمون كما اقترح الأخ راشد الشريقي ، فالآن المجلس مع أي من هذه التوجهات ؟ فمن يرى ضرورة حذف هذه التوصية يتفضل برفع يده؟

(أقلية)

معالي الرئيس :

والآن ، هل يوافق المجلس على إبقائها ملخصة كما اقترح الأخ راشد الشريقي أم كما هي ؟

(الموافقة على إعادة صياغتها واختصارها)

معالي الرئيس :

إذاً لو سمحت يا أخ راشد بقراءة الصيغة الملخصة المقترحة بهدوء حتى يكتبها الإخوة .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

التوصية كالتالي : " 3. إعداد استراتيجية عامة للإسكان على مستوى الدولة بالتنسيق مع الجهات المحلية المعنية ، واطلاع الرأي العام عليها من خلال وسائل الإعلام " ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه الصياغة للتوصية الثالثة ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

4. تطوير البرنامج لخطط أعماله في الفترة القادمة من خلال تفعيل اشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج الاسكان في الدولة ، وذلك من خلال التعاقد مع هذه الشركات لتشييد المجمعات السكنية

تتوافر فيها متطلبات البنية التحتية والمرافق واستحداث برامج تمويلية ذات أسعار معتدلة وفترات سداد مقبولة من قبل البرنامج وتطبيق نظام التأجير التملكي بالدولة للمواطنين والاستفادة منها خلال مدد زمنية محددة.

- نضيف كلمة " التي " في السطر الثالث بعد كلمتن " السكنية " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟ الكلمة للأخت أمل القبيسي .

سعادة / د. امل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد أن هذه التوصية ممتازة وفي محلها ، لكن أعتقد أنها في بدايتها تحتاج لإعادة صياغة ، فالصياغة في بدايتها تقول : " تطوير البرنامج لخطط أعماله في الفترة القادمة من خلال تفعيل إشراك القطاع الخاص .... ثم قال بعد ذلك ... من خلال التعاقد ....." ، فأعتقد ان هذه الصياغة حتى من ناحية لغوية ضعيفة بعض الشيء ، لذلك أرى أن تتم إعادة صياغة السطرين الأولين من التوصية ، أما مسألة طرح الآليات التي ذكرت لاحقا ممكن بقاءها لأنها تطلعات مستقبلية جيدة ، لذلك فقط أرى إعادة صياغة السطرين الأولين من التوصية لأن صياغتهما ركيكة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

لو سمحتي يا دكتورة ممكن أن تفكري في صيغة معينة وتعرضيها بعد قليل على المجلس ، الكلمة للأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، ممكن أن نبدأ هذه التوصية بعبارة : " تفعيل اشراك القطاع الخاص " ونشطب ما قبل ذلك ، فهل هذا ممكن ؟ أي يصبح النص في بداية التوصية كالتالي : " تفعيل إشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج الإسكان في الدولة .... " ، فهل هذا مناسب ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

وباقي التوصية يبقى كما هو ، الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، أنا لدي صياغة لهذه التوصية كالتالي : " 4. تطوير خطط وبرامج تساهم في إشراك القطاع الخاص في برامج الإسكان ، وتطبيق نظام التأجير التملكي في الدولة للمواطنين " . وشكرا .

معالي الرئيس :

هذا النص بدلا من نص التوصية الموجود كاملا ، هل يوافق المجلس على نص التوصية التي قرأها الأخ راشد أم على التوصية كما جاءت من اللجنة بالتفصيل ؟ الكلمة للدكتورة أمل القبيسي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، إذا كنا سنتكلم عن تفعيل اشراك القطاع الخاص بمجمله بدون تحديد آليات معينة فلتختصر التوصية ، وبدون حتى أن نذكر مسألة التأجير التملكي لأنه بذلك نترك للوزارة إيجاد الآليات المختلفة ، لكن إذا تحدثنا فيها عن موضوع التأجير التملكي فيجب أن نضع فيها باب الخيارات الأخرى ، فأعتقد أن استحداث برامج تمويلية ذات أسعار معتدلة أيضا من الأشياء التي بالإمكان أن يشارك فيها القطاع الخاص ، فإما أن يوضع التفصيل بمجمله أو توضع بشكل عام بمجملها ، فأعتقد أن النص الوارد من اللجنة أفضل وربما أن الإخوة في اللجنة تدارسوها ، وأثناء النقاش طرحت أيضا، وشكرا .

معالي الرئيس :

الإخوة في اللجنة هل أنتم مع الإبقاء على التوصية كما هي وفقط تعديل المقدمة ؟ ... كذلك هل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً يصبح نص التوصية كالتالي : " 4. تفعيل إشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج الإسكان في الدولة ..... " وباقي التوصية يبقى كما هو ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

5. تفعيل الاتفاقية المبرمة بين البرنامج والمصرف المركزي بمنح المواطنين قروض تتحمل الحكومة الفوائد المترتبة عليها لتمويل المشاريع السكنية للمواطنين المستحقين للقروض وإبقاء ميزانية البرنامج المخصصة من الدولة للمنح فقط ، مما سيحقق زيادة في عدد المستفيدين من البرنامج ويقلل من عدد الطلبات المتراكمة .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟ الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، انا لدي استفسار : ما هو وجه الإختلاف ما بين التوصية الرابعة والخامسة؟ ففي الرابعة ورد موضوع استحداث برامج تمويلية ، وكذلك في التوصية الخامسة نتكلم عن برامج تمويلية ومنها المصارف ، فهذا تمويل وفي الرابعة أيضا تمويل ، كما أن الرابعة تتكلم عن القطاع الخاص ، وهنا في الخامسة تتكلم عن القطاع الخاص وهو البنوك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أعتقد أن هناك فرق ، فالبنك يعطي الشخص ، والشخص يقوم بالبناء ، أما في التوصية الرابعة فالشركات هي التي تقوم بالبناء وتتفق مع المواطنين على صيغ معينة في التملك ، ولكن الإخوة في اللجنة سيفسروا الفرق بشكل أوضح ، تفضل الأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

كما تفضلت يا معالي الرئيس هذا هو الجواب بالضبط ، فالنص في التوصية الرابعة أن القطاع الخاص كشركة تبني مجمعات سكنية للبرنامج ، أما التوصية الخامسة أن هناك اتفاقية بين المصرف المركزي وبرنامج زايد للإسكان لتمويل قروض المواطنين ، وبالتالي المجلس الموقر أراد أن يقول للمصرف المركزي أنه مع تطبيق هذه الإتفاقية وتحميل الفائدة التي تترتب على هذه القروض على الحكومة ، فهذا هو الفرق ما بين التوصيتين ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً هل يوافق المجلس على التوصية الخامسة ؟ الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

معالي الرئيس ، في الحقيقة ورد في السطر الثاني من هذه التوصية أن تتحمل الحكومة الفوائد على هذه القروض ، وأنا أرى أن يضاف لها – كذلك – الرسوم ، ففي بعض الأوقات بعض البنوك ممكن أن تأخذ الفوائد وتحمل الرسوم على المتعامل ، فأقترح إضافة كلمة " والرسوم " ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على مقترح الأخ علي النعيمي بإضافة كلمة " والرسوم " وكذلك على التوصية كاملة ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

6. وضع خطط عمل تتضمن تعزيز التنسيق والتعاون بين البرنامج والقطاعات الحكومية والمحلية والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالاسكان في شأن آلية منح الأراضي السكنية للمستفيدين وتوفير المرافق الاساسية للمجمعات السكانية على سبيل المثال إمدادات الكهرباء والماء والطرق والمرافق الأخرى " .

معالي الرئيس :

أعتقد أن الاصح هي " للمجمعات السكنية " وليس " السكانية " ، فهل يوافق المجلس على هذه التوصية بعد تعديل كلمة " السكانية " لتصبح " السكنية " ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

7. إلزام المستفيدين بتنفيذ النماذج السكنية الجاهزة والمعروضة في البرنامج وذلك للحد من عملية الاقتراض من البنوك ، ووضع معايير وآليات تنفيذ واضحة لشركات المقاولات المتعاقدة مع البرنامج لإنجاز الأعمال في المواعيد المقررة وفق التعاقد " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟ الكلمة للدكتورة أمل القبيسي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد أنه في هذا الموضوع يوجد ممارسات حاليا موجودة لبرامج الإسكان المحلية ، وذلك من خلال أنهم يوفرون نماذج سكنية لكن لا يلزمونهم وإنما يشجعونهم على اتباعها ، وأيضا ممكن أن يعطونهم الدعم الهندسي ، ودعم في طريقة الإشراف ، وتكون عندهم أيضا قائمة من المقاولين المعروفين والمشهود لهم بالخبرة والنزاهة في العمل ، فأعتقد أن الإلزام صعب بعض الشيء ، لذلك ممكن أن نقول : " تشجيع المستفيدين بتنفيذ النماذج السكنية الجاهزة ..." وأيضا العبارة الثانية " ووضع معايير وآليات تنفيذ واضحة لشركات المقاولات المتعاقدة ... " أعتقد بالإمكان أن توضع في إطار أفضل حيث أن هناك شركات تعطي أسعار مخفضة ، فهذه هي التي يكون الدعم لها وتعطى الأولوية في أخذ هذه المناقصات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً الدكتورة تقترح أن يكون بداية التوصية " تشجيع " وليس " إلزام " ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟ الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

معالي الرئيس ، أعتقد أن هناك تزيد في السطر الثاني من التوصية في النص التالي : " .... وذلك للحد من عملية الإقتراض من البنوك ... " فالحقيقة نحن في توصية سابقة قلنا أن ترتب الحكومة مع البنوك على أساس أن تعطي البنوك قروض ، وهنا نقول "وذلك للحد من عملية الإقتراض من البنوك" فأعتقد أن هذه العبارة ليس لها داعي ، ونكتفي ....

معالي الرئيس :

ممكن أن نعدلها بحيث تكون " للحد من زيادة تكلفة البناء فذلك أفضل ، وبذلك يكون نص التوصية كالتالي : " تشجيع المستفيدين بتنفيذ النماذج السكنية الجاهزة والمعروضة في البرنامج وذلك للحد من زيادة تكلفة البناء ، ووضع معايير وآليات تنفيذ واضحة لشركات المقاولات المتعاقدة مع البرنامج لإنجاز الأعمال في المواعيد المقررة وفق التعاقد " ، فهل يوافق المجلس على هذه الصيغة للتوصية السابعة ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

8. الاستفادة من إيرادات تحصيل القروض لتغطية الطلبات المتراكمة من خلال إدراجها في بند الأصول في ميزانية البرنامج " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟ تفضل يا أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، أعتقد أننا ناقشنا الميزانية ومن ضمنها كانت الإيرادات المحصلة ، هذه إيرادات من القروض تحصل والحكومة أعطتهم بحدود المليار درهم ، والوزارة ميزانيتها مليار وثلاثمائة مليون درهم ، والمحصل هو ثلاثمائة مليون درهم وهم يستفيدون منها ولا أدري لماذا هذه التوصية موجودة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ أحمد الأعماش تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، هذا الموضوع نوقش بحيث أن برنامج زايد للإسكان يحصل على إيرادات من القروض ثم تعود للميزانية بحيث تعتبر إيرادات ، فتوصيتنا - وهذا ناقشناه مع الوزير - أن هذا المبلغ يعتبر ملك للبرنامج بحيث أن هذا البند قد خصص في السنة السابقة ، فعندما يعاد هذا المبلغ للميزانية بحيث تكون الميزانية أقل من الميزانية الرئيسية ، وبالتالي نقول أن المبالغ المحصلة هي أصول وليست إيراد وتبقى للبرنامج ليستفيد منها في السنوات القادمة ولا تعتبر إيراد وتحال إلى ميزانية الدولة أو لوزارة المالية ، هذا الهدف ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

معالي الرئيس ، أعتقد أن الإيرادات هي للبرنامج وليست لوزارة المالية وأنا أؤكد على هذه النقطة، وشكراً .

معالي الرئيس :

الإيرادات ترجع لميزانية البرنامج ، إذاً أنت يا أخ عبدالعزيز مع إلغاء هذه التوصية ؟

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

نعم مع إلغائها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

إذاً يا إخوان هل توافقون على إلغاء هذه التوصية ؟ الموافق على الإلغاء يتفضل برفع يده . ولكن الأموال المحصلة هذه إذا جاءت إلى ميزانية البرنامج هل بالإمكان استخدامها في أمور أو غير برامج البرنامج ؟ إذاً هذا المبلغ يبقى مع البرنامج فما الداعي للتوصية ؟ تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

معالي الرئيس ، مثلاً البرنامج يحصل على مائتي مليون درهم في السنة من إيرادات القروض ، وهذا المبلغ مطلوب إرجاعه لوزارة المالية بالرغم من أنه من الميزانية المخصصة للسنة ، ولهذا فنحن

نقول أن هذا المبلغ خصص لسنة معينة وأقرضته للناس ويعود القرض لك ، ولكن وزارة المالية تريد استعادة هذا المبلغ لأنه يعتبر إيراداً ولا يعتبر من أصول البرنامج ومن ضمن الميزانية المخصصة سابقاً ، فبالتالي يصبح هذا إضعاف وكأن الميزانية التي خصصت للبرنامج ليست مليار ومائتي وثمانين مليون درهم حسب المرسوم ، لأن الجزء الذي حصل من قبل القروض للمقترضين يعود لوزارة المالية ، فنحن في توصيتنا نقول أن هذا المبلغ الذي يحصل يعاد للبرنامج للاستفادة منه لتقليل الطلبات الموجودة بالإضافة إلى الميزانية المخصصة من الدولة سنوياً ، هذا بالضبط هو المفهوم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

هل اتضحت النقطة يا إخوان ؟ والآن هل توافقون على الإبقاء على هذه التوصية ؟ تفضل يا أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، لقد جاءتنا الميزانية وقرأناها ، قبل أن نتخذ القرار يجب أن نعود للميزانية ونقرأها ، هل هذه الإيرادات ذهبت لوزارة المالية ثم استرجعت أم بقيت للبرنامج ؟ فقط للتوضيح والميزانية موجودة لديكم في الأمانة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضلي يا دكتورة .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، أنا أشكر سعادة الأخ رئيس اللجنة على توضيحه لكن - أيضاً - استرجع هذا النقاش مرة ثانية ، فمعالي الوزير أوضح أن هذا المبلغ لا يذهب لميزانية الدولة بل تبقى في ميزانية البرنامج وبالتالي هذه التوصية تحصيل حاصل ، لأنه حسبما ذكروا أن الإيرادات ترجع للبرنامج ويستفيدون منها ، فبالتالي ستكون توصية مكررة وليست في محلها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

يا إخوان ، حتى نحسم الموضوع سنصوت عليها ، فالذي يؤيد الإبقاء على التوصية يتفضل برفع يده؟

(أغلبية)

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

معالي الرئيس ، أنا وجهت سؤالاً وأريد الجواب ، واحد زائد واحد يساوي اثنين ، هل هذا المبلغ يذهب لوزارة المالية أم يبقى في ميزانية البرنامج ؟ غداً سيردون علينا بأن هذا المبلغ لا يذهب لوزارة المالية بل يبقى في ميزانية البرنامج فلماذا أوصيتم بذلك والبيانات لديكم وأنتم اعتمدتم الميزانية فاقرؤوها ومن ثم أجيبوا على ذلك ؟! هذا شيء بسيط لا يحتاج لتوضيح ، وشكراً .

معالي الرئيس :

المسألة ليست في أن تبقى أو لا تبقى ، إنما باعتبارها دخلاً أم ليس دخلاً ، والإخوة الآن صوتوا وانتهينا ، فهل يوافق المجلس على التوصية في مجموعها وفي صيغتها النهائية دون إعادة تلاوة بنودها مرة أخرى ؟ تفضلي يا دكتورة أمل .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

معالي الرئيس ، هنا نقطة مهمة ، نحن نتكلم أن هذه التوصيات هي - تقريباً - نفس التوصيات التي كانت واردة في تقرير اللجنة وقامت - مشكورة - بضم واختصار أهم التوصيات وإعطائها الأولوية ، لكن هناك ملاحظة هامة ، فهناك الكثير من التوصيات التي تطرح أثناء النقاش ولكن لا ترى النور ! وسأعطي - على سبيل المثال والإخوة يحضرونني في هذا الشيء - حيث طرح موضوع حول إيجاد آليات لتمويل برنامج زايد للإسكان عن طريق طرق أخرى ، وأعتقد وقتها أن الأخ أحمد الشامسي والأخت الدكتورة منى البحر اقترحوا بعض المقترحات والتي ثنى عليها معالي الوزير ووجدها مناسبة وطلب منهم أن يطلعوه على تفاصيل أكثر ويمكن إدراجها في التوصيات ، ولكن اليوم لا نراها! هل هذه ستكون طريقة متبعة دائماً لنا ؟ الأخ راشد الشريقي قال قبل قليل أنه أرسل بعض المقترحات ، حسناً ، إذا كان قد فات بعض الوقت فهل يعني أن تذهب سدىً ؟! أعضاء اللجنة يقومون بدور جداً هام ومهم في طرح توصياتهم ونقاشهم ، لكن طالبي الكلمة من خارج أعضاء اللجنة كانت لهم طروحات جيدة دائماً ، وأيضاً لهم بعض التوصيات التي كانت تلاقي ترحيباً من الحكومة ، فيجب أن نستغل هذه الفرص وتدرج ضمن توصياتنا ، لو كان الإخوان يحضرونني - وأنا لن أتكلم بلسانهم - الذي قدم توصية في ذلك الوقت يعرف نفسه ونحن كنا متابعين لهذا الشيء ويعرف أنه كان هناك استحسان كبير من قبل الحكومة، وبالتالي أعتقد أنه من حقهم أن يطالبوا بإدراج توصياتهم في

التوصيات العامة التي ترسل لمجلس الوزراء ، لأن ذلك يعتبر مكسباً للمجلس لأنه تمت الموافقة على هذه التوصيات من قبل الحكومة، وشكراً .

معالي الرئيس :

التقليد يا دكتورة أن توزع أوراق والإخوة والأخوات إذا كانت لديهم توصيات فيكتبونها ويرفعونها للجنة ، وبالتالي اللجنة تستلم هذه التوصيات وتناقشها وتضمنها للتوصيات ، على كل حال ، هل يوافق المجلس على هذه التوصيات في صيغتها النهائية دون إعادة تلاوتها مرة أخرى ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

شكراً جزيلاً ، لقد انتهينا من هذه التوصيات وشكراً لسعادة المقرر ، والآن ننتقل إلى البند السادس.

*** البند السادس : ما يستجد من أعمال :**

- مشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان .

معالي الرئيس :

بالنسبة للبند السادس وهو ما استجد من أعمال - وارد من هيئة المكتب ، فقد عرض عليكم في الجلسة الرابعة المعقودة بتاريخ 2012/12/18 مذكرة* من هيئة المكتب بشأن إنشاء لجنة دائمة لحقوق الإنسان في المجلس ، وقد وافق المجلس عليها من حيث المبدأ على أن تتم الموافقة عليها وعلى تشكيل أعضاءها في جلسة قادمة بعد إعداد نظام عمل هذه اللجنة ، واليوم معروض عليكم مشروع نظام عمل هذه اللجنة ، تفضل يا سعادة مراقب المجلس ومقرر هيئة المكتب الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

شكراً معالي الرئيس .

مشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان

- بعد الإطلاع على الدستور واللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بالمرسوم الاتحادي رقم (97) لسنة 1977م ،

- وقرار هيئة مكتب المجلس بشأن الموافقة على مشروع إنشاء لجنة دائمة في المجلس تسمى (لجنة حقوق الإنسان) بتاريخ 2013/02/28 ،

---

* مذكرة هيئة المكتب ومشروع نظام عمل لجنة حقوق الإنسان ملحق رقم (4) بالمضبطة .

- وبناء على قرار المجلس الوطني الاتحادي بالموافقة على إنشاء (لجنة حقوق الإنسان) كلجنة دائمة بجلسته الرابعة المعقودة بتاريخ 2012/02/18م ،

قررنا إصدار نظام عمل لجنة حقوق الإنسان التالي :

المادة الأولى

التعريفات

يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المبينة أمام كل منها :

الدولة : دولة الإمارات العربية المتحدة.

اللائحة : اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي.

المجلس : المجلس الوطني الاتحادي.

اللجنة : لجنة حقوق الإنسان.

الأمانة العامة : الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على التعريفات ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

المادة الثانية

تنشأ بموجب هذا النظام لجنة دائمة بالمجلس تسمى (لجنة حقوق الإنسان) .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، لدي ملاحظة بسيطة في تعريف الدولة ، فقد اتفقنا في كل القوانين السابقة أن نحذف في تعريف الدولة كلمة " دولة " ونضع بدلاً منها " الإمارات العربية المتحدة " فقط ، وهذا طبقناه في كثير من المشروعات ، فأنا أعتقد حذف تلك الكلمة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على حذف كلمة " دولة " ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

بالنسبة للمادة الثانية هل يوافق المجلس عليها ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

المادة الثالثة

تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدستورية، والقانونية، والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها.

معالي الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟ تفضل يا أخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة لقضية الاتفاقيات الدولية ، فكما تعرفون قد يكون هذا الموضوع شائكاً في بعض الأحيان ، فلماذا لا نكتفي بالدستور وبأنظمتنا المحلية ؟ لماذا نشير للاتفاقيات الدولية التي قد ترتب علينا التزامات يصعب علينا الإيفاء بها في المستقبل ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

الاتفاقيات التي وقعت عليها الدولة ، هذا هو المقصود ، والآن هل يوافق المجلس على هذه المادة؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

المادة الرابعة

تختص اللجنة بالآتي:

1. دراسة ما يحال إليها من المجلس فيما يخص حقوق الإنسان.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا البند ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

2. النظر في الاتفاقيات الدولية، أو الثنائية، أو الإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان والمستوجب للمجلس مناقشتها وفق المادة (91) من الدستور.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا البند ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

3. إبداء الرأي للجان المختصة في مشروعات القوانين الواردة للمجلس من حيث توافقها مع حقوق الإنسان الدستورية، والتزامات الدولة في اتفاقياتها الدولية.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا البند ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

4. الإسهام في إعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها دورياً إلى المؤسسات الدولية وبالأخص أجهزة الأمم المتحدة ولجانها ذات الصلة بحقوق الإنسان.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا البند ؟ تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أطلب توضيحاً للنقطة رقم (4) حول تدخل المجلس في إعداد هذه التقارير ، فأنا أعتقد أن ذلك ليس من صميم عمله ، وأعتقد أن المادة تحتاج إلى قليل من التوضيح لنا لكي نقرها، فالذي شرعها يوضح لنا ما هو دور المجلس في هذا المجال ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

الدولة مطلوب منها تقارير دولية خصوصاً بالنسبة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ، والمعروف أن البرلمانات في العالم تلعب دوراً كبيراً في إعداد هذه التقارير والمساهمة فيها بحكم أنها تمثل مع السلطة التنفيذية الأساسين اللذين يقوم عليهما البناء السياسي في الدولة ، فعلى هذا الأساس جاءت هذه المادة ، والآن هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟ تفضلي يا أخت عفراء .

معالي الرئيس ، بالنسبة للاتفاقيات الدولية فهل نطلق عليها الاتفاقيات الدولية - فقط - أم نطلق العهود المرافقة لهذه الاتفاقيات ؟

معالي الرئيس :

أعتقد تكفي الاتفاقيات الدولية لأنها مشمولة بها ، تفضلي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

لأن هناك بروتوكولات وعهود دولية تتبع هذه الاتفاقيات ، وكما ذكر الإخوة حيث كانوا يرغبون بها محلية - فقط - لأن هناك التزامات في العهود والمواثيق الدولية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

يا أخت عفراء - كما تعرفين - فإن الدولة مشاركة في العديد من الاتفاقيات الدولية وعليها موافقة كاملة عليها وبالتالي الدولة ملتزمة بها ، وهناك بعض الاتفاقيات موافقة عليها ولكن هناك بعض التحفظات على بعض البنود فيها ، أعتقد عبارة " الاتفاقيات الدولية " تكفي في هذا المجال ، وشكراً .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

5. اقتراح سبل التعاون مع المنظمات والمؤسسات الوطنية الحكومية، وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا البند ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

6. المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتوعية بها من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم، والتدريب، والإعلام وغيرها.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا البند ؟ تفضل يا أخ مصبح .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، يؤسفني أنني لم أحضر الإجتماع الأخير ، أعتقد أن كلمة " المساهمة " تعني شبه إلزام لهذه اللجنة لأن تشارك في كل هذه المواضيع ، ونحن تكلمنا قبل ذلك في هذا ولذلك أعتقد أن كلمة " الإسهام " أفضل .

معالي الرئيس :

لا أعتقد يا أخ مصبح أن كلمة " المساهمة " فيها إلزام ، وأنت تعرف أن البرلمانات في العالم لها دور كبير منها تطبيق مواد الدستور ، ودستورنا قائم على احترام حقوق الإنسان ، فالمجلس عندما يقوم بمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان فإنه يقوم بنشر ثقافة قائمة على مواد دستورنا الوطني ، ودستورنا الوطني ينص على أن المؤسسة البرلمانية هي من أهم المؤسسات التي تحمي حقوق الإنسان، فأعتقد أن هذا شيء جيد ، فهل يوافق المجلس على هذا البند ؟

(موافقة)

سعادة المقرر :

"7. تقديم تقرير سنوي في نهاية كل دور وفق أعمال المجلس التشريعية و الرقابية عن حالة حقوق الإنسان".

معالي الرئيس :

هذا طبعا في كل برلمانات العالم لجان حقوق الإنسان تقوم بهذا العمل ، فهل يوافق المجلس على هذا البند ؟ الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

نحن نتكلم في البند رقم (7) أليس كذلك ؟

معالي الرئيس :

نعم يا أخ أحمد ، وهو بخصوص تقديم تقرير سنوي في هذا الشأن ، تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

هل هذا التقرير يقدم للمجلس والإعلام وللدولة ؟ ....

معالي الرئيس :

لا يا أخ أحمد ، فهذا التقرير يقدم للمجلس كبقية أعمال اللجان ، الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

معالي الرئيس ، سؤال بالنسبة للبند رقم (7) في شأن حالة حقوق الإنسان :هل المطلوب ان تقدم اللجنة تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في الدولة أم عالميا ؟

معالي الرئيس :

لا ، هي ستقدم تقرير عمل المجلس في حقوق الإنسان ، بمعنى إذا ناقشنا قانون فيه جانب تهم جقوق الإنسان ، أو ناقشت قضية لها جانب في حقوق الإنسان ، فهذه القضايا التي لها علاقة بعمل المجلس وتتطرق إلى حقوق الإنسان هي التي يشملها التقرير ، الكلمة للأخ سالم العامري .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

معالي الرئيس ، أعتقد من يقرأ هذا البند يُهيأ له ان المجلس – فعلا – مطلوب منه في نهاية كل سنة أن يرفع تقريرا عن حالة حقوق الإنسان ، في حين أعتقد أن المقصود بالتقرير هنا هو تقرير عن عمل اللجنة ....

معالي الرئيس :

لا يا أخ سالم ، فالبند واضح وهو يقول : " ... وفق أعمال المجلس التشريعية والرقابية " فلم يقل على الإطلاق ، أي الأشياء التي قام بها المجلس سواء ناقش قانون في جانب يخص حقوق الإنسان أو موضوع أو سؤال ، فهذا هو المقصود ، الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

معالي الرئيس ، على ضوء التوضيح الذي تقدمت به معاليك أرى أن يكون نص البند السابع هو : " 7. تقديم تقرير سنوي للمجلس ..... " وبذلك يتضح لمن يقدم التقرير ، فالبند غير معروف فيه لمن يقدم التقرير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً هل يوافق المجلس على البند السابع بعد إضافة كلمة " للمجلس " ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

" 8. التنسيق مع الجهات المعنية لرصد ما قد تثيره الجهات الخارجية – حكومية وغير حكومية – من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في الدولة ، واقتراح الرد عليها " .

معالي الرئيس :

هذا طبعا بلا شك أن المجلس يقوم به الآن ولكن عندما يُؤطر في إطار هذه اللجنة فتكون اللجنة هي التي تقوم بهذا العمل ، فهل يوافق المجلس على هذا البند ؟ الكلمة للدكتورة أمل القبيسي.

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي :

معالي الرئيس ، فقط ربما سقطت سهوا ، فقد أثرناها في الإجتماع ، وذلك في الجملة الأخيرة من هذا البند وهي " واقتراح الرد عليها " فالأفضل أن نقول : " واقتراح الآليات المناسبة للتعامل معها "، لأنه أحيانا التعامل معها لا يكون بالرد ، ولذلك فهذا النص أعتقد أنه أشمل ، وكذلك من ناحية سياسية ودبلوماسية هو الأصح وهو " واقترحا آليات وطرق التعامل معها " ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً يصبح نص البند الثامني كالتالي : " 8. التنسيق مع الجهات المعنية لرصد ما قد تثيره الجهات الخارجية – حكومية وغير حكومية – من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في الدولة، واقتراح الآليات المناسبة للتعامل معها " ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

" 9. تحال جميع اقتراحات وتقارير اللجنة الواردة في المواد 5-6-7-8 إلى المجلس للبت فيها " .

معالي الرئيس :

هذا على أساس أن المجلس هو سيد القرار في هذه المسائل ، فهل يوافق المجلس على هذا البند ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

" 10. القيام بزيارات ميدانية للجهات ذات العلاقة بناء على موافقة المجلس " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا البند وعلى المادة في مجموعها كما تم تعديلها ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

المادة الخامسة

" تتولى الأمانة العامة الإعداد الفني والإداري اللازم لاجتماعات اللجنة "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

المادة السادسة

"يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ إقراره من المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ."

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟ الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

عفوا معالي الرئيس ، أود أن أسأل بخصوص تشكيل اللجنة .

معالي الرئيس :

تشكيل اللجنة سيكون بعد إقرار مشروع النظام ، وهذه – طبعا – ستكون لجنة دائمة ، والآن هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر هيئة المكتب)

المادة السابعة

" يعدل هذا النظام بناءً على اقتراح يقدمه أغلبية أعضاء اللجنة، أو ثلث أعضاء المجلس على الأقل، ويقره المجلس وفق أحكام المادة السابقة. "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟ الكلمة للأخ سالم العامري .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

معالي الوزير ، في العادة الزيارات الميدانية لا تؤخذ عليها موافقة المجلس ، فلا أدري ، هل سينطبق عليها نفس ما هو مطبق على اللجان الدائمة ؟ فنحن في اللجان الدائمة نقوم بزيارات ميدانية دون أخذ موافقة المجلس ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هناك حساسية في هذا الموضوع ، الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

سعادة الرئيس ، بالنسبة للمادة السابعة .....

معالي الرئيس :

لقد انتهينا يا أخ أحمد ، فهل نعود ونراجع مادة . مادة ؟! ...

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

معالي الرئيس ، أنا أتكلم في المادة السابعة ، فهي تتكلم عن اقتراح أن أغلبية أعضاء اللجنة هم الذين يغيرون نظامها ، فلا يوجد أي لجنة يغير في نظامها أغلبية أعضائها ، فالمجلس هو الذي يقر هذا الأمر ، فالمادة السابعة تقول : " يعدل هذا النظام بناء على اقتراح يقدمه أغلبية أعضاء اللجنة ..

معالي الرئيس :

يا أخ أحمد ، في آخر المادة مكتوب " ... ويقره المجلس وفق أحكام المادة السابقة " ، والآن هل يوافق المجلس على المادة السابعة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن هل يوافق المجلس على مشروع النظام في مجموعه دون إعادة تلاوة مواده مرة أخرى في صيغتها النهائية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

الآن بالنسبة لتشكيل اللجنة هناك اقتراح مقدم من لجنة رؤساء اللجان ، تفضل سعادة الأمين العام.

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام)

شكرا معالي الرئيس ، الإخوة الأعضاء ، طبعا اجتمعت لجنة رؤساء اللجان لمناقشة تعديل النظام، فالنظام كان يحتم أنه وفقا للائحة جعل لجنة رؤساء اللجان لجنة دائمة ، وبالتالي طبق عليها المادة الواردة باللائحة في عدم أحقية الأعضاء بالإشتراك في أكثر من لجنتين ، وقد ارتأت لجنة رؤساء اللجان أن تكون هذه اللجنة ليست دائمة ، أي لا يطبق عليها المادة الخاصة باللجان الدائمة ، وبالتالي اقترحت أن لا تعتبر لجنة رؤساء اللجان لجنة في تطبيق أحكام المادة (41) من اللائحة الداخلية للمجلس فيما يتعلق بعدم جواز اشتراك العضو بأكثر من لجنتين دائمتين ، وبالتالي فإذا وافق المجلس على هذا التعديل في نظام لجنة رؤساء اللجان يصبح لرؤساء اللجان أسوة بغيرهم من الأعضاء حق الإشتراك في هذه اللجنة .

معالي الرئيس :

هذا موضوع مهم أيها الإخوة لأنه سيرفع عنا الحرج في كثير من اللجان ، الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أعتقد أن العمل لا بد أن يكون قانون ويتوافق مع اللائحة الداخلية للمجلس ، ولا يمكن أن يكون قرار لجنة يخالف اللائحة الداخلية للمجلس ، فاللائحة الداخلية هي التي صدرت من المستوى الأعلى ، ولجنة رؤساء اللجان هي لجنة محلية أسست في المجلس ، والمادة (41) من اللائحة الداخلية نصت بكل وضوح على أنه لا يجوز للعضو أن يشترك في أكثر من لجنتين دائمتين، وبذلك فإما أن تحل لجنة رؤساء اللجان أو أن يغير اسمها بحيث لا تكون لجنة ، أما إذا كانت لجنة دائمة فهي لجنة دائمة وينطبق عليها ما ينطبق على اللجان الدائمة ، فهناك نص قانوني ، ومخالفة هذا النص يعتبر باطلا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا يا أخ أحمد ، دائما النص القانوني يفسر ، فهذه لجنة تنسيقية وليست لجنة متخصصة في شيء ، فهي لجنة تنسيقية ، الكلمة للدكتور عبدالرحيم الشاهين .

سعادة / د. عبداللطيف عبدالرحيم الشاهين :

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة أن التعديل الموجود لا يتعارض مع النص الذي تفضل به الأخ أحمد الشامسي ، فالنص يقول أنه لا يجوز للعضو أن يكون في أكثر من لجنتين دائمتين ، وعندما استحدثت لجنة رؤساء اللجان حصل إشكالية وهي في حالة أن يكون رئيس لجنة ليس عضوا في لجنة أخرى ، وبالتالي فالتعديل هو لمصلحة العمل في المجلس ، ولا يتعارض مع نص المادة (41) ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، الآن هذه الممارسة طبقت في المرحلة الأولى ، فعندما انتقل رئيس اللجنة ودخل لجنة رؤساء اللجان تم إخراجه من اللجنة الأخرى التي كان بها حيث طلبتم منه أن ينسحب من اللجنة الأخرى التي كان بها عضو حتى لا يصبح في ثلاث لجان .....

معالي الرئيس :

لذلك جاء هذا التعديل ...

سعادة : أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، نحن لا نكيف القوانين بهذه الطريقة ، فأعتقد أنه لا بد أن نكون واقعيين ، فإذا أردتم هذا الموضوع فلا بد أن تغير هذه اللجنة من لجنة دائمة إلى لجنة تنسيقية مثلا ، فلتسمى " لجنة تنسيقية " ولا تكون لجنة دائمة حتى لا تتعارض مع اللائحة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة الأمين العام .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

معالي الرئيس ، المادة (40) من اللائحة الداخلية تنص على : " للمجلس أن يؤلف لجانا أخرى دائمة أو مؤقتة حسب حاجة العمل ، ويضع لكل لجنة ما قد يراه من أحكام خاصة بشأنها " ، وهي تشير إلى عدم التعارض ، وممكن ان يفسر هذا الأمر سعادة المستشار .

معالي الرئيس :

تفضل الأخ المستشار .

الأستاذ / د. محمد عبدالعال السناري : (الخبير الدستوري والإداري بالمجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة بالنسبة للجنة أنا كان لي اقتراح بشأنها قلته قبل ذلك ، وقبل كل شيء الآن هل المجلس سيبقي على لجنة رؤساء اللجان كلجنة دائمة أم مؤقتة ؟ ، فإذا سميت لجنة مؤقتة فلا ينطبق عليها في هذه الحالة نص المادة (41) من اللاحئة الداخلية ، لأن نص المادة (41) يتحدث عن اللجان الدائمة فقط حيث تنص على أنه لا يجوز للعضو أن يشترك في أكثر من لجنتين دائمتين ، ولم يقل في لجنة دائمة ولجنة مؤقتة ، فإذا اعتبرت لجنة رؤساء اللجان كلجنة مؤقتة ففي هذه الحالة لا ينطبق عليها نص المادة (41) ، وبذلك يجوز للعضو أن يجمع بين الإشتراك بلجنتين دائمتين بالإضافة إلى الإشتراك فيها ، أما إذا اعتبرت لجنة دائمة ففي هذه الحالة ينطبق عليها نص المادة (41) ولا يجوز الجمع في أكثر من لجنتين للعضو ، وأنا في تقديري أن مسألة المادة (40) والتي تنص على : " للمجلس أن يؤلف لجانا أخرى دائمة أو مؤقتة حسب حاجة العمل ، ويضع لكل لجنة ما قد يراه من أحكام خاصة بشأنها " ، فالأحكام الخاصة بشأنها دائما مواد اللائحة تتضافر ولا

تنافر ، فعندما نطبق المادة (40) مع المادة (41) فبذلك يجوز الجمع إذا كانت اللجنة مؤقتة وليس إذا كانت لجنة دائمة ، وهذا هو التفسير القانوني بشأن هذا الموضوع .

النقطة الأخيرة التي أود توضيحها : لا أعرف لماذا الإصرار على أن تكون لجنة رؤساء اللجان لجنة دائمة ! فمن الممكن أن تتغير اللجان بتغير الفصل التشريعي في كل بداية فصل تشريعي ، فعندما يعاد انتخاب أعضاء اللجنة ممكن أن يتغير الرئيس ، ولذلك لا أرى ضرورة لأن نسميها لجنة دائمة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

معالي الرئيس ، أنا أذهب مع ما ذهب إليه الأخ أحمد جملة وتفصيلا ، فيجب أن لا نفصل ، كما اؤيد كلامة الأخ المستشار في أن لا تكون لجنة رؤساء اللجان لجنة دائمة ، وبذلك يسمح لهم الدخول في اللجنة الحالية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً هل تقترح أن تكون لجنة رؤساء اللجان لجنة مؤقتة ؟

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

نعم يا معالي الرئيس ، نجعل لجنة رؤساء اللجان لجنة مؤقتة لهدف معين ، وبذلك يصبح لهم حق الدخول في لجنة حقوق الإنسان ، وشكرا

معالي الرئيس :

إذاً هذا يعني أنه لا بد أن يتم انتخاب لجنة رؤساء اللجان على أساس أنها لجنة مؤقتة ، ونحن الآن نعمل على أساس أنها لجنة دائمة ، وهذا بالتالي يفرض علينا التعديل في نظامها ، فالمسألة ليست بهذه السهولة ، الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، من الطبيعي أنها ستتغير في كل سنة لأنه سيكون هناك انتخاب لجميع اللجان مرة أخرى ، فمن الطبيعي أن يكون هناك تغيير ، وهذه اللجنة - أصلاً - لا تقوم بعمل فعلي مختص بل هي تنسيقية - فقط - فيما بين اللجان ، ليس هناك عمل فعلي يقومون به كما في اللجان الأخرى من

دراسات وبحوث وترتيب وتقارير ، ورؤساء اللجان متغيرون في أي وقت ، فهذه اللجنة ليست ثابتة لأن رؤساء اللجان يتغيرون ، فكل رئيس لجنة يعتبر عضواً في هذه اللجنة، وإذا تغير رئيس اللجنة في السنة التالية فإنه يصبح عضواً في هذه اللجنة ، فأعتقد أنه كان من المفروض أن تكون مؤقتة وعملها مختلف عن عمل بقية اللجان الأخرى لأن عملها منحصر في داخل المجلس في التنسيق ما بين اللجان فقط ، فأعتقد أنه يجب أن تكون هذه اللجنة مؤقتة ولا ينطبق عليها نص المادة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

أخ سلطان تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا أثني على رأي الأخ أحمد الشامسي كون اللائحة أو المادة في اللائحة واضحة وكون أن لجنة حقوق الإنسان مطلب برلماني دولي ويتحتم على المجلس إيجاد لجنة دائمة في عمل اللجان ، ولجنة رؤساء اللجان هي لجنة داخلية تم الاتفاق عليها في عمل رؤساء اللجان ، فلذلك أهمية اللجنة الدائمة البرلمانية في المستقبل للمجلس أهم من لجنة التنسيق وهي لجنة رؤساء اللجان ، وحسب اتفاق الجميع لا يمكن أن نقدم اللجنة المؤقتة على اللجنة الدائمة ، لذلك أقترح أن نلغي لجنة رؤساء اللجان ونعطي الإخوان الفرصة في الدخول إلى اللجنة الدائمة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

لجنة حقوق الإنسان ليست مؤقتة يا أخ سلطان بل هي دائمة ، تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

لم أقل أنها مؤقتة بالعكس أنا أقول أنها دائمة وهي مطلب برلماني دولي لذلك علينا أن نركز على اللجنة الدائمة والمتطلبة منا كمجلس أن نضعها على البرنامج الدولي والبرلمان الدولي وأن نكون مجلساً قوياً يضع في برامج لجنة لحقوق الإنسان ، وليس اللجنة الداخلية التي اتفقنا عليها كعمل تنسيقي ، لذلك أرى إلغاء اللجنة المؤقتة التنسيقية لرؤساء اللجان كما وضح الجميع بأن هذه اللجنة متغيرة بتغير رؤساء اللجان كل سنة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

يمكن تحويلها إلى مؤقتة ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أنا أعتقد أني أثرت هذه النقطة - ولكن تفادياً لتعقيد الأمور أكثر - يمكن الحفاظ على لجنة رؤساء اللجان من خلال اعتبارها لجنة غير رسمية وتنسيقية موجودة في المجلس لأنها لا تعنى بعمل برلماني بل تعنى بتنسيق المهام فيما بين اللجان ، الجداول والمواعيد ، هي ليست لجنة برلمانية تناقش وتستدعي وتطرح مواضيع وهكذا .. فتبقى لجنة تنسيقية وتلغى صفة اللجنة الدائمة عنها أو المؤقتة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، أولاً نحن لم نطرح هذا الموضوع رغبة منا في مخالفة اللوائح وغيره ، فكما تعرفون أن عدد أعضاء المجلس هو أربعون عضواً وهو عدد محدود ، ولدينا لجان كثيرة وأعمال كثيرة وبالتالي نريد أن نستفيد من كل الخبرات الموجودة في المجلس ، وهذا الموضوع هو الذي دعانا أن نجد حلولاً لإشراك الإخوة سواء في لجنة حقوق الإنسان أو في توزيع اللجان بشكل عام، فبالتالي لجنة رؤساء اللجان هي لجنة مهمة وأنتم وافقتم عليها ووافقتم على نظامها والإخوة الأعضاء موجودين فيها ومارسوا عملهم ، وقامت بدور جيد في التنسيق فيما بين اللجان وجداولها، والآن الموضوع المطروح هو مسألة إيجاد مخرج ، الإخوة اقترحوا مخرجاً بما أن لجنة رؤساء اللجان تنتخب كل سنة وأن عملها تنسيقي أن تتحول إلى لجنة مؤقتة في المادة الأولى من نظام لجنة رؤساء اللجان ، فليتفضل الأخ محمد المزروعي بتلاوة المادة الأولى من النظام .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

المادة الأولى من النظام - الذي سبق وأن أقره المجلس وهو نظام لجنة رؤساء النظام - تشير إلى : " تنشأ لجنة دائمة بالمجلس تسمى لجنة رؤساء اللجان " ، وشكراً .

معالي الرئيس :

يمكن تحويلها إلى مؤقتة وهذا يحل الإشكالية ، هل توافقون على ذلك الآن حتى نغيره لأن المجلس صاحب قراره ؟ ، تفضلي يا دكتورة أمل .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، اسمح لي بهذه المداخلة وأتمنى أن يتسع الصدر لها كوننا أعضاء في هيئة المكتب ونحن من وضعنا مقترح النظام الداخلي للجنة رؤساء اللجان ورفعناه إلى المجلس لإقراره،

الآن نناقش إشكاليات نتجت عن هذا القرار وبالتالي نحن منذ بداية إقرار ذلك في هيئة المكتب كان على أساس أن هناك لجنة دائمة هي لجنة المسائل العاجلة ، وذكر لنا أن هذه اللجنة الدائمة لم يتم تفعيلها ونحن بحاجة إلى تفعيلها الآن عن طريق آلية لعمل رؤساء اللجان مع بعضهم البعض ، وتم الطرح فيها أن التعامل معها سيكون كلجنة دائمة ، ولذلك قامت هيئة المكتب بتدارسها ضمن هذا الإطار ، وطرحت على المجلس وتم إقرارها على أساس أنها لجنة دائمة ، ولم يكن هناك أي تصور أو أي طرح للإشكاليات التي قد تنشأ والتي تفاجأ بها الأعضاء أنهم لا يستطيعون الجمع بين لجنتين دائمتين وبالتالي يجب خروجهم من لجان أخرى وبالفعل ، اضطر بعض الأعضاء للتنازل عن لجان كانوا موجودين فيها سابقاً وخرجوا بسبب أنهم كانوا رؤساء للجان وانضموا لها ، لذلك نحن بحثنا عن مخرج الآن ، وهو أن يأتي مقترح من لجنة رؤساء اللجان إذا كانوا يرون أن هناك إشكالية وإذا كانت لديهم رغبة في الدخول في لجان دائمة أخرى وهذا يحد من رغبتهم ، أن يكون هذا ليس - فقط - بسبب لجنة حقوق الإنسان ولكن كممارسة على مدى الفصل التشريعي ، فأتمنى ألا تفهم لأننا نطرح لجنة حقوق الإنسان نريد أن نرفع الحرج عن رؤساء اللجان ليستطيعوا الانضمام لها ، هذا واحد .

ثانياً : لماذا لم يطرح موضوع النظام وأن هناك قد يكون تعارض وبالإمكان أن تكون لجنة مؤقتة من البداية وبالتالي نخرج بالمجلس من هذه الإشكالية التي كلفت بعض الأعضاء تنازلهم عن عضويتهم في بعض اللجان الهامة ؟ الآن التوجه أن تكون هذه اللجنة مؤقتة ، هل هذا يتماشى مع ما طرح سابقاً بأن هذه لجنة دائمة وهي لجنة المسائل العاجلة وأنها يجب أن تبقى لجنة دائمة أما الآن نستطيع أن نغيرها إلى لجنة مؤقتة ؟ هذه الأمور كلها نناقشها الآن بكل شفافية حتى لو نوضع مرة أخرى بمثل هذا الموقف ونوافق كهيئة مكتب على نظام ونتبناه ونرسل رسائل لباقي الإخوة الأعضاء ونطلب منهم الخروج من لجانهم ثم نأتي بعد شهر أو شهرين ونقول لهم أوجدوا لنا حل لهذه الإشكالية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة ، الآن - كما تعرفون - عندما تطرح مقترحات يكون القصد منها تيسير وتفعيل العمل ، ولجنة رؤساء اللجان - كما هو معروف - لما رأينا أن هناك تنسيق غير متكافئ بين اللجان قمنا باقتراحها والدكتورة تعرف على أي أساس اقترحت هذه اللجنة ، وفي كثير من العمل لا يستطيع الإنسان أن يتنبأ بالسلبيات ولكن تظهر فيما بعد ، المهم أن السلبية حدثت ووجدت ، والموضوع مطروح أمامكم ، فالدكتورة أمل ذكرت أنه ليس - فقط - بالنسبة للجنة حقوق الإنسان ولكن كذلك

بالنسبة للجان الباقية حدثت فيها هذه الربكة ، والأمر الآن مطروح لديكم إما أن نجد مخرجاً له وهذا يعني أن نؤجله لأنه بحاجة إلى بحث لتأتونا بأفكار وآراء ، أو أن نستمر بالوضع كما هو وننتخب أعضاء هذه اللجنة حسب توزيع الإخوان في اللجان بمن فيهم رؤساء اللجان ، فالأمر متروك لديكم حتى لا نطيل النقاش في الموضوع ونذهب يميناً وشمالاً ، تفضل يا أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، حقيقة مشاركتك هذه وتوضيحك أوجد المخرج ، أعتقد أنه لابد أن نفسح المجال لهيئة المكتب - لأنها هي التي تقدمت بهذا المقترح لهذه اللجنة - وهي اقترحت النظام الأساسي وهي التي اقترحت النظام الداخلي للجنة رؤساء اللجان ، لهذا أعتقد أن نترك الموضوع لهيئة المكتب لتقديم مقترح حل يدرس في الجلسة القادمة وبناءً عليه يتم اختيار الأعضاء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

إذاً نشكركم على الثقة التي أوليتمونا إياها - وإن شاء الله - سنتشاور معكم في هذا الموضوع وبالتالي نؤجل انتخاب لجنة حقوق الإنسان إلى حين إزالة اللبس حول هذا الموضوع ، تفضل يا أخ رشاد .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، أظن أن هناك مخرجاً وهو بدلاً من تسميتها بمسمى " لجنة " نسميها "مجموعة التنسيق " أو " فريق التنسيق " وبالتالي لا يطبق عليه نظام اللجان بعد ذلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

كل ذلك سيكون من ضمن الأشياء المطروحة وسنناقشه ، والآن نشكركم يا إخوان على مشاركتكم، والآن تفضل يا دكتور محمد بتلاوة ما تبقى من بند ما استجد من أعمال .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكراً معالي الرئيس ، هناك تنويه بالنسبة للجلسة الماضية فقد تم إحالة موضوع سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة* إلى لجنة شؤون التربية والمفروض أن يحال الموضوع إلى لجنة مؤقتة من مقدمي الطلب .

---

* قرار مجلس الوزراء في شأن الموافقة على مناقشة الموضوع العام ملحق رقم (5) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا ؟

(موافقة)

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

الموضوع الثاني هو بخصوص التوصيات ، حيث أن هناك توصيتين بخصوص الأسئلة .

1. توصية* المجلس في شأن إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية .

وافق المجلس الوطني الاتحادي بجلسته الثامنة من دور انعقاده العادي الثاني في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2013/03/05 على تبني توصية لمجلس الوزراء الموقر بناءً على رد معالي / الدكتور راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه على السؤال المقدم من سعادة العضو / أحمد محمد رحمة الشامسي في شأن إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية وفقاً للصيغة التالية :

" إنشاء هيئة اتحادية لسلامة الغذاء تختص بالمحافظة على صحة وسلامة الأغذية في الدولة " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

2. التوصية الثانية نفس الديباجة ولكن نصها : " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار الأعلاف للثروة الحيوانية في الدولة " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

الجلسة القادمة ستكون يوم الثلاثاء الموافق 2013/03/19 لمناقشة موضوع الصحة إن شاء الله .

---

* نصي التوصيتين الصادرتين في شأن السؤالين الثالث والسادس "في صيغتهما النهائية" ملحق رقم (6) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

والآن وبعد أن ناقشنا كل البنود المدرجة على جدول أعمال جلسة اليوم هل يوافق المجلس على رفع الجلسة الآن ؟

(موافقة)

إذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 03:14 ظهراً)

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

1. نص السؤال المقدم من سعادة / علي عيسى النعيمي إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة " .
2. نص السؤال المقدم من سعادة / عبيد حسن بن ركاض إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم حول " إحلال المبنى المدرسي لمدرسة الراعفة للتعليم الأساسي والثانوي للبنين في إمارة أم القيوين " .
3. رسالة اعتذار معالي وزير التربية والتعليم عن عدم حضور الجلسة وتأجيلهما إلى جلسة قادمة .

(الرسالة مرفقة بالنسخة الالكترونية للمضبطة PDF)

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....وبعد،،،

الموضوع : تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة .

إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم :

تحذر دراسات طبية عدة من أن للحقيبة المدرسية تأثيرا سلبيا في توازن قوام الطلاب وجهازهم الحركي ، نتيجة انحناء الجسم أثناء حمل الحقيبة بسبب ثقل وزنها .

فما هي الإجراءات التي سوف تقوم بها الوزارة لتخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة ؟

مقدم السؤال

علي عيسى النعيمي

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....وبعد،،،

الموضوع : إحلال المبنى المدرسي لمدرسة الراعفة للتعليم الأساسي والثانوي للبنين في إمارة أم القيوين .

إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم :

تعاني مدرسة الراعفة للتعليم الأساسي والثانوي للبنين في إمارة أم القيوين والتي تأسست عام 1981م من تهالك مبناها وسوء حالته وذلك وفقا للتقارير الهندسية التي أوصت بإحلاله .

فلماذا لا يتم إحلال أو صيانة مبنى المدرسة ؟

مقـدم الســؤال

عبيد حسن بن ركاض

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF EDUCATION
MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم
الوزيـــر

التاريخ : 27/ 2 / 2013م.

الرقم : م و / 2 / 51

سعادة / محمد أحمد المر

الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لنا أن نهديكم خالص تحيات وتقدير وزارة التربية والتعليم شاكرين ومقدرين جهودكم المخلصة وتعاون مجلسكم الموقر مع وزارة التربية والتعليم .

وفي هذا الاطار نود أن نشير إلى ما ورد إلينا من سعادتكم فيما يخص :

1 . الكتاب رقم (ا / 1 / 4 / 163 / 2013) ، المؤرخ في 20 /2/ 2013م ، بشأن الاجابة على السؤال المطروح من السيد / عبيد حسن بن ركاض فيما يخص اخلال مبنى مدرسة الرافعة للتعليم الاساسي والثانوي للبنين في إمارة أم القيوين .

2 . الكتاب رقم (ا / 1 / 4 / 175 / 2013)، المؤرخ في: 20 /2/ 2013م، بشأن الاجابة على السؤال المطروح من السيد / علي عيسى النعيمي ، فيما يخص تخفيف الحقيبة المدرسية للطلبة .

يسرنا احاطة سعادتكم علما بأن تاريخ 5 / مارس / 2013م الذي تم تحديده للإجابة على السؤالين المطروحين اعلاه ، يتوافق مع تاريخ انعقاد مؤتمر منتدى التعليم العالمي الذي تنظمه وزارة التربية والتعليم ، برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء -حاكم دبي، وأيضاً اجتماع وزراء التربية لدول مجلس التعاون .

لذا نود تأجيل طرح السؤالين أعلاه إلى جلسة قادمة ،

شاكرين لكم حسن تعاونكم ،

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

حميد محمد القطامي
وزير التربية والتعليم

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: ٤٥٤ / ٤ / ١١
تاريخ: ٢٠١٣ / ٢ / ٢٧

www.moe.gov.ae
أبوظبي • هاتف: 408 9701 / 408 9999 2 971+ • فاكس: 443 8151 2 971+ • ص.ب: 295 • أبوظبي • الإمارات العربية المتحدة
ABU DHABI • TEL: +971 2 408 9999 / 408 9701 • FAX: +971 2 443 8151 • P.O. BOX 295 • ABU DHABI • UNITED ARAB EMIRATES
دبي • هاتف: 217 6666 4 971+ / 217 6107 / 217 6103 • فاكس: 263 8026 4 971+ • ص.ب: 1962 • دبي • الإمارات العربية المتحدة
DUBAI • TEL: +971 4 217 6666 / 217 6107 / 217 6103 • FAX: +971 4 263 8026 • P.O. BOX 1962 • DUBAI • UNITED ARAB EMIRATES

ملحق رقم (2)

تقرير

لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة

والثروة السمكية في شأن موضوع

" سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربية والغطاء النباتي "

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعـاليكم تقريـر لجنـة الشـئون الخـارجيـة والتخطـيط والبتـرول والثـروة المعدنيـة والزراعـة والثروة السمكية في شأن موضوع سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

راشد محمد الشريقي

2013 /1 / 23

تقرير لجنة الشئون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية
حول موضوع (سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي)

فهرس التقرير

العنصر	الصفحة
الفهرس	**2**
الملخص التنفيذي	**3**
التقرير المفصل	**7**
المحور الأول : التشريعات المنظمة لاستغلال الموارد البيئية	**7**
المحور الثاني : مشاكل التربة والغطاء النباتي الناتجة عن استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة	**9**
المحور الثالث : دور الوزارة في العمل على وضع سياسات وطنية شاملة و متكاملة من أجل حماية التربة والغطاء النباتي وتنمية مواردها	**11**
المحور الرابع : جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة للمحافظة على الموارد البيئية	**15**
النتائج	**18**
التوصيات	**20**
المرفقات	**22**

الملخص التنفيذي

أحال المجلس بجلسته الثامنة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 27\3\2012 موضوع سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول : التشريعات المنظمة لاستغلال الموارد البيئية

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. عدم مراعاة الوزارة تنفيذ العديد من الأحكام الأساسية الواردة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستخدام الأمثل للموارد البيئية خاصة في إطار تشجيع الدراسات العلمية و الاستفادة من مخرجاتها ووضع آليات لتنفيذها و إيجاد بدائل أقل خطورة للتعامل مع التهديدات البيئية مثل التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية.
2. غياب برامج للتخلص من النفايات الناتجة عن الأعمال الزراعية المختلفة مثل مخلفات محطات التحلية و محطات معالجة المياه،عبوات المبيدات،بقايا الأسمدة مما يؤثر على الاستغلال الأمثل للموارد النباتية.
3. التداخل في الاختصاصات بين الوزارة والجهات المحلية المعنية بشؤون البيئة في مجال الإشراف والرقابة أو التنفيذ، المنظم للموارد البيئية.

المحور الثاني : مشاكل التربة والغطاء النباتي الناتجة عن استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة

انتهت اللجنة في دراستها لهذا المحور للآتي:

1. غياب الرقابة العلمية الدقيقة وفق خطط ومنهجيات مدروسة مما أدى إلى تزايد الآثار البيئية الضارة لاستخدام مبيدات الآفات الزراعية.
2. عدم تطبيق متطلبات الاستراتيجية الوطنية البيئية و خطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (23) لسنة 2003 من حيث الالتزام بالتعليمات الصحيحة والسليمة بيئيا للتخلص من مخلفات المبيدات.

3. غياب تشريع اتحادي في شأن تنظيم الرعي ومراقبة المراعي أدى إلى الاخلال بالتوازن البيئي و الذي يعتبر من أهم المعايير المحافظة على النظام البيئي و الاستعمال العشوائي و الغير منظم للموارد الرعوية.

المحور الثالث : دور الوزارة في العمل على وضع سياسات وطنية شاملة و متكاملة من أجل حماية التربة والغطاء النباتي وتنمية مواردها

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. غياب البنوك الوراثية و مراكز تجميع الأنواع والأصناف الوراثية النباتية المحلية والحدائق النباتية بغرض الحفاظ على الأصول الوراثية و حفظها من الانقراض.
2. غياب برامج وأنشطة التنسيق والتعاون مع مختلف الجهات المهتمة بقضايا البيئة سواء الحكومية وغير حكومية بهدف الحفاظ على البيئة
3. غياب خطط طوارئ، وبرامج تحتوي على اجراءات لرصد واحتواء ومعالجة التلوث الناتج عن استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية.

المحور الرابع : جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة للمحافظة على الموارد البيئية

وانتهت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية و غير الحكومية على وضع عدد من التشريعات والسياسات التي يراعى فيها إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لمشروعات الدولة الاقتصادية والتنموية.

2. ضعف آليات الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاكل البيئية المحلية يعود بصفة أساسية إلى غياب التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والمحلية.

3. تواضع جهود التعاون والتنسيق بين الإمارات المختلفة خاصة في إطار توحيد السياسات وبناء المؤسسات.

بناءً على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلُصت إلى التوصيات التالية :

1. استكمال المنظومة التشريعية اللازمة لتطوير الرعي ومراقبة المراعي و الاحتطاب،وضبط وتنظيم إدخال الأصناف النباتية ،والمحميات الطبيعية،مع الأخذ بعين الاعتبار أن تتواءم هذه التشريعات مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة.
2. الالتزام بالمعايير الدولية ومدونات السلوك البيئية فيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية و المبيدات والرقابة عليها والتخلص من النفايات و المخلفات الزراعية.
3. صون النظم البيئية و المحميات الطبيعة و النباتات المهددة بالانقراض وضع آليات فيما يتعلق بإدخال الأنواع و الأصناف النباتية الجديدة.
4. تشجيع البحوث والممارسات العلمية الحديثة، واعتبارها جزءا رئيسيا ومكونا في استراتيجيات وخطط العمل البيئي و إجراء دراسات وبرامج لتقييم الأثر البيئي و المخاطر على صحة الانسان والحيوان.
5. وضع خطط طوارئ، وبرامج تحتوي على اجراءات لرصد واحتواء ومعالجة التلوث الناتج عن استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية.
6. إنشاء قاعدة بيانات للأنواع النباتية المهددة بالانقراض والعمل على تحديثها وتصنيفها وتحديد قيمتها الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية.
7. وضع برامج وخطط العمل اللازمة لدعم الخدمات الارشادية والاستشارية للمزارعين و تطبيق المعايير الدولية العلمية المتبعة في هذا الشأن.
8. وضع نظم منهجية و آليات عمل واضحة تضمن فعالية اللجان المشكلة لحماية البيئة وخطط للتعاون والتنسيق بين هذه اللجان في إطار الاستغلال الأمثل للموارد البيئية.
9. وضع برامج للتعاون و التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، والأكاديمية، والمؤسسات المحلية و جمعيات النفع العام في شأن المحافظة على الموارد البيئية وتنميتها وتبادل الخبرات مع المؤسسات الدولية في هذا الشأن.
10. تأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في العمل البيئي من خلال برامج تدريب محلية ودولية.
11. إدخال المفاهيم و الحقائق والقوانين والنظريات والقضايا البيئية الهادفة للتنمية المستدامة في المناهج الدراسية والتعليمية والتنسيق المشترك مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .

12. توثيق الخبرات المحلية الفردية والمؤسسية في نقل المعارف والمهارات الخاصة بالموارد البيئية والحياة الفطرية وصيانتها.

التقرير المفصل

أحال المجلس بجلسته الثامنة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 27\3\201 موضوع سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض (8) اجتماعات بتاريخ 19\4\2012 ، 26\4\2012 ، 24\5\2012، 16\10\2012 ، 1\ 11\2012، 28\11\2012، 25\12\2012، 10\1\2013 لدراسة الموضوع،كما تفحصت العديد من الدراسات والأوراق البرلمانية المعدة واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على القوانين والدراسات المتعلقة بحماية التربة والغطاء النباتي:

1. القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها.
2. قرار مجلس الوزراء رقم (23) لسنة 2003 في شأن اعتماد الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
3. القانون الاتحادي رقم (41) لسنة 1992 في شأن مبيدات الآفات الزراعية.
4. قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2001 في شأن أنظمة اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 "نظام الآفات والمصلحات الزراعية والأسمدة.
5. المرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2007 بالمصادقة على قانون (نظام) المبيدات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
6. استراتيجية وزارة البيئة والمياه 2011 - 2013.

كما استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الحكومة الاتحادية من وزارة البيئة والمياه،والحكومات المحلية من البلديات والهيئات المحلية المعنية بالبيئة،بالإضافة إلى الأكاديميين.

وفي ضوء هذه الملاحظات ارتأت اللجنة إعداد تقريرها وفق المحاور التالية:

المحور الأول : التشريعات المنظمة لاستغلال الموارد البيئية

ملاحظات اللجنة:-

1. على الرغم من أن الدولة وقعت العديد من الاتفاقيات الدولية المهمة في مجال الاستغلال المنظم للموارد البيئية منها:-

- اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- اتفاقية بازل في شأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون و برتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتعديلاته.
- اتفاقية التنوع البيولوجي .

إلا أنه بتدارس اللجنة لهذه الاتفاقيات و التشريعات البيئية في الدولة فقد لاحظت بصفة عامة أن هناك العديد من الأحكام الأساسية الواردة في هذه الاتفاقيات لا يتم أخذها في الاعتبار في السياسات الوطنية وخطط العمل البيئي واتضح هذا في الآتي :-

أ. عدم التزام الوزارة بتبادل المعلومات العلمية والفنية والاقتصادية والتنظيمية والتشريعية ذات الصلة بالمبيدات و المجالات الأخرى للاستغلال المنظم للموارد البيئية مثل التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية مع كل من:-

- الجهات الدولية :- إذ نصت بنود اتفاقية التنوع البيولوجي و استكهولم للملوثات العضوية الثابتة على قيام كل الأطراف المتعاقدة بتبادل المعلومات على أن تتضمن نتائج البحوث العلمية و التقنية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة ببرامج البحث والتدريب والمسح،إلا أنه تبين للجنة بالرجوع للتقارير الدولية المعدة في هذا الجانب أن معظم المعلومات الخاصة بالدولة قديمة وغير محدثة فعلى سبيل المثال تقرير الكوكب الحي لعام 2008 بأنه تم الاستعانة ببيانات تعود لعام 2005 .
- الجهات المحلية :- حيث أكد ممثلو الجهات الاكاديمية على وجود عقبات واجهتهم لتخزين المورثات النباتية في الحدائق الملكية البريطانية (Kew Gardens) المتمثلة في استخراج تصريح من وزارة البيئة وضعف تعاون الوزارة مع الباحثين في إعداد البحوث والدراسات.

مما ترتب عليه غياب الإفصاح والشفافية وتداول المعلومات التي أكدت عليها الاتفاقيات الدولية.

أ. عدم وجود سياسات واضحة بشأن المكافحة البيولوجية وتقنياتها واستخدام بدائل للمبيدات تكون أقل خطورة.

ب. غياب برامج التخلص من النفايات الناتجة عن الإعمال الزراعية المختلفة مثل مخلفات محطات التحلية و محطات معالجة المياه وعبوات المبيدات، متبقيات الأسمدة، و مما يؤثر على الاستغلال الأمثل للموارد النباتية.

ت. تواضع مخرجات الخدمات الإرشادية والاستشارية للمزارعين مما ينعكس بشكل سلبي على الصحة النباتية والبيئة وفقا لما تضمنته الاتفاقيات الدولية المشار إليها، خاصة في إطار محدودية المعلومات والخدمات التي يقدمها الموقع الإلكتروني (المرشد الإلكتروني) للمزارعين بحيث يقتصر على استقبال الاستفسارات ومعلومات غير محدثة تعود سنة نشرها لعام 2009.

ث. تلاحظ للجنة أن المقاييس والمعايير المعتمدة في هذه الاتفاقيات تمثل معايير دولية في شأن حماية العاملين من المبيدات وفترات الأمان اللازمة لاستهلاك المحاصيل، وما يتعلق بالعمل اليدوي في المزارع والبيوت المحمية والمشاتل إلا أنه من خلال تدارس اللجنة للقانون الاتحادي رقم (41) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية في شأن مبيدات الآفات الزراعية لم يتم مراعاة هذه المعايير في التشريع ولائحته الداخلية.

ج. لاحظت اللجنة أن الوزارة لم تقم بواجبها كاملا المشار إليها في إطار الاتفاقيات الدولية ومدونة السلوك المتعلقة بالحفاظ على التربة الزراعية والحد الأقصى من كمية المبيد المسموح برشه مما يمثل إخلالا بأحكام هذه الاتفاقيات.

2. في إطار تدارس اللجنة للقانون الاتحادي (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها تبين للجنة التداخل في الاختصاصات بين الوزارة والجهات المحلية المعنية بشؤون البيئة في مجال الإشراف والرقابة أو التنفيذ المنظم للموارد البيئية، على سبيل المثال حددت المادة (43) في الباب الثالث بشأن حماية التربة حظر القيام بأي نشاط يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الاضرار بالتربة أو التأثير على خواصها الطبيعية أو تلويثها على نحو يؤثر في قدرتها الانتاجية وذلك وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية إلا أنه تلاحظ عدم الإشارة إلى الجهة المعنية بتنفيذ أحكام هذه المادة مما سيترتب عليه تداخل الاختصاصات بين الوزارة والجهات المحلية.

رد ممثلي وزارة البيئة والمياه:-

1. أفاد ممثلو الوزارة أن الوزارة تسعى لتحديث التشريعات واستحداث ما هو جديد ليتلاءم مع الاستغلال الأمثل للموارد البيئية.وتتدارس الوزارة حاليا عدد من مشروعات القوانين التي تتعلق

بالموارد الوراثية للأغذية، وترشيد الطاقة والمياه، وكما تعمل الوزارة على تعديل قانون الحجر الزراعي والبيطري، كما أشار ممثلو الوزارة إلى حرصهم وتعاونهم الوثيق مع مختلف الشركاء سواء كانت جهات اتحادية أو محلية لتطوير التشريعات.

2. أشار ممثلو الوزارة إلى وجود تشابه اختصاصات بين الوزارة و الجهات المحلية مما أدى إلى صعوبات في التعاون و التنسيق بين ما هو اتحادي ومحلي.

المحور الثاني : مشاكل التربة والغطاء النباتي الناتجة عن استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة

ملاحظات اللجنة :

لاحظت اللجنة من خلال تدارسها لهذا المحور وبناء على المعلومات الواردة في هذا الشأن الآتي:-

1. على الرغم من أن كل الاتفاقيات والتقارير الدولية بشأن استعمال مبيدات الآفات والأسمدة أكدت على أنه تتم الرقابة على أسس علمية دقيقة ومختبرات بحوث متطورة وذلك نظرا لآثارها البيئية الضارة ليس فقط على التربة والغطاء النباتي ولكن أيضا على صحة الانسان والحيوان إذ تبين بحسب المعلومات التي تضمنتها الاستراتيجية البيئية وخطة العمل البيئي في الدولة أن ما نسبته 85% من جميع السرطانات تنتج عن عوامل بيئية وتعزو اللجنة ذلك إلى غياب الرقابة وفق خطط ومنهجيات مدروسة ومختبرات بحوث متطورة.

2. ترى اللجنة أن الإشكالية في استخدام المبيدات الحشرية و الاسمدة لم يتعلق فقط بغياب الرقابة العلمية وما ترتب عليها من آثار على صحة الانسان فقط، بل بعدم تطبيق متطلبات الاستراتيجية الوطنية البيئية و خطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (23) لسنة 2003 وقد اتضح ذلك بصفة أساسية في الآتي:-

- عدم اتباع الطرق الصحيحة والسليمة بشأن استخدام العاملين في المزارع للأسمدة الزراعية إذ يؤدي إضافة كميات متزايدة من الأسمدة الكيماوية في الأراضي الزراعية إلى تملح الأراضي وتحويلها لأراضي غير منتجة مما يترتب عليه زيادة درجة ملوحة التربة خاصة في مناطق الفجيرة والسهل الساحلي الشرقي و رأس الخيمة و ذلك بحسب المعلومات الواردة في شأن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر 2010.
- عدم الالتزام بالتعليمات الصحيحة والسليمة بيئيا للتخلص من المخلفات الزراعية على سبيل المثال في إمارة الفجيرة مما ترتب عليه آثار بيئية و صحية ضارة.

3. تبين للجنة وفق مخرجات اجتماعاتها مع ممثلي الجهات المحلية أن هناك تدهور كمي ونوعي في النباتات الرعوية وقد ارتبط ذلك بالإفراط في الرعي الجائر وترى اللجنة أن أحد الأسباب يعود إلى غياب تشريع اتحادي في شأن تنظيم الرعي ومراقبة المراعي.
4. لاحظت اللجنة وفق دراستها للعديد من التقارير والدراسات البيئية أن هناك اخلال في التوازن البيئي في الدولة، حيث تم إدخال عدد من الانواع والأصناف النباتية الجديدة التي لم تكن معروفه دون الأخذ في الاعتبار النظم البيئية السائدة مثل انتشار أشجار الغويف في المنطقة الشمالية والتي باتت تهدد العديد من الأراضي الزراعية، وتعزو اللجنة ذلك إلى غياب إطار تشريعي لضبط وتنظيم إدخال الأصناف النباتية.
5. بالرجوع لأهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة ومؤشرات أدائها خاصة في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بتعزيز الأمن البيئي ورفع مستوى الدولة في مؤشر الأداء البيئي وما ارتبط بها من برامج تتعلق بإدارة الرقابة والأحكام على المبيدات، فإن اللجنة ترى أن المستهدف السنوي لنسب الإنجاز في تنفيذ هذه المبادرات تكاد تكون متواضعة حيث أنها لا تتجاوز 15% في عام 2011-2012، و أن المخاطر البيئية المرتبطة باستخدام المبيدات يتطلب تفعيل ومستوى انجاز أعلى مما هو مقدر في الخطة الاستراتيجية.

رد ممثلي وزارة البيئة والمياه:-

1. أكد ممثلو الوزارة على دور الوزارة في الحد من استعمال المبيدات الكيماوية من خلال خفض الاستيراد منها من خارج الدولة،و الحد من استخدامها بإتباع سياسة زراعية تركز على التوسع الرأسي وتأخذ بعين الاعتبار الخفض من استخدام المواد الكيماوية.
2. أفاد ممثلو الوزارة بوجود تشريعات نظمت طرق التخلص الآمن من مخلفات الأسمدة والمبيدات ،كما يتم التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص في عملية التخلص من هذه المخلفات بطريقة غير ضارة بالمجتمع. بالإضافة إلى مبادرة الوزارة في أحكام الرقابة على استخدام المبيدات بالتعاون مع السلطات المحلية المعنية بالرقابة الغذائية في الدولة.
3. أشار ممثلو الوزارة إلى وجود جهاز ارشادي يشرف على حقول المزارعين ويتعامل مع المزارعين بطريقة مباشرة ويتمثل دوره في الإرشاد فيما يتعلق بالمبيدات والتعامل معها وتخزينها

وكيفية استخدامها وكيفية التخلص منها ومن مخلفاتها، بالإضافة إلى إقامة ندوات و إعداد دورات تدريبية يتم فيها تعريف المزارعين بكيفية التعامل مع المبيدات.

المحور الثالث : دور الوزارة في العمل على وضع سياسات وطنية شاملة و متكاملة من أجل حماية التربة والغطاء النباتي وتنمية مواردها

ملاحظات اللجنة:-

1. بتدارس اللجنة لهذا المحور تبين لها الآتي:-

- غياب البنوك الوراثية و مراكز تجميع الأنواع والأصناف الوراثية النباتية المحلية والحدائق النباتية بغرض الحفاظ على الأصول الوراثية وإتاحتها للبحوث والتطوير الوراثي في الدولة وحفظها من الانقراض مثل نبات الغضا،حيث أكد ممثلو الهيئات أنه تم تخزين (250) بذرة بالحدائق الملكية البريطانية (Kew Gardens) وسيتم استرجاع 50% من هذه البذور لبنك الشارقة فور الانتهاء من إنشاء البنك.
- غياب النظم الفعالة لإدارة وصون المناطق المحمية وغياب خطط إدارتها و غياب المعلومات الدقيقة حول عدد وأصناف ومواطن الأحياء الحيوانية والنباتية المتوفرة في الدولة، وكذلك الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض.

2. عدم توفر المعلومات الدقيقة عن حالة البيئة وعدم متابعة ما يطرأ عليها من تغيرات بصورة دائمة ومتجددة بالإضافة إلى أن المعلومات المتوفرة حاليا عشوائية وبعضها غير دقيق وبعضها غير محدثة و يرجع لعدة سنوات مضت.

3. لاحظت اللجنة من خلال دراستها للمعلومات الواردة و مخرجات لقاءاتها مع الجهات الاكاديمية والهيئات المحلية مجموعة من الملاحظات كالتالي :-

- غياب قاعدة بيانات تشتمل على جميع دراسات التربة التي تم تنفيذها في السابق وتصنيفها، بالإضافة إلى بيانات حول انقراض الأنواع الحيوية (من نباتات و حيوانات)،حيث أكد ممثلو الهيئات الاكاديمية على عدم وجود أي نوع من أنواع النباتات المهددة بالانقراض لدولة الإمارات مسجل في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN).هذا على الرغم من أن ممثلي جامعة الشارقة أفادوا بأنه تم إعداد مسح كامل لمنطقة وادي الحلو والذي سيعلن

عنها كمحمية طبيعية بالتعاون مع هيئة المحميات الطبيعية في الشارقة و أنه تم تسجيل (216) نوع نباتي في مسافة 5 كيلو متر مربع فقط.

- غياب برامج وأنشطة التنسيق والتعاون مع مختلف الجهات المهتمة بقضايا البيئة سواء الحكومية وغير حكومية بهدف تبادل الخبرات و تنظيم الفعاليات المشتركة بالحفاظ على البيئة.
- غياب خطط وبرامج شاملة تنظم بين النشاطات الزراعية والرعوية والحرجية مما أدى إلى عدم تحقيق التوازن الامثل للاستثمار ضمن الموارد البيئية المتاحة.
- عدم قيام الوزارة بعمليات تقييم الأثر البيئي و تقييم المخاطر و الأضرار على الصحة البشرية أو البيئية الناتجة عن استخدام المبيدات والأسمدة إذ تبين للجنة عدم توفر معلومات لتقييم الأخطار الصحية للمركبات الكيميائية في المبيدات الحشرية إلا ما نسبته 2% من المركبات المعروفة.

4. تبين للجنة بالرجوع للخطة الاستراتيجية للوزارة 2011-2012 في هدفها الاستراتيجي **تعزيز الأمن البيئي** أن مبادرات هذا الهدف عجزت أن تحقق المستهدف منها، حيث لوحظ التالي:

– عدم استكمال الوزارة للمنظومة التشريعية المتكاملة بشأن المحميات الطبيعية والحفاظ عليها وتنمية مواردها، إذ تبين قصور القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها في توضيح الحقوق والالتزامات على مختلف الجهات في حماية المحميات الطبيعية ،حيث أوضح القانون دور الوزارة على الجانب التنسيقي فقط.

– عدم وضوح مؤشرات الأداء الاستراتيجية لمبادرة تحسين مستوى حماية المناطق الإحيائية والبيئات الهشة، حيث اقتصرت على تحديث الخطة الاستراتيجية الوطنية في شأن المحميات الطبيعة دون تحديد مؤشرات زمنية لتنفيذ البرامج والأنشطة.

5. لاحظت اللجنة في إطار دراستها للسياسات الوطنية بأن الوزارة تعتمد بصفة أساسية على استخدام أسلوب الطمر الصحي للتخلص من النفايات، حيث أن ما نسبته 91% من النفايات يتم طمرها مما ينتج عنه آثار ضارة تتمثل في الآتي : (مرفق رقم 1:شكل يوضح توزيع نفايات البلديات حسب أسلوب التخلص منها 2009)

- تسرب الغازات الملوثة للهواء مثل غاز الميثان (CH4)، وغاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)، وإمكانية حدوث تآكل و فجوات في مواضع الطمر الصحي.
- تلوث مصادر المياه بالسوائل العادمة الناتجة عن أماكن الطمر.

6. على الرغم مما تضمنته خطة العمل البيئي الوطنية في شأن الالتزام بسياسات التوعية البيئية وبناء القدرات وتعزيز الإرشاد الزراعي البيئي في وزارة البيئة إلا أن اللجنة لاحظت قصور دور خدمات الإرشاد الزراعي وعدم قيام الكوادر الفنية بأدوارهم بشأن الإرشاد الزراعي،وقد نتج عن ذلك قيام بعض المزارعين بإنشاء واستخدام محطات تحلية مياه خاصة بمزارعهم والتي بلغت قرابة 400 مزرعة مما ترتب عليه ارتفاع نسبة ملوحة التربة مما يتعارض مع التزامات وزارة البيئة في وقف تدهور موارد الغطاء النباتي بحسب ما أوضحته في خطة عملها البيئية.

7. لاحظت اللجنة أن السياسات الوطنية وخطة العمل البيئي للوزارة لم تراع أهداف ومخططات الألفية الإنمائية للأمم المتحدة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة بحيث يتم ادماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج البيئية خاصة،وقد وضح ذلك في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث تبين أن متوسط البصمة الكربونية السنوية للفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ حوالي 50 طناً في عام 2011 ، و يعتبر الاستهلاك المنزلي للطاقة وراء نصفها، وتحتل هذه النسبة المركز الثاني عالمياً في استهلاك الطاقة. "

8. في إطار تدارس اللجنة للمعايير الدولية لتدابير الصحة و الصحة النباتية تبين لها غياب خطط و إجراءات طوارئ يمكن من خلالها رصد و احتواء ومعالجة التلوث الناتج عن المبيدات الكيميائية والأسمدة الكيماوية.

9. كذلك فإنه في إطار تفحص اللجنة لتقرير مجموعة الإحصاءات البيئية 2011 الصادر عن المركز الوطني للإحصاء فإن كمية المياه العادمة التي يتم التخلص منها في الحفر الامتصاصية حوالي 3165 مليون جالون تشكل ما نسبته 50% من مجموع المياه العادمة الناتجة ،مما يؤدي إلى

تلوث مصادر المياه الجوفية واختلاطها بالمياه العادمة أو تحلل المواد العضوية الموجودة في النفايات والتي تترسب في التربة. (مرفق رقم 2:جدول كمية المياه العادمة حسب أسلوب التخلص منها والإمارة 2008

10.قلة الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة في العمل البيئي بكافة مجالاته،حيث يرى ممثلو الجهات الأكاديمية والهيئات المحلية أن ذلك يعود بصفة أساسية إلى قلة الحوافز المقدمة لهم للعمل في هذا المجال .

رد ممثلي وزارة البيئة والمياه:-

1. أفاد ممثلو الوزارة إلى أن الوزارة تشدد الرقابة على منافذ الدخول لمنع دخول أي آفات محجرية، كما تم تعزيز المحاجر الزراعية في الدولة بكوادر فنية كافية لإحكام الرقابة والسيطرة ومنع دخول أي آفات من خارج الدولة، كما توجد قائمة بالآفات المحجرية الممنوع دخولها للدولة و يتم تحديث هذه القائمة بصفة دورية وكان آخرها إصدار قرار بمنع استيراد الطماطم من بعض الدول المنتشر فيها آفة حفار الطماطم.

2. أشار ممثلو الوزارة على إعدادهم لدراسة مسحية حول استخدام محطات التحلية في المزارع بالتعاون مع المركز الدولي للزراعة الملحية، كما تضمنت هذه الدراسة تقييم الوضع الحالي لعمل محطات التحلية ودراسة كفاءة عمل هذه المحطات والتحليل الكيميائي للمياه المستخدمة والمنتجة والمرتجعة.

3. أفاد ممثلو الوزارة أن الوزارة بصدد إعداد استراتيجية خاصة بالإنتاج النباتي والحيواني بالتنسيق مع المركز الدولي للزراعة الملحية، وسوف يتم الانتهاء منها عام 2013 ،حيث راعت الاستراتيجية عدة جوانب منها مبادرات لها علاقة بالتربة والغطاء النباتي على سبيل المثال مبادرات في شأن إحكام الرقابة على المبيدات ومشاريع إنشاء السدود و مسوحات الأنواع النباتية والحيوانية.

4. أشار ممثلو الوزارة بالنسبة للموارد المالية المخصصة للاستراتيجية في حال وجود نقص في هذه الموارد فإن الوزارة تسعى بالتنسيق مع وزارة المالية و مجلس الوزراء بتوفير ميزانية إضافية لتدرج في ميزانية الوزارة و هناك عدة أمثلة على ذلك أهمها مشروع رفع كفاءة الحجر البيطري، ومشروع مركز الشيخ خليفة للأبحاث الحية.

5. أفاد ممثلو الوزارة أن الدولة صادقت على الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي حيث أن الوزارة تنفذ حاليا مشروعا بالتعاون مع الاتحاد العربي لمسح الانواع النباتية والحيوانية و الهد ف منه توفير معلومات عن المناطق التي من الممكن أن يتم إعلانها كمحميات طبيعية ويأتي ذلك ضمن التزام الدولة في الاتفاقية.

6. أفاد ممثلو الوزارة فيما يتعلق بالمعلومات وبالبيانات حيث يوجد مركز وطني مسؤول عنها في الدولة، كما أن الوزارة لديها مركزا للمعلومات و الإحصاء،كما تم الانتهاء من تأسيس قواعد بالبيانات الزراعية والحيوانية والنباتية والسمكية.

7. أكد ممثلو الوزارة على أن الوزارة وضعت خطة للتخلص من مكبات النفايات القديمة وتقليص عملية النفايات المتولدة من المصدر والاستفادة منها في تحويلها إلى أسمدة، كما أن الوزارة أعدت مشروعا في شأن التعاون مع المخلفات الطبية في إمارتي عجمان والفجيرة.

8. أشار ممثلو الوزارة في شأن لجنة التنسيق البيئي بأنه تم إعادة تشكيلها منذ فترة قصيرة ، وقد تم تشكيل 7 فرق عمل وطنية انبثقت منها و تضم ممثلين من الوزارة و من كافة السلطات المحلية المعنية بالدولة.

9. أفاد ممثلو الوزارة أن محطات الرصد البيئي للهواء تتم إدارتها حاليا من قبل المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل وهي من تقوم بقياس وتحليل وإعداد تقارير ويتم رفعها للوزارة

المحور الرابع : جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة للمحافظة على الموارد البيئية

ملاحظات اللجنة:-

1. على الرغم من أن الاستراتيجية الحكومية للسنوات 2011 -2013 أشارت إلى ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل الفعال بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، للمحافظة على الموارد البيئية إلا أنه لوحظ غياب البرامج و آليات العمل المحددة لتحقيق جوانب التنسيق،مما أدى إلى إشكالية عملية في تبادل المعلومات بشأن الآفات الزراعية، وكذلك غياب البرامج وخطط العمل المشتركة بين الوزارة والجهات المحلية في تنظيم حملات لمكافحة الآفات.

2. تبين للجنة وفق نتائج اجتماعاتها مع الجهات المحلية بالشأن البيئي قيام وزارة البيئة والمياه بتنظيم عدد من البرامج في الشارقة دون التنسيق مع هيئة الشارقة للبيئة والمحميات الطبيعية مثل مشروع

استزراع الشعاب المرجانية، ومعرض " بيئتي مسئوليتي الوطنية"، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع عدة جهات محلية في الشارقة ومناقشة قضايا تتعلق باختصاص هيئة الشارقة للبيئة والمحميات الطبيعية دون علم الهيئة.

3. غياب مبادرات وخطط عمل مشتركة لتعزيز الشراكات مع الجهات المعنية بشؤون البيئة و المؤسسات الإعلامية،حيث تبين للجنة الآتي:-

- ضعف آليات الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاكل البيئية المحلية يعود بصفة أساسية إلى غياب التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والمحلية.
- ضعف مردود جهود التوعية ونشر الوعي البيئي يعود إلى غياب أوجه التعاون بين الجهات المعنية بشؤون البيئة و الجهات الإعلامية المختصة في وضع سياسات و أطر دائمة في الوعي الإعلامي البيئي.
- غياب آليات التنسيق والتعاون المشترك بين الوزارة والجهات المحلية في إدارة المدخلات الزراعية أو في معالجة آثاره.
- ضعف التنسيق مع جمعيات النفع العام، وقطاعات الشؤون الاجتماعية، ودوائر الشؤون الدينية ،ووزارة التربية والتعليم في شأن دعم السياسات الهادفة لنشر الوعي البيئي.
- تواضع جهود التعاون والتنسيق بين الإمارات المختلفة خاصة في إطار توحيد السياسات وبناء المؤسسات مما أدى إلى تأثيره السلبي على الأراضي وانتشار التصحر و شروط تبادل المعلومات.

4. غياب أسس التعاون العلمي المدروس بين اللجان المختصة والهادفة إلى تطوير العمل البيئي مثل

- لجنة التنسيق البيئي.
- اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي للدولة.
- اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية التصحر.
- اللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي.

حيث تبين للجنة أن هذه اللجان لم تحقق الفاعلية المستهدفة من تشكيلها لغياب النظم المنهجية في أعمالها و المحددة للتعاون والتنسيق اللازم ضمن أطر مشتركة للعمل البيئي.

5. غياب آليات التعاون الفعالة مع الجهات الأكاديمية الوطنية والخبراء الوطنيين وهذا ما انتهت إليه اللجنة بعد لقاءاتها مع ممثلي الجهات الأكاديمية و المحلية وفي ذات الوقت فإن الوزارة تتعاقد مع الخبرات الأجنبية وتستعين بهم في أعمالها.

6. ضعف التنسيق مع الوزارات المختلفة في المساهمة على وضع عدد من التشريعات والسياسات التي يراعى فيها إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لمشروعات الدولة الاقتصادية والتنموية،إذ تبين للجنة الآتي:-

- بالرجوع للملخص التنفيذي لتقرير مبادرة البصمة البيئية للإمارات عن (2007-2010) أن قطاع الشركات والمصانع يساعم بما نسبته 30% من إجمالي البصمة البيئية للدولة.
- أن نشاط صناعة منتجات المعادن اللافلزية وهو النشاط الاقتصادي الأكثر إنتاجا للنفايات يولد ما نسبته 60% من إجمالي النفايات، كما أنه لم يتضح للجنة مما توفر لديها من معلومات كيفية الاستفادة من هذه النفايات واستثمارها في مجالات اخرى مثل انتاج طاقة، مما يستدعي ضرورة التنسيق مع وزارة الاقتصاد في مجال التخلص من هذه النفايات المتولدة أو إعادة تدويرها.

7. غياب الافصاح والشفافية و تداول المعلومات على جميع المستويات سواءً إجراءات أو قرارات أو انجازات أو عقبات إلى كافة أصحاب العلاقة بما فيهم أفراد المجتمع.

رد ممثلي وزارة البيئة والمياه:-

1. أكد ممثلو الوزارة على وجود تعاون مع مؤسسات بحثية في مجال حماية التربة والغطاء النباتي وتنميتها على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي ومن ضمن هذه الدراسات دراسة التحقق الأرضي من نتائج المسح الفضائي للغطاء النباتي، وكانت بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "الأكساد" ، ودراسة لتقييم الغطاء النباتي الرعوي و تحديد الحمولة الرعوية بالتعاون أيضا مع "الأكساد"، بالإضافة إلى دراسة لمسح الأنواع النباتية والحيوانية في مناطق الهشة بالتعاون مع الاتحاد العربي لحماية الحياة البرية

2. أفاد ممثلو الوزارة عن تعاونهم الوثيق مع هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في الشارقة وهذا ما يتجلى في مشروع المحميات الطبيعية تم بالتنسيق الكامل مع الهيئة.

النتائج

بناءً على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعها مع الجهات المحلية المختصة بالبيئة من آراء وملاحظات، وبالرجوع لملاحظات ونتائج اجتماعها مع ممثلي وزارة البيئة والمياه خلُصت إلى النتائج التالية :-

1. غياب أطر التعاون الفعالة والتنسيق بين الوزارة والعديد من الجهات المحلية المختصة، بالإضافة إلى تضارب و تشابه الاختصاصات وعدم التزام الوزارة بإمداد الجهات ذات الاختصاص بالمعلومات البيئية والفنية والقانونية والتنظيمية في شأن الاستخدام الأمثل للموارد البيئية.
2. عدم التزام الوزارة بالعديد من الاحكام الأساسية الواردة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستغلال الامثل للموارد البيئية خاصة في إطار تشجيع الدراسات العلمية ووضع بدائل أقل مخاطر للتعامل مع مخاطر التهديدات البيئية مثل التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية.
3. غياب الرقابة العلمية الدقيقة وفق خطط ومنهجيات مدروسة مما أدى إلى تزايد الآثار البيئية الضارة لاستخدام مبيدات الآفات الزراعية بالإضافة إلى المعايير الخاصة بالاحتياطات العامة المتعلقة بمعدل السلامة لمكافحة الآفات و زيادة الإصابة بالأمراض السرطانية في الدولة.
4. غياب البعد البيئي عن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية مما أدى إلى تزايد تدهور الموارد البيئية،بالإضافة إلى اتباع ممارسات وسياسات استثمارية تركز على عائد أو انتاج أعلى دون الأخذ بالاعتبار حاجة الأجيال القادمة للموارد البيئية.
5. غياب قاعدة بيانات علمية دقيقة تشمل أنواع النباتات المهددة بالانقراض ومواطن الأحياء النباتية و الإحيائية في الدولة، بالإضافة إلى ما يتعلق بالمناطق الإحيائية.
6. غياب تشريع اتحادي في شأن تنظيم الرعي ومراقبة المراعي أدى إلى الاخلال بالتوازن البيئي و الذي يعتبر من أهم معايير المحافظة على النظام البيئي و الاستخدام العشوائي وغير المنظم للموارد الرعوية، بالإضافة إلى عدم استكمال المنظومة التشريعية المتكاملة بشأن المحميات الطبيعية.
7. غياب الخطط المتعلقة بخطط الطوارئ لرصد و احتواء ومعالجة التلوث الناتج عن المبيدات والأسمدة الكيماوية قد يؤدي إلى كوارث بيئية .
8. ضعف مردود جهود التوعية ونشر الوعي البيئي بسبب غياب التعاون والتنسيق بين الجهات الاتحادية والمحلية وكذلك الجهات الإعلامية.

التوصيات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

1. استكمال المنظومة التشريعية اللازمة لتطوير الرعي ومراقبة المراعي و الاحتطاب،وضبط وتنظيم إدخال الأصناف النباتية ،والمحميات الطبيعية،مع الأخذ بعين الاعتبار أن تتواءم هذه التشريعات مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة.
2. الالتزام بالمعايير الدولية ومدونات السلوك البيئية فيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية و المبيدات والرقابة عليها والتخلص من النفايات و المخلفات الزراعية.
3. صون النظم البيئية و المحميات الطبيعة و النباتات المهددة بالانقراض وضع آليات فيما يتعلق بإدخال الأنواع و الأصناف النباتية الجديدة.
4. تشجيع البحوث والممارسات العلمية الحديثة، واعتبارها جزءا رئيسيا ومكونا في استراتيجيات وخطط العمل البيئي و إجراء دراسات وبرامج لتقييم الأثر البيئي و المخاطر على صحة الانسان والحيوان.
5. وضع خطط طوارئ، وبرامج تحتوي على اجراءات لرصد واحتواء ومعالجة التلوث الناتج عن استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية.
6. إنشاء قاعدة بيانات للأنواع النباتية المهددة بالانقراض والعمل على تحديثها وتصنيفها وتحديد قيمتها الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية.
7. وضع برامج وخطط العمل اللازمة لدعم الخدمات الارشادية والاستشارية للمزارعين و تطبيق المعايير الدولية العلمية المتبعة في هذا الشأن.
8. وضع نظم منهجية و آليات عمل واضحة تضمن فعالية اللجان المشكلة لحماية البيئة وخطط للتعاون والتنسيق بين هذه اللجان في إطار الاستغلال الأمثل للموارد البيئية.
9. وضع برامج للتعاون و التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، والأكاديمية، والمؤسسات المحلية و جمعيات النفع العام في شأن المحافظة على الموارد البيئية وتنميتها وتبادل الخبرات مع المؤسسات الدولية في هذا الشأن.
10. تأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في العمل البيئي من خلال برامج تدريب محلية ودولية.

11. إدخال المفاهيم و الحقائق والقوانين والنظريات والقضايا البيئية الهادفة للتنمية المستدامة في المناهج الدراسية والتعليمية والتنسيق المشترك مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .
12. توثيق الخبرات المحلية الفردية والمؤسسية في نقل المعارف والمهارات الخاصة بالموارد البيئية والحياة الفطرية وصيانتها.

توقيع مقرر اللجنة

عفراء راشد البسطي

- مرفق جدول 1:جدول كمية المياه العادمة حسب أسلوب التخلص منها والإمارة 2008 (مليون جالون)

جدول 7.8 توزيع كمية المياه العادمة حسب أسلوب التخلص منها والإمارة 2008 (مليون جالون)

Table 8.7 Waste Water Quantity by Method of Disposing and Emirate, 2008 (Million Gallon)

Emirate	Method of Disposing أسلوب التخلص منها				الإمارة
	المجموع Total	أخرى Others	حفرة امتصاصية Cesspool	شبكة الصرف الصحي Sewerage Net Work	
Sharjah	1,964.8	4.5	949.1	1,011.3	الشارقة
Ajman	1,441.2	20.4	1,111.2	309.5	عجمان
Umm Al - Qiwain	99.7	34.9	20.3	44.5	أم القيوين
Ras Al - Khaimah	2,277.9	1,638.5	578.4	61.0	رأس الخيمة
Fujairah	508.1	0.0	506.3	1.8	الفجيرة
Total[1]	6,291.7	1,698.4	3,165.4	1,428.0	المجموع[1]

1 Total may not add up due to independent rounding

1 الجمع لا يطابق بسبب التقريب

- مرفـق رقـم 2: شـكل يوضـح توزيـع نفايـات البلـديات حسـب أسـلوب الـتخلص منهـا 2009

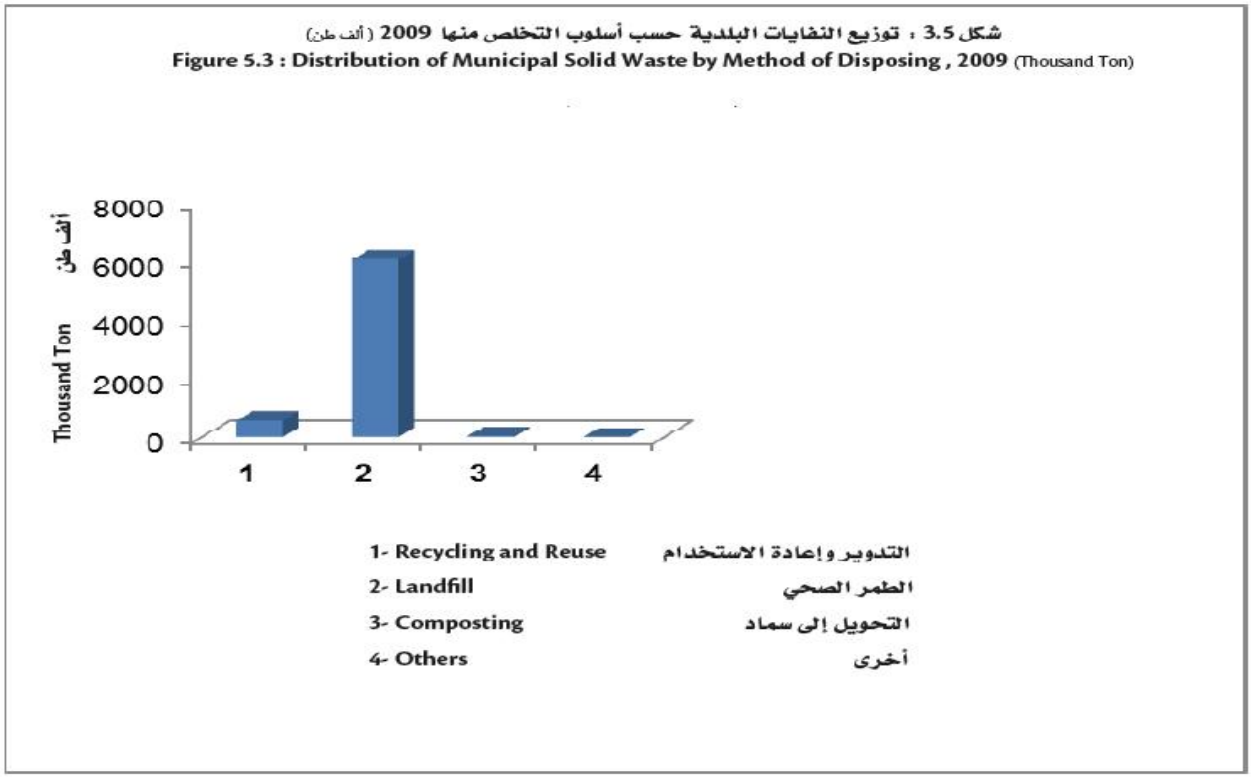

ملحق رقم (3)

تقرير

لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول

توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان "

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحيـة طيبـة وبعـد،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشؤون الاسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول التوصيات المحالة من المجلس في شأن موضوع سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان .

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبدالله الاعماش

التاريخ: 27 /2013/1

أحال المجلس بجلسته السادسة من الفصل التشريعي الخامس عشر في دور انعقاده الثاني المعقودة بتاريخ 2013/1/22م ، توصيات المجلس في شأن موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " إلى اللجنة ، والتي سبق أن أعدت التقرير الذي عرض على المجلس ، وذلك لإعادة صياغة توصياته ورفع تقرير عنها. وبناء على ما دار في الجلسة من مناقشات السادة الأعضاء وسماع وجهة نظر ممثلي الحكومة فقد خلصت اللجنة للتوصيات التالية:

1. زيادة قيمة المنح من (500) ألف إلى (800) ألف كحد أدنى ، والقروض بما يتناسب مع متطلبات السوق وإمكانية المستفيد من المساعدة السكنية ، وبما يتوافق مع أسعار تكلفة البناء ، وتحديد سقف زمني لتقديم الطلبات بحيث لا تزيد مدة الموافقة على استيفاء الشروط سنة واحدة .
2. تحديد معيار موضوعي لأحقية المستفيدين من المنحة وفقا لعدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم ، ورفع سقف معيار الراتب إلى (20 ألف) درهم تماشيا مع ظروف محدودي الدخل.
3. إعداد استراتيجية للإسكان على مستوى الدولة ووضع برامج ومؤشرات القياس التشغيلية للمشاريع المنفذة وطلبات المواطنين المقدمة للبرنامج ، ومؤشرات الإنجاز ، وربطها بآليات عمل ومستهدفات الإنجاز ، وإعداد دراسات وأبحاث حول الصعوبات التي تواجه بعض المواطنين في استكمال الإجراءات المتعلقة بفتح ملفات ، تراجع بصفة دورية وتأخذ بعين الاعتبار الرؤية الشمولية للإسكان والمتوافقة مع رؤية الدولة (2021) ، وعرض هذه الاستراتيجية على الجهات المحلية والعمل على نشر أسسها العامة في وسائل الاعلام لاطلاع الرأي العام بها.
4. تطوير البرنامج لخطط أعماله في الفترة القادمة من خلال تفعيل اشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج الاسكان في الدولة ، وذلك من خلال التعاقد مع هذه الشركات لتشييد المجمعات السكنية تتوافر فيها متطلبات البنية التحتية والمرافق واستحداث برامج تمويلية ذات أسعار معتدلة وفترات سداد مقبولة من قبل البرنامج وتطبيق نظام التأجير التملكي بالدولة للمواطنين والاستفادة منها خلال مدد زمنية محددة.
5. تفعيل الاتفاقية المبرمة بين البرنامج والمصرف المركزي بمنح المواطنين قروض تتحمل الحكومة الفوائد المترتبة عليها لتمويل المشاريع السكنية

للمواطنين المستحقين للقروض وإبقاء ميزانية البرنامج المخصصة من الدولة للمنح فقط ، مما سيحقق زيادة في عدد المستفيدين من البرنامج ويقلل من عدد الطلبات المتراكمة .

6. وضع خطط عمل تتضمن تعزيز التنسيق والتعاون بين البرنامج والقطاعات الحكومية والمحلية والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالاسكان في شأن آلية منح الأراضي السكنية للمستفيدين وتوفير المرافق الاساسية للمجمعات السكانية على سبيل المثال إمدادات الكهرباء والماء والطرق والمرافق الأخرى.

7. إلزام المستفيدين بتنفيذ النماذج السكنية الجاهزة والمعروضة في البرنامج وذلك للحد من عملية الاقتراض من البنوك ، ووضع معايير وآليات تنفيذ واضحة لشركات المقاولات المتعاقدة مع البرنامج لإنجاز الأعمال في المواعيد المقررة وفق التعاقد.

8. الاستفادة من إيرادات تحصيل القروض لتغطية الطلبات المتراكمة من خلال إدراجها في بند الأصول في ميزانية البرنامج.

واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس على هذه التوصيات .

مقرر اللجنة

رشاد محمد بوخش

ملحق رقم (4)

قرار هيئة المكتب بإنشاء لجنة حقوق الإنسان ، ومشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان

السادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..وبعد،،،

بناءً على قرار المجلس في جلسته الرابعة بتاريخ 18 ديسمبر 2012 ، والذي وافق فيه على تشكيل لجنة دائمة لحقوق الانسان وكلف هيئة المكتب بإعداد مشروع لنظام عمل اللجنة.

فقد تدارست هيئة مكتب المجلس في اجتماعاتها الثالث و الرابع و الخامس التي عقدت بتواريخ 6 يناير 2013 و 3 فبراير 2013 و 28 فبراير 2013 في دور الانعقاد الثاني من الفصل الشريعي الخامس عشر مشروع نظام عمل اللجنة .

ووافقت هيئة مكتب المجلس في اجتماعها الخامس و المنعقد بتاريخ 28 فبراير 2013 على إحالة مشروع نظام عمل لجنة حقوق الانسان للمجلس الموقر للموافقة عليه.

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

***مرفق: مشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان**

مشروع نظام عمل
اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان

بعد الإطلاع على الدستور

- واللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بالمرسوم الاتحادي رقم (97) لسنة 1977.
- وقرار هيئة مكتب المجلس بشأن الموافقة على مشروع إنشاء لجنة دائمة في المجلس تسمى (لجنة حقوق الإنسان) بتاريخ 28/ 02/ 2013م.
- وبناءً على قرار المجلس الوطني الاتحادي بالموافقة على إنشاء (لجنة حقوق الإنسان) كلجنة دائمة بجلسته المعقودة بتاريخ ..... / ..... / 2013م.

قررنا إصدار نظام عمل لجنة حقوق الإنسان التالي :

المادة الأولى
التعريفات

يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المبينة أمام كل منها :

الدولة :	دولة الإمارات العربية المتحدة.
اللائحة :	اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي.
المجلس :	المجلس الوطني الاتحادي.
اللجنة :	لجنة حقوق الإنسان.
الأمانة العامة :	الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي.

المادة الثانية

تنشأ بموجب هذا النظام لجنة دائمة بالمجلس تسمى (لجنة حقوق الإنسان) .

المادة الثالثة

تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدستورية، والقانونية، والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها.

المادة الرابعة

تختص اللجنة بالآتي:

1. دراسة ما يحال إليها من المجلس فيما يخص حقوق الإنسان.
2. النظر في الاتفاقيات الدولية، أو الثنائية، أو الإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان والمستوجب للمجلس مناقشتها وفق المادة (91) من الدستور.
3. إبداء الرأي للجان المختصة في مشروعات القوانين الواردة للمجلس من حيث توافقها مع حقوق الإنسان الدستورية، والتزامات الدولة في اتفاقياتها الدولية.
4. الإسهام في إعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها دورياً إلى المؤسسات الدولية وبالأخص أجهزة الأمم المتحدة ولجانها ذات الصلة بحقوق الإنسان.
5. اقتراح سبل التعاون مع المنظمات والمؤسسات الوطنية الحكومية، وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.
6. المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتوعية بها من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم، والتدريب، والإعلام وغيرها.
7. تقديم تقرير سنوي في نهاية كل دور وفق أعمال المجلس التشريعية و الرقابية عن حالة حقوق الإنسان.
8. التنسيق مع الجهات المعنية لرصد ما قد تثيره الجهات الخارجية – حكومية وغير حكومية – من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في الدولة،واقتراح الرد عليها.
9. تحال جميع اقتراحات وتقارير اللجنة الواردة في المواد 5-6-7-8 إلى المجلس للبت فيها.
10. القيام بزيارات ميدانية للجهات ذات العلاقة بناء على موافقة المجلس.

المادة الخامسة

تتولى الأمانة العامة الإعداد الفني والإداري اللازم لاجتماعات اللجنة.

المادة السادسة

يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ إقراره من المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

المادة السابعة

يعدل هذا النظام بناءً على اقتراح يقدمه أغلبية أعضاء اللجنة، أو ثلث أعضاء المجلس على الأقل، ويقره المجلس وفق أحكام المادة السابقة.

ملحق رقم (5)

قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب "

(مرفق بالنسخة الالكترونية للمضبطة PDF)

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF STATE FOR
FEDERAL NATIONAL COUNCIL AFFAIRS
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الدولة
لشؤون المجلس الوطني الإتحادي
مكتب الوزير

التاريخ: 02/ربيع الثاني/1434هـ
الموافق: 2013/02/12م

المرجع: و.د.م.ط/ أ.ت.م /1302/081

معالي الأخ/ محمد أحمد المر المحترم
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب"

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر. وبالإشارة إلى كتابكم رقم (د/ر/2012/1794/1/9) بتاريخ 2012/12/24 بشأن رغبة المجلس الوطني الاتحادي بمناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب"، وذلك وفقا لنص المادة (92) من الدستور.

نفيد معاليكم علما بأنه قد تم عرض الموضوع المشار إليه أعلاه على مجلس الوزراء الموقر، وجاء قرار المجلس بالموافقة على مناقشة الموضوع وفقا للمحاور الواردة في طلبكم .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي

د. أنور محمد قرقاش
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: ٢٠١٣/١٨٠/١/٩٤
تاريخ: ٢٠١٣/٢/١٣ ٢٢

المرفقات:
- قرار مجلس الوزراء رقم (2/26و/2) لسنة 2013

نسخة إلى:
- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة وكيل الوزارة المساعد ش.م. و
- \ المحفظ

ملحق رقم (6)

نصي التوصيتين الصادرتين في شأن السؤالين الثالث والسادس
" في صيغتهما النهائية "

معالي الأخ / الدكتور أنـور محمـد قرقـاش **الموقر**
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

الموضوع : توصية في شأن سؤال " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الثامنة من دور انعقاده العادي الثاني في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2013/3/5م على تبني توصية لمجلس الوزراء الموقر بناء على رد معالي /د. راشد أحمد بن فهد- وزير البيئة والمياه على السؤال المقدم من سعادة العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي في شأن " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية" وفقاً للصيغة الآتية :-

" إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية في الدولة" .

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

معالي الأخ / الدكتور أنـور محمـد قرقـاش **الموقر**
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع : توصية في شأن سؤال " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الثامنة من دور انعقاده العادي الثاني في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2013/3/5م على تبني توصية لمجلس الوزراء الموقر بناء على رد معالي/ د. راشد أحمد بن فهد- وزير البيئة والمياه على السؤال المقدم من سعادة العضو/ أحمد رحمة الشامسي في شأن " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية " وفقاً للصيغة الآتية :-

" إنشاء هيئة اتحادية لسلامة الغذاء تختص بالمحافظة على صحة وسلامة الأغذية في الدولة"

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ملحق رقم (7)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الثامنة

المعقودة بتاريخ 2013/03/05م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني :الأسئلة :

1- سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة " .

2- سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ عبيد حسن بن ركاض حول " إحلال المبنى المدرسي لمدرسة الراعفة للتعليم الأساسي والثانوي للبنين في إمارة أم القيوين " .

3- سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية " .

4- سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " دعم مهنة صيد الأسماك في الدولة " .

5- سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " النتائج والمؤشرات الإحصائية لمبادرة " الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية " .

6- سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد محمد رحمة الشامسي حول " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية " .

البند الثالث : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية)

البند الرابع: مشروعات القوانين المحالة من اللجان:

- استكمال مناقشة " مشروع قانون اتحادي في شأن الشركات " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية) .

البند الخامس : التقارير الواردة من اللجان :

- تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان " .

البند السادس : ما يستجد من أعمال.

- **وارد من هيئة المكتب :**

1. مشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان .
2. قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب".
3. مشروع نصوص توصيات المجلس بشأن الأسئلة:

أ- مشروع توصية بشأن السؤال حول "إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية".

ب- مشروع توصية بشأن السؤال حول "إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية".

- **خلاصة التقرير:**

- تضمنت الجلسة **ستة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** والذي كان والذي كان حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة ". و **السؤال الثاني** والذي كان حول " إحلال المبنى المدرسي لمدرسة الراعفة للتعليم الأساسي والثانوي للبنين في إمارة أم القيوين ". وقد تم تأجيل مناقشتهما إلى جلسات قادمة لاعتذار معالي/وزير التربية والتعليم عن حضور الجلسة.

- **أما ما يتعلق بالسؤال الثالث** والذي كان حول " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية "، فقد أكد معالي/ وزير البيئة والمياه في معرض إجابته عنه على أنه ليس من اختصاص وزارة البيئة والمياه إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية،وطلب من المجلس تبني توصية في شأن السؤال فوافق المجلس على إصدار هذه التوصية .

- **وبخصوص السؤال الرابع** والذي كان حول" دعم مهنة صيد الأسماك في الدولة " فقد أكد معالي وزير البيئة والمياه في معرض إجابته عنه على أن مهنة صيد الأسماك أصبحت غير جاذبة بسبب انخفاض مصايد الأسماك أكثر من (85)% بالمقارنة بين عامي 1975م و 2010م .

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإجراء دراسة ميدانية لمعرفة جميع العوائق التي تواجه الصيادين المواطنين ووضع الحلول المناسبة لها.

- **أما ما يخص السؤال الخامس** والذي كان حول" النتائج والمؤشرات الإحصائية "لمبادرة الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية " فقد أكد معالي وزير البيئة والمياه في معرض إجابته

عنه على قيام الوزارة بتوعية الجمهور خلال السنوات الثلاث الماضية بمخاطر الأكياس البلاستيكية وطرح العديد من البدائل المناسبة للمستخدمين.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بتقديم النتائج والمؤشرات الإحصائية التي تدل على نجاح المبادرة في تحقيق أهدافها.

- **وفيما يتعلق بالسؤال السادس** والذي كان حول " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية "، فقد أكد معالي/ وزير البيئة والمياه في معرض إجابته عنه على أنه لا يوجد توجه لدى الحكومة حالياً في إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية ، كون الأجهزة المعنية بالتنفيذ تخضع للسلطات المحلية.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإنشاء جهاز اتحادي غذائي متكامل يعمل على التنسيق مع كافة الجهات المعنية بالدولة من أجل سلامة الأغذية المتداولة داخل الدولة ،وطلب من المجلس تبني توصية في شأن السؤال فوافق المجلس على ذلك .

- **كما تناول المجلس في هذه الجلسة موضوع "سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي " وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها** الاستفسار عن أوجه التنسيق بين الوزارة والجهات الاتحادية الأخرى المختصة في شأن تطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة باستخدام المبيدات في الزراعة لما لها من أضرار على البيئة وصحة الإنسان.

- **وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة أكدت** على أن المادة رقم (45) من القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها نصت على أن وزارة البيئة هي من تتولى التنسيق مع الجهات المعنية بالدولة في وضع اللوائح المنظمة لآليات استخدام المبيدات بشكل سليم حتى لا تلحق أي أضرار بالبيئة وصحة الإنسان .

- **واختتم المجلس مناقشات بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة " مشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان" وقد أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها:** الاقتراح بتعديل نظام لجنة رؤساء اللجان ،بحيث يسمح للعضو أن ينضم لعضوية أكثر من لجنتين دائمتين.

- **وفي معرض رد هيئة المكتب على هذه الملاحظة أكدت** على أن المادة (40) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي أجازت أن ينشئ المجلس لجان أخرى دائمة أو مؤقتة ويضع أحكاماً خاصة لها.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على مشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في مجموعه بعد تلاوة مواده وإبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها، وإعادة نظام عمل لجنة

رؤساء اللجان إلى هيئة المكتب لمزيد من الدراسة بحيث يسمح بانضمام العضو لأكثر من لجنتين دائمتين في المجلس.

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثامنة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وثماني دقائق صباحاً بتاريخ23 ربيع الآخر سنة 1434هـ الموافق 5 مارس 2013م ، برئاسة معالي/ محمد أحمد المر- رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي / د.أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، ومعالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه.

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة البند الخاص بالأسئلة حيث ناقش السؤال الثالث الذي كان حول " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية "والمقدم من سعادة العضو/مصبح بالعجيد الكتبي إلى معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- ليس من اختصاص وزارة البيئة والمياه إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية.

- التأكيد على أنه تم التنسيق مع وزارة الاقتصاد من أجل ضبط ومراقبة أسعار الأعلاف الحيوانية والأدوية البيطرية في السوق المحلية .

- التنويه إلى إيقاف وتسويق زراعة بعض الأعلاف في بعض الإمارات بهدف ترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها.

- هناك مبادرات محلية بخصوص إمكانية زراعة أعلاف محلية تتلاءم مع ملوحة المياه في الدولة وتستهلك مياه قليلة من أجل توفير الأعلاف الحيوانية.

- لا يوجد أي عائق من قبل الوزارة بخصوص استيراد أي نوع من أنواع الأعلاف الحيوانية من الدول المجاورة.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- المطالبة بإنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية.

- الاستفسار عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة البيئة والمياه لتوفير أعلاف الثروة الحيوانية من الدول المجاورة بعد إيقاف زراعة علف (الرودس) داخل الدولة.

- الإشارة إلى وجود مبادرة في إمارة أبوظبي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية بالدولة.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين، كما طالب المجلس بتبني توصية في شأن"إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية في الدولة " وقد وافق المجلس على إصدار هذه التوصية.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال الرابع الذي كان حول" دعم مهنة صيد الأسماك في الدولة " المقدم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي إلى معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- إصدار الحكومة العديد من التشريعات التي تنظم مهنة صيد الأسماك ،ومن أهم تلك التشريعات القانون الاتحادي رقم 23 لسنة 1999م في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروة المائية الحية.

- هناك الكثير من المبادرات التي قدمتها الحكومة لدعم مهنة صيد الأسماك ومن أهمها:

أ- توفير مستلزمات أدوات صيد الأسماك بنصف قيمتها للصيادين المواطنين .

ب- إنشاء وتطوير أكثر من (24) ميناءً بحرياً للصيادين خلال (3) السنوات الماضية، لدعم قطاع الثروة السمكية.

ج- إلغاء رسوم تجديد تراخيص قوارب الصيد.

د- إنشاء ورش بحرية للصيادين في جميع أنحاء الإمارات .

هـ- إنشاء مركز "الشيخ خليفة للأبحاث البحرية" لإعداد الدراسات ووضع خطط لتنمية الثروة السمكية والمحافظة عليها.

- التأكيد على أن مهنة صيد الأسماك أصبحت غير جاذبة بسبب انخفاض مصايد الأسماك أكثر من (85)% بالمقارنة بين عامي 1975م و2010م .

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التأكيد على أن تكلفة رحلة صيد الأسماك الواحدة تبلغ حوالي (70)% من العائد الإجمالي.

- التنويه إلى وجود تقرير صادر من وزارة الاقتصاد يشير إلى عزوف أكثر من نصف الصيادين المواطنين عن مهنة صيد الأسماك لقلة الدعم الحكومي المقدم لهم.

- الاستفسار عن وجود تنسيق مع وزارة الاقتصاد لمعرفة أسباب عزوف المواطنين عن مهنة صيد الأسماك.

- المطالبة بإجراء دراسة ميدانية لمعرفة جميع العوائق التي تواجه الصيادين المواطنين ووضع الحلول المناسبة لها .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين .

- ثم ناقش بعدها السؤال الخامس الذي كان حول" النتائج والمؤشرات الإحصائية لمبادرة " الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية " والمقدم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي إلى معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

-هناك العديد من الإجراءات التي قامت بها الوزارة منذ إطلاق مبادرة " الإمارات خالية من الأكياس البلاستيكية " ومن أهمها:

أ- أصدرت الوزارة بالتعاون مع هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ،مواصفات قياسية للأكياس القابلة للتحلل.

ب- تم إجراء دراسات ميدانية حول حجم إنتاج الدولة للأكياس البلاستيكية واتضح من خلالها أن أكثر من (85)% من الأكياس البلاستيكية يتم انتاجها داخل الدولة .

ج-هناك أكثر من (117) منشأة مسجلة لدى هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ملتزمة بالضوابط التي وضعتها الهيئة لصناعة الأكياس البلاستيكية .

- تستهلك الإمارات حوالي (140) ألف طن من الأكياس سنوياً، وهو من أعلى المعدلات عالميًا ويتم إنتاج (120) طن منها محليًا.

- قامت الوزارة بتوعية الجمهور خلال السنوات الثلاث الماضية بمخاطر الأكياس البلاستيكية وطرح العديد من البدائل المناسبة لها.

- تسعى الوزارة خلال المرحلة المقبلة إلى خفض استهلاك الأكياس البلاستيكية داخل الدولة من خلال فرض رسوم على الأكياس البلاستيكية.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الاستفسار عن النتائج والمؤشرات الإحصائية التي تدل على نجاح المبادرة في تحقيق أهدافها.

- التنويه إلى ضرورة توفير الوزارة بدائل مناسبة ومتناولة لجميع مستخدمي الأكياس البلاستيكية.

- المطالبة بتقديم الوزارة الكثير من برامج التوعية للجمهور بمخاطر استخدام الأكياس البلاستيكية.

- وقد اكتفى سعادة العضو/علي عيسى النعيمي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال السادس الذي كان حول" إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية " والمقدم من سعادة العضو/ أحمد رحمة الشامسي إلى معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- هناك لجنة وطنية للسلامة الغذائية برئاسة وزارة البيئة والمياه وعضوية الجهات المختصة في الدولة،وهي تقوم بوضع إجراءات وأنظمة العمل لضمان تطبيق التشريعات المعنية بسلامة الأغذية داخل الدولة.

- تقوم وزارة البيئة والمياه بالتعاون مع السلطات المحلية المعنية بمراقبة المواصفات القياسية لسلامة السلع الغذائية داخل الدولة.

- هناك تفاوت في نتائج فحوصات سلامة الأغذية لاختلاف الرقابة والإمكانيات بين السلطات المحلية المختصة داخل الدولة.

- هناك مؤشر استراتيجي لقياس السلامة الغذائية والذي سيوحد جميع الإجراءات المتعلقة بسلامة الأغذية في مختلف الإمارات.

- لا يوجد توجه لدى الحكومة في شأن إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية ، كون الأجهزة المعنية بالتنفيذ تخضع للسلطات المحلية.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى انتشار العديد من الأمراض بسبب عدم مطابقة المواد الغذائية للمواصفات القياسية والمعايير العالمية الخاصة بسلامة الأغذية .

- المطالبة بإنشاء جهاز اتحادي غذائي متكامل يعمل على التنسيق مع كافة الجهات المعنية بالدولة من أجل سلامة الأغذية المتداولة في السوق المحلية.

- الإشارة إلى تفاوت إمكانيات أجهزة رقابة الأغذية المحلية في الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها.

- التأكيد على ضرورة الاستفادة من الممارسات والتجارب العالمية المتقدمة في شأن الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها.

- وقد اكتفى سعادة العضو/أحمد رحمة الشامسي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين، كما طالب المجلس بتبني توصية في شأن"إنشاء هيئة اتحادية لسلامة الغذاء تختص بالمحافظة على صحة وسلامة الأغذية في الدولة ".

- ثم انتقل المجلس في مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة إلى بند الموضوعات العامة الخاص بمناقشة موضوع " سياسة وزارة البيئة في شأن حماية التربة والغطاء النباتي " وقد كانت أهم الاستفسارات والأفكار والملاحظات التي طرحت من قبل السادة الأعضاء فيه هي :

- الاستفسار عن غياب تعريف مفهوم " تلوث التربة " في القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها .

- الاستفهام عن عدم وجود تشريع يحكم الرقابة على إدخال عدد من الأنواع والأصناف البناتية من خارج الدولة .

- التساؤل عن عدم وجود تسجيل رسمي متكامل لقواعد جينات النباتات .

- الاستفسار عن عدم استثناء صنع المبيدات الحيوية أو البيولوجية من قانون المبيدات الذي صدر في عام 1999م بالرغم من وجود قانون يشجع على الزراعة العضوية .

- الإشارة إلى غياب قوانين تنظم عمليات ذات علاقة مباشرة بالغطاء النباتي مثل الرعي والاحتطاب وآليات التعامل مع الغطاء النباتي .

- الاستفسار عن غياب تبادل المعلومات في المواقع الإلكترونية في شأن مشاركة الدولة في الاتفاقيات الدولية مثل (اتفاقية التنوع الحيوي و استكهولم للملوثات العضوية و اتفاقية مكافحة التصحر) وغيرها لما لها تأثير في التقييم العالمي للدولة في موضوع حماية البيئة والغطاء النباتي.

- التساؤل عن وجود أي نوع من أنواع النباتات المهددة بالانقراض في الدولة مسجلة في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي التي تستند إلى (IUCN) لصون الطبيعة .

- الاستفسار عن عدم إنشاء بنوك وراثية ومراكز تجميع الأنواع والأصناف الوراثية حتى الآن .

- التساؤل عن غياب الحدائق النباتية التي تلعب دوراً مهماً في المحافظة على الأصناف النباتية .

- الاستفهام عن خطط وبرامج الوزارة بعد خمسة شهور من ظهور نتائج مشروع مسح التربة في الدولة.

- التساؤل عن الدور الذي تقوم به الوزارة في شأن تدريب الكوادر الوطنية في مجال مسوحات التربة .

- الاستفسار عن الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لحماية الغطاء النباتي بالدولة .

- التساؤل عن الاستراتيجيات التي تم وضعها لتحقيق بيئة مستدامة من خلال رؤية الإمارات لعام 2021م في مجال حماية التربة والغطاء النباتي .

- الاستفسار عن مخرجات اللجان المختصة بتطوير العمل البيئي مثل لجنة التنسيق البيئي واللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي للدولة واللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية التصحر واللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي وإنجازتها .

- الاستفسار عن مجالات التعاون التي قامت بها وزارة البيئة والمياه مع مؤسسات التعليم العالي للاستفادة من الخبرات الأكاديمية التي تساهم في حل المشكلات البيئية بالدولة.

- التساؤل عن مدى تلبية مخرجات مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات الوزارة في مجال العمل البيئي.

- الاستفهام عن الإجراءات التي قامت بها الوزارة لتوعية المزارعين بمخاطر استخدام محطات تحلية المياه في المزارع وتأثيرها على خصوبة التربة.

- الاستفسار عن قيام الوزارة بعمل دراسة لقياس خطورة محطات تحلية المياه ومدى تأثيرها على خصوبة وملوحة التربة.

- التساؤل عن مخرجات التعاون الذي قامت به الوزارة مع قطاعات المجتمع المختلفة لنشر التوعية بكافة وسائلها في شأن استخدام المبيدات الحشرية في الزراعة.

- الاستفهام عن وجود تعاون بين وزارة البيئة والمياه والمصانع العاملة في الدولة للحد من آثار التلوث الصناعي.

- الاستفسار عن دور الوزارة في التعامل مع الملوثات الناتجة عن المصانع المتواجدة في المناطق الحرة والتي تؤثر على الهواء والتربة.

- التساؤل عن الاتفاقية التي تمت بين وزارة البيئة ووزارة الأشغال العامة للقيام بمشروع تدوير النفايات.

- الاستفهام عن جهود الوزارة في دعم وتنفيذ مبادرة المباني أو المساحات الخضراء في مختلف مناطق الدولة.

- الاستفسار عن أوجه التنسيق بين الوزارة والجهات الاتحادية الأخرى المختصة في شأن تطبيق ما يخص التشريعات والقوانين المتعلقة باستخدام المبيدات في الزراعة.

- الاستفهام عن وجود دراسة قامت بها الوزارة فيما يتعلق بموضوع "الموت البطيء للتربة والغطاء النباتي" نتيجة استخدام المبيدات الحشرية.

- التساؤل عن خطة الوزارة لصون المحميات الطبيعية وتنميتها.

- الاستفسار عن مؤشرات القياس التشغيلية وآليات العمل المتبعة في ما يتعلق بحماية المناطق المحمية في الدولة.

- الاستفهام عن قيام الوزارة بدراسة لمعرفة الآثار السلبية للسدود على النباتات والأشجار التي أصابها الجفاف بعد أن كانت تسقيها الأودية التي تجري بفعل سقوط الأمطار والآن أصبحت مياهها تحتجز في هذه السدود.

- التساؤل عن الآلية التي تتبعها الوزارة في الرقابة على مزارع الطيور والدواجن التي أنشئت في المزارع، ويقوم مالكوها بطمر مخلفاتها في التربة الأمر الذي يلوثها بعد ذلك.

- الاستفسار عن وجود خطة لزيادة نسبة عملية إعادة تدوير النفايات للاستفادة منها مستقبلاً.

- الاستفهام عن الآليات التي سيتم بواسطتها تنفيذ مشروع تطوير خدمات إدارة النفايات المتكاملة الذي تم إقراره في الاجتماع التنسيقي لشؤون البلديات،والمدى الزمني لتنفيذ هذا المشروع الذي مضى على إقراره أكثر من عامين.

- الاقتراح بوضع خطة وطنية محددة الأهداف والمدى الزمني للتصدي للأمراض والآفات الزمنية التي تؤدي إلى القضاء على الغطاء النباتي في الدولة.

- التساؤل عن أوجه التعاون بين الوزارة والجهات المحلية في الرقابة على المزارع.

- الاستفسار عن خطة الوزارة لتغطية العجز في أعداد المراقبين والمفتشين في ظل تزايد أعداد المزارع سنوياً.

- وقد جاء رد معالي/ د.راشد أحمد بن فهد– وزير البيئة والمياه على هذه الاستفسارات والأفكار والملاحظات كالآتي:

- التنويه إلى قيام الوزارة باستحداث تعريفات للتربة وتصنيفاتها في القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها وإرسالها إلى وزارة العدل لإقرارها .

- التأكيد على التزام الوزارة برفع تقارير دولية ووضعها على المواقع الإلكترونية الخاصة بهذه الاتفاقيات مثل (التقرير الوطني للتنوع البيولوجي في الدولة الذي تم رفعه في عام 2010م) وغيرها من تقارير الاتفاقيات .

- التأكيد على سعي الوزارة إلى تطوير التشريعات والقوانين اللازمة لضبط وتنظيم إدخال الاصناف النباتية إلى الدولة.

- الإشارة إلى قيام الوزارة برفع تصريح إلى مجلس الوزراء لإنتاج المبيدات الحيوية والعضوية من أجل التشجيع على الزراعة العضوية بالدولة .

- تعد الوزارة لائحة تنفيذية للمادة (44) من القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها للعمل على تنظيم الاحتطاب والرعي بالدولة .

- مشروع مسح التربة شراكة بين الوزارة وهيئة البيئة في أبوظبي حيث طبق هذا المشروع على الإمارات الشمالية وقد تم إرسال تقرير بنتائجه إلى السلطات المحلية لتحديد نوعية التربة الصالحة للزراعة في تلك المناطق .

- يوجد لدى الوزارة برامج تدريبية بالتنسيق مع السلطات المحلية للاستفادة من المستشارين أو المنظمات الخارجية في موضوع حماية التربة والغطاء النباتي، فعلى سبيل المثال تم عقد ورش عمل تم فيها إشراك جميع الجهات لتطوير دراسة مسح التربة بالدولة .

- قيام الوزارة في العام الماضي بتنظيم الملتقى الأول للبلديات تحت شعار"استخدامات النباتات المحلية"، وقد حضر فيه أكثر من 200 مشارك من كافة بلديات الدولة، وتم عرض التجارب المختلفة في شأن موضوع الملتقى للاستفادة وتبادل الخبرات.

- قيام الوزارة بإدراج عدة مؤشرات للأداء في خطتها الاستراتيجية عام (2011م -2013م) مثل: نسبة خفض الطلب على المياه الجوفية – نسبة زيادة إنتاج الخضروات – مسح وتقيم مصادر المياه الجوفيه – تحسين مستوى مناطق المحميات الطبيعية، وذلك بهدف حماية الغطاء النباتي في الدولة.

- شكلت الوزارة لجنة التنسيق البيئي التي تتكون من ستة فرق وهي تعقد أربع اجتماعات في السنة للعمل على مراجعة تقييم الإجراءات المتعلقة بتنفيذ السياسات وخطط العمل البيئي.

- الإشارة إلى أنه يوجد في الدولة (21) محمية طبيعية بحرية وبرية معلنة في نهاية 2012 وتشكل 5% من مساحة الدولة، وكما توجد أكثر من 50 محمية في الدولة غير معلنة وغير مسجلة دولياً، وتعمل الوزارة حالياً على خطة لرفع نسبة المحميات إلى 17% من مساحة الدولة وذلك حسب المستهدف العالمي في هذا الشأن.

- التأكيد على أن وزارة البيئة لديها تعاون ومذكرات تفاهم مع العديد من مؤسسات التعليم العالي والجامعات المحلية والعالمية ومنها جامعة الإمارات وكليات التقنية العليا والمركز الدولي للبحوث والزراعة الملحية وغيرها للاستفادة من الدراسات التي تقوم بها هذه المؤسسات في مجال العمل البيئي .

- الإشارة إلى أنه تم طرح العديد من التخصصات والبرامج وخصوصاً في كلية الزراعة لتخريج كوادر متخصصة في المجالات المتعلقة بالتطوير والإنتاج الزراعي، وتسعى الجامعات لتطوير المناهج التعليمية لتتواكب مع متطلبات العمل البيئي.

- التنويه إلى أن وزارة البيئة والمياه قامت بالتعاون مع المركز الدولي للزراعة الملحية في إجراء دراسة لتطوير تشريع لتنظيم استخدام محطات تحلية المياه، وقد تأخر إصدار هذا التشريع نظراً

لوجود الكثير من الإجراءات والتنسيق مع السلطات المحلية وهو الآن في المرحلة النهائية وقريباً سيتم الانتهاء منه وإصداره.

- الإشارة إلى أن المجلس الوزاري للخدمات وافق قبل ثلاث سنوات على مبادرة إحكام الرقابة على استخدام المبيدات الحشرية ضمن أربعة محاور هي التشريعات ومراقبة الاستخدام وفحص المتبقيات وإنشاء مركز وطني لمراقبة تأثيرات المبيدات.

- التأكيد على أنه تم استكمال معظم التشريعات المتعلقة بالمبيدات وهي تخضع للاتفاقيات الدولية ومن ضمنها مدونة السلوك البيئي وتم تشكيل لجنة وفريق وطني من كافة الجهات المعنية لوضع قوائم المبيدات الممنوعة والمقيدة، كما تم إصدار الدليل الإرشادي للتفتيش على استخدام المبيدات عن طريق التدقيق الخارجي على مراكز البيع، وتوجد مبادرة لتطوير مركز وطني بالتعاون مع وزارة الصحة لفحص وقياس تأثيرات متبقيات المبيدات داخل الجسم لإحكام الرقابة عليها.

- الإشارة إلى أن وزارة البيئة تقوم بالتعاون مع المصانع المختلفة في شأن ضرورة تحول مختلف الصناعات بالتدريج إلى صناعات خضراء صديقة للبيئة للحد من مشكلة التلوث البيئي.

- التأكيد على أنه في الوقت الحالي يوجد قرابة 23 مكبا عشوائياً للنفايات في الإمارات الشمالية وبالتالي فإنه سيتم في الفترة القادمة تنفيذ مشروع إدارة النفايات في هذه الإمارات بمكرمة من رئيس الدولة.

- التنويه إلى أن وزارة البيئة تقوم بتنفيذ ورش عمل تسعى من خلالها إلى ترسيخ مفهوم المدن الخضراء والمباني الخضراء، ويوجد تعاون ومبادرات مع بعض الجهات الاتحادية والمحلية والخاصة للقيام بمشاريع تعنى بزيادة المساحات الخضراء في الدولة.

- المادة رقم (45) من القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها نصت على أن وزارة البيئة هي من تتولى التنسيق مع السلطات المختصة والجهات المعنية بالدولة في وضع اللوائح المنظمة لآليات استخدام المبيدات بشكل سليم حتى لا تلحق أي أضرار بالبيئة.

- استراتيجية الوزارة (2014م- 2016م) تهدف إلى زيادة عدد المحميات الطبيعية بالدولة لتتوافق مع المعدلات العالمية المتعارف عليها،وهذا الأمر سيتم بالتنسيق مع هيئات البيئة المحلية.

- كل السدود التي تنشأ يتم ما يسمى بدراسة تقييم الأثر البيئي في شأنها لقياس مدى تأثيرها على البيئة التي شيدت في محيطها.

- مزارع الإنتاج الحيواني تخضع لرقابة الوزارة بالتنسيق مع السلطات المختصة في هذا الجانب.

- نسبة عملية إعادة تدوير النفايات لا تتعدى في الوقت الحالي (35%) وهي نسبة قابلة للزيادة نتيجة تزايد النفايات الناتجة عن الصناعات،وهذه تتطلب إعادة تدوير لأن الكثير منها يعتبر مدخل لصناعات أخرى.

- مشروع إدارة النفايات المتكاملة سيتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة الأشغال وهو سيخدم أربع إمارات في المرحلة القادمة لأن بعضها يعاني في الوقت الحالي من مشكلة التخلص من النفايات.

- الوزارة حريصة على تعزيز الخبرات وتبادل المعلومات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الآفات الزراعية التي تعتبر إحدى المشكلات الزراعية التي تتسبب في انخفاض الإنتاج الزراعي.

- الوزارة هي من تقوم بالرقابة على المزارع وتزويدها بالخدمات وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية والقطاع الخاص كذلك.

- الوزارة عملت في الفترة القليلة الماضية على تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والبيطري،وخدمات الحجر الصحي من خلال الكوادر الوطنية الفنية المؤهلة بالمناطق والمكاتب التابعة لها،وهي حريصة على زيادة نسبة هذه الكوادر في المرحلة القادمة.

- واختتم المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة مشروع" نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الانسان" :

- يتكون مشروع النظام من (7) مواد ويهدف إلى تعزيز حماية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفقاً لمعايير حقوق الانسان الدستورية ،والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها.

- وفيما يخص ملاحظات السادة الأعضاء حول مشروع النظام فقد كانت أبرز الأفكار والآراء والملاحظات التي تم طرحها حول المادة (4) في شأن اختصاصات هيئة المكتب هي:

- المطالبة بتوضيح كيفية مساهمة المجلس الوطني الاتحادي في إعداد التقارير الدورية التي تلتزم الدولة بتقديمها إلى المؤسسات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

- الاقتراح بإضافة تعديل إلى الفقرة(7) من المادة لتكون كالآتي:(تقديم تقرير سنوي **للمجلس** في نهاية كل دور وفق أعمال المجلس التشريعية والرقابية عن حالة حقوق الإنسان)، وذلك لتوضيح الجهة المقدم لها التقرير السنوي.

- الاقتراح بتعديل نهاية الفقرة (8) من المادة لتكون كالآتي (التنسيق مع الجهات المعنية لرصد ما قد تثيره الجهات الخارجية-حكومية وغير حكومية- من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في الدولة، واقتراح **الآليات المناسبة للتعامل معها**) حيث إنها أشمل من الناحيتين الدبلوماسية والسياسية.

- وقد جاء رد هيئة المكتب على هذه الأفكار والملاحظات كالآتي:

- يساهم البرلمان مع السلطة التنفيذية في إعداد التقارير الدورية التي تلتزم الدولة بتقديمها إلى المؤسسات الدولية وبالأخص أجهزة الأمم المتحدة ولجانها ذات الصلة بحقوق الإنسان .

- أما موقف المجلس بشأن هذه المادة فقد كان كالآتي:

- وافق المجلس على إضافة تعديل إلى الفقرة(7) من المادة لتكون كالآتي:(تقديم تقرير سنوي **للمجلس** في نهاية كل دور وفق أعمال المجلس التشريعية والرقابية عن حالة حقوق الإنسان)، وذلك لتوضيح الجهة المقدم لها التقرير.

- وافق المجلس على تعديل نهاية الفقرة (8) من المادة لتكون كالآتي (التنسيق مع الجهات المعنية لرصد ما قد تثيره الجهات الخارجية-حكومية وغير حكومية- من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في الدولة، واقتراح **الآليات المناسبة للتعامل معها)** حيث إنها أشمل من الناحيتين الدبلوماسية والسياسية.

- وبخصوص أبرز الأفكار والآراء والملاحظات التي أبداها السادة الأعضاء حول انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الانسان فهي :

- الاقتراح بتعديل نظام عمل لجنة رؤساء اللجان ،بحيث يسمح للعضو أن ينضم لعضوية أكثر من لجنتين دائمتين. وذلك من أجل إتاحة الفرصة للأعضاء في الانضمام لعضوية لجنة حقوق الإنسان، حيث لا يجوز للعضو أن ينضم لعضوية أكثر من لجنتين دائمتين وفقاً لما نصت عليه المادة (41) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي.

- لجنة رؤساء اللجان ليست دائمة وإنما مؤقتة حيث تقوم بالتنسيق بين اللجان، و لا ينطبق عليها نص المادة (41) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي.

- وقد جاء رد هيئة المكتب على هذه الاستفسارات والملاحظات على النحو الآتي:

- الموافقة على تعديل نظام عمل لجنة رؤساء اللجان لتكون لجنة غير دائمة و لا تطبق عليها أحكام المادة (41) من اللائحة الداخلية التي لا تجيز للأعضاء المشاركة في أكثر من لجنتين دائمتين، وذلك من أجل إتاحة المجال لأعضائها في الانضمام لعضوية اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان.

- لجنة رؤساء اللجان لجنة تنسيقية وليست متخصصة في مجال معين.

- الإشارة إلى أن المادة (40) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي أجازت أن ينشئ المجلس لجان أخرى دائمة أو مؤقتة ويضع أحكاماً خاصة لها.

- وبخصوص موقف المجلس من مشروع "نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان "فقد جاء على النحو الآتي :

- وافق المجلس على مشروع النظام من حيث المبدأ.

- وافق المجلس على مشروع النظام في مجموعه بعد تلاوة مواده وإبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

-وافق المجلس على تأجيل انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان،، وإعادة نظام عمل لجنة رؤساء اللجان إلى هيئة المكتب لمزيد من الدراسة بحيث يسمح بانضمام العضو لأكثر من لجنتين دائمتين في المجلس.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (03:14) ظهراً .

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على تبني توصية في شأن **"إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية في الدولة "** بناء على الطلب الذي تقدم به سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي بعد أن استمع للرد المقدم من معالي/ د.راشد أحمد بن فهد- وزير البيئة والمياه على سؤال " إنشاء صندوق اتحادي لدعم أسعار أعلاف الثروة الحيوانية " .

- وافق المجلس على تبني توصية في شأن **" إنشاء هيئة اتحادية لسلامة الغذاء تختص بالمحافظة على صحة وسلامة الأغذية في الدولة "** بناء على الطلب الذي تقدم به سعادة العضو/ أحمد محمد رحمة الشامسي بعد أن استمع للرد المقدم من معالي/ د.راشد أحمد بن فهد- وزير البيئة والمياه على سؤال " إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية " .

- وافق المجلس على إحالة توصيات موضوع " سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي" إلى لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة .

- وافق المجلس على توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان " المحالة من لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة بعد إدخال بعض التعديلات عليها.

- وافق المجلس على مشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في مجموعه بعد تلاوة مواده وإبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها، وإعادة نظام عمل لجنة رؤساء اللجان إلى

هيئة المكتب لمزيد من الدراسة بحيث يسمح بانضمام العضو لأكثر من لجنتين دائمتين في المجلس.

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة **لمهمة رسمية كل من :**

- سعادة / أحمد علي الزعابي

- سعادة / أحمد محمد الجروان

- سعادة / سالم محمد بن هويدن

- سعادة / سلطان جمعة الشامسي

- كما تغيب عن حضور الجلسة:

- سعادة / محمد بطي القبيسي

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة **السؤال الأول** الذي كان حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة " **والسؤال الثاني** الذي كان حول" إحلال المبنى المدرسي لمدرسة الراعفة للتعليم الأساسي والثانوي للبنين في إمارة أم القيوين " **الموجهين إلى وزيرالتربية والتعليم إلى جلسة قادمة** لورود كتابي رقم أ / 163/4/1/ 2013م ورقم أ / 2013/175/4/1م باعتذار معالي الوزيرعن عدم حضور الجلسة .

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة " مشروع قانون اتحادي في شأن الشركات " لورود كتاب بطلب التأجيل من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بتاريخ 2013/03/05م.

- وافق المجلس على إحالة موضوع " سياسة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في تطوير الأندية الرياضية ومراكز الشباب" إلى لجنة مؤقتة من مقدمي الطلب بدلاً من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة.

- البيان الإحصائي للجلسة الثامنة :

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(23) دقيقة و(53) ثانية	(34) دقيقة و(6) ثوان	(61) دقيقة و(57) ثانية	% 38.6	% 55
موضوع "سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي"	(82) دقيقة و(37) ثانية	(66) دقيقة و(51) ثانية	(163) دقيقة و(48) ثانية	% 50.4	% 41
التقارير الواردة من اللجان: تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان"	(25) دقيقة و(31) ثانية	–	(32) دقيقة و(17) ثانية	% 79	–
وارد من هيئة المكتب : " مشروع نظام عمل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان"	(16) دقيقة و(58) ثانية	–	(26) دقيقة و(59) ثانية	% 62.8	–

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .